# الحُكم النَّحوي

## في الفَصل بَينَ الشَّيئين المُتلازِمَين

إعداد.

دكتور/ مختارعبد الحميد عبد الرحيم يمني

١٤٣٧هـ - ٢٠١٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد :

فإنَّ وضع الكلام العربى ، وما تعارف عليه النحويون فى وضع القواعد النحوية أن لا يُفصل بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ والخبر، أو الموصول وصلته ، أو الجار والمجرور، أو المضاف والمضاف إليه ، وغير ذلك.

لأنَّ هذه الأشياء الجزء الأول منها يفتقر إلى الجزء الثانى ، فلا يتم المعنى بدونه ؛ فإنَّ العرب عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها ، لذلك لا يجوز عندهم الحذف ، أو التقديم والتأخير إذا لم يُفهم المعنى إلاَّ بقرينة خوفاً من اللبس ، فكذلك الفصل بين المتلازمين استعملته العرب لفائدة فى الكلام.

فهذا الفصل جارٍ عند العرب مجرى التأكيد ، فلذلك لا يشنع عليهم ، ولا يستنكر عندهم ، أن يعترض به بين الفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره قال ابن جنى : " والاعتراض فى شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نَفَسِه وامتداد نَفَسِه" [(١)].

وقد ورد الفصل فى القرآن الكريم ، وفصيح الشعر ، ومنثور الكلام ، فموضوع هذا البحث يتناول قضية من القضايا النحوية التي ذكرها النحويون فى ثنايا الكلام ، ولم يُبوب لها، فآثرت أن أجمع ما تفرق من هذا الموضوع فى بحث لغوى وأتناوله بالدراسة النحوية لكى يظهر للقارئ الكريم فى صورة واضحة لهذا الموضوع الذى ورد استعماله كثيراً فى كلام العرب شعره ، ونثره وهو الفصل بين الشيئين المتلازمين وسميته :"الحكم النحوى فى الفصل بين الشيئين المتلازمين".

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ١/٤١٣ تحقيق / الشربينى شريدة طبعة دار الحديث القاهرة .

وقد جاء البحث فى مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، وثبت للمصادر والمراجع .

المقدمة : وذكرت فيها موضوع البحث وسبب اختياره.

التمهيد : وعنوانه : " الفصل بين المتلازمين معناه ، وحكمه ، واستعماله فى لغة العرب".

وتحته مطلبان :

المطلب الأول :المعنى اللغوى للفصل ،وفائدته .

المطلب الثانى : حكمه النحوى ، واستعماله فى لغة العرب.

ثم تحدثت عن الفصل بين الشيئين المتلازمين .

وجاء فى فصلين :

الفصل الأول: الفصل الجائز بين المتلازمين .

الفصل الثانى: الفصل القبيح بين المتلازمين .

الخاتمة : وذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج فى هذا البحث.

ثم ثبت بالمصادر والمراجع .

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل،،،

## تمهيد

## الفصل بين المتلازمين ، معناه ، وحكمه ، واستعماله فى لغة العرب

وتحته مطلبان :

## المطلب الأول

## المعنى اللغوى للفصل وفائدته

**أولاً : المعنى اللغوى للفصل أو الاعتراض :**

جاء فى اللغة : الفصلُ بونٌ ما بين الشيئين ، وقال ابن سيده : الفصلُ الحاجزُ بين الشيئين[١].

والفصلُ : الحاجزُ بين الشيئين وكل ملتقى عظمين من الجسد كالمَفْصِل[٢].

والاعتراض أيضاً يدل على هذا المعنى فى اللغة : اعترض الشئ دون الشئ أى : حَالَ دونَه [٣].

هذا هو المعنى اللغوى للفصل ، أوالاعتراض بين الشيئين المتلازمين.

**الفصل عند النحويين :**

أمَّا تعريف الفصل عند النحويين فهو : ما يتوسط بين أجزاء الكلام أو بين الشيئين المتلازمين ، ويكون بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض المقتضى كلٌّ للآخر.

قال الرضى : " ونعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات"[٤].

وبيَّن أبو حيان معنى الاعتراض وموقعه فى الكلام فقال : "أمَّا جملة الاعتراض فهى الجملة المناسبة للمقصود بحيث يكون كالتوكيد له ، أو على التنبيه على حال

---

(١) ينظر لسان العرب لابن منظور (فصل) ط دار المعارف .

(٢) ينظر القاموس المحيط للفيروز أبادى ٣/٤. ط دار الحديث – القاهرة .

(٣) ينظر لسان العرب لابن منظور (عرض) .

(٤) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢٥٧/٢ ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .

من أحواله ، ولا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض المقتضى كلٌّ للآخر"[١].

وإذا ربطنا بين ما أراده النحويون من معنى الفصل ، أو الاعتراض وبين المعنى اللغوى السابق للفصل نجد أنهما متفقان ، فالفصل بالمعنى اللغوى هو : الحاجز بين الشيئين ، وعند النحويين هو ما توسط بين أجزاء الكلام ، أو بين الشيئين المتلازمين المقتضى كلٌّ للآخر، كالفعل والفاعل ، أو المبتدأ والخبر، أو الجار والمجرور، أو المضاف والمضاف إليه ، وغير ذلك مما سيأتى تفصيله.

الفصل عند البلاغيين :

أما تعريف الفصل عند البلاغيين فهو عكس الوصل ، فالوصل هو: عطف جملة على أخرى بالواو، والفصل هو : ترك هذا العطف[٢].

والفصل عند البلاغيين يكون بين الجملتين بأن يعرض للجملة الثانية ما يوجب ترك العطف.

فالفصل عند البلاغيين يختلف عن المقصود بالفصل عند النحويين ، فهو عند البلاغيين يكون بين جملتين ، الجملة الثانية منهما غير معطوفة على الجملة الأولى وقد يكون بين الجملتين علاقة فى المعنى ، أو لا يكون بينهما علاقة وهذا ما يسمونه عندهم بكمال الاتصال فى الفصل ، أو كمال الانقطاع ، أو شبه كمال الاتصال[٣].

ثانياً : فائدة الفصل فى الكلام :

ذكر النحويون أنَّ الفصل أو الاعتراض يكون فى الكلام لإفادة الكلام تقوية وتسديداً وتحسيناً .

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦١٣/٣ تحقيق د/ رجب عثمان محمد – طبعة أولى ١٩٩٨ م مطبعة المدنى .

(٢) ينظر دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى ص ٢٢٢ تحقيق محمود محمد شاكر مطبعة المدنى بالقاهرة ط ثالثة ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م .

(٣) ينظر المرجع السابق ص ٢٤٣ .

وأنَّه دال على فصاحة المتكلم ، وقوة نَفَسِه قال ابن جنى : " والاعتراض فى شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ، ودال على فصاحة المتكلم وقوة نَفَسِه وامتداد نَفَسِه"(١).

وقال ابن جنى أيضاً عن الفصل : " اعلم أنَّ هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء فى القرآن الكريم ، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام ، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد"(٢) .

وقد ذكره ابن جنى فى "باب فى شجاعة العربية" كالحذف والتقديم والتأخير والحمل على المعنى، وغير ذلك.

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ١/٤١٣ .

(٢) ينظر المرجع السابق ١/٤٠٧ .

## المطلب الثانى

## حكمه النحوى ، واستعماله فى لغة العرب

حكمه النحوى :

أنواع الحكم النحوى ستة هى : واجب ، وممنوع ، وحسن ، وقبيح ، وخلاف الأَوْلى وجائز[١].

وما وجدته من شواهد شعرية ، أو نثرية ، وفيها فصل بين الشيئين المتلازمين حكم عليها النحويون إمَّا بالجواز أو بالقبح.

أولاً : الحكم النحوى على الفصل بالجواز :

حكم النحويون على الفصل بين المتلازمين بأنَّه جائز بما يأتى :

١ – إذا لم يكن الجزء الثانى ، أو الشئ الثانى مجروراً ، أو جزء صلة ، أو لم يكن الجزء الأول حرف كحرف الاستفهام ، أو "قد" ، فيجوز الفصل بين الفعل والفاعل أو بين المبتدأ والخبر، أو بين الموصوف وصفته ، وغير ذلك مما سيأتى تفصيله.

٢ – إذا كان ما فُصل به ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، وكانا متعلقين بأحد الجزءين المتلازمين ، وغالباً ما يكون متعلقاً بالجزء الأول كالمضاف مثلاً ؛ لأنَّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع فى غيرهما ، ولأنَّهما بتعلقهما بأحد الجزءين ليسا أجنبيين قال ابن هشام : " أنَّهم يتوسعون فى الظرف والمجرور ما لا يتوسعون فى غيرهما ، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو : كان فى الدار، أو عندك زيدٌ جالساً ، وفعل التعجب من المتعجب منه نحو : ما أحسن فى الهيجاء لقاء زيدٍ ، وما أثبت عند الحرب زيداً..."[٢].

---

(١) ينظر الإصباح فى شرح الاقتراح للسيوطى ص ٤٧ تأليف د / محمود فجال ط دار القلم دمشق.

(٢) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى ٦٩٣/٢ تحقيق د / محمد محى الدين ط محمد على صبيح بالأزهر – القاهرة .

وفى تعلق الظرف والجار والمجرور بأحد الجزءين وجواز الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه قال ابن مالك : "يجوز فى الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة إن تعلقا به ، وإلاَّ فبضعف"(١).

٣ – إذا كان ما فُصل به كثر دوره فى الكلام ، كالظرف والجار والمجرور، والقسم ، قال الرضى : " قد يفصل فى السعة بين المضاف والمضاف إليه بالقسم ، حكى الكسائى : هذا غلامُ والله زيدٍ ، وجاز ذلك لكثرة دوره فى الكلام"(٢).

ثانياً : الحكم النحوى على الفصل بالقبح :

حكم النحويون على الفصل بين المتلازمين بأنَّه قبيح بما يأتى :

١ – إذا كان الجزء الثاني ، أوالشيء الثاني مجروراً ، أو جزء صلة ؛ لأنَّ المجرور داخل فى الجار قال سيبويه : " لأنَّه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنَّ المجرور داخل فى الجار فصارا كأنَّهما كلمة واحدة"(٣).

وكذلك المضاف إليه والمضاف ؛ لأنَّ المضاف إليه مجرور بالمضاف ، فإذا فصل بينهما بأجنبى فهذا قبيح قال سيبويه : " فكما قبح أن تقول : لا مثلَ بها زيدٍ ، فتفصل ، قبح أن تقول : لا يدى بها لك ، ولكن تقول : لا يدين بها لك"(٤).

وقال ابن جنى : " فمن قبيح الفرق بين المضاف والمضاف إليه ، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبى"(٥).

وكذلك الصلة لا يفصل بين بعضها وبعض لشدة اتصال أجزاء الصلة ببعض ، فالفصل بين أجزائها يُعدُّ شاذاً أو قبيحاً لكونه أجنبياً محضاً.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/٣ تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوى المختون ط دار هجر القاهرة ١٤١. هـ ١٩٩. م .

(٢) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢٦/٢. .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١٦٤/٢ تحقيق عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجى القاهرة .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٧٩/٢ .

(٥) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٧٢/٢ .

وكذلك إذا كان الجزء الأول حرف مثل "قد" ، أو حرف الاستفهام ، أو حرف النفى ، لقوة اتصال الحرف بما يدخل عليه من الأفعال فهو كالجزء منه قال ابن جنى : " ... وهذا قبيح لقوة اتصال "قد" بما تدخل عليه من الأفعال ، ألا تراها تُعد مع الفعل كالجزء منه ؛ ولذلك دخلت اللام المراد بها توكيد الفعل على "قد" فى نحو قول الله تعالى : (وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ) [١].

وقال ابن جنى أيضاً فى قبح الفصل بين الجزءين المتصل أحدهما بالآخر : "كلما ازداد الجزءان اتصالاً قوى قبح الفصل بينهما"[٢].

٢ – إذا كان ما فُصل به أجنبياً عن الجزءين المتلازمين ، أو عُدَّ أجنبياً كالنداء الذى لم يله مخاطب[٣]،

وكالظرف المتعلق بغير أحد الجزءين مثل قول الشاعر[٤] :

كما خُطَّ الكتابُ بكفِ يوماً يهودىٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ

ففصل بين "كف" المضاف ، و"يهودى" المضاف إليه بـ "يوماً" الظرف وهو غير متعلق بأحد الجزءين، فهو متعلق بـ"خط" فقيل عن هذا الفصل : إنَّه ضعيف حقيق بألاَّ يجوز إلاَّ فى ضرورة لما فيه من الفصل بأجنبى"[٥].

---

(١) من الآية (٦٥) من سورة الزمر .

(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٧٢/٢ .

(٣) عند ابن مالك أن النداء الذى يله مخاطب لا يُعد أجنبياً ، والنداء الذى لم يله مخاطب يُعد أجنبياً ينظر رأيه فى شرح التسهيل ٢٣٢/١ .

(٤) البيت من الوافر، قائله : أبو حية النميرى ، مواضعه : الكتاب ١٧٩/١ والمقتضب للمبرد ٣٧٧/٤ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، والأصول فى النحو لابن السراج ٢٧٧/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢١٨/٢ والإنصاف ٤٣٢/٢ والخصائص ٣٨٤/٢، والخزانة ٢٥٣/٢ والعينى ٣٧/٣. والأمالى الشجرية ٢٥/٢. وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٤/٢ والنكت الحسان ٣١١ والبحر المحيط لأبى حيان ٣٣٢/١ وابن يعيش ١٠٣/١ والدرر اللوامع ٦٦/٢ ورصف المبانى ص ٦٥ والهمع ٥٢/٢ والأشمونى ٢٧٨/٢ والتصريح ٥٩/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٣ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٣ .

٣ – أن يكون أكثر ما ورد من هذا الفصل لا يكون فى سعة الكلام ، وإنما يكون فى الشعر للضرورة الشعرية قال سيبويه : " لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو، إلاَّ فى شعر"(١).

وقال ابن مالك : " وقد يفصل بين حرف الجر ومجروره بظرف أو مفعول به أو جار ومجرور ، ولا يكون ذلك إلاَّ فى ضرورة"(٢).

ما يقع فاصلاً بين المتلازمين :

ما يقع فاصلاً بين المتلازمين عدة أشياء أذكر أشهرها:

١ – الفصل بالظرف : جاء الفصل بالظرف كثيراً ؛ لأنه يتوسع فيه ما لا يتوسع فى غيره(٣).

وأكثر ما فصل به بين المتلازمين من الظرف هو ظرف الزمان ؛ لأنَّ أكثر ما فُصل به من ظرف الزمان كان متعلقاً بأحد الجزءين فهو معمول يدل على معنى مقصود فى أحد الجزءين مثل ما ورد فى كلام العرب من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف الزمان وهو معمول للمضاف قولهم : " تركُ يوماً نفسِك وهواها سعى لها فى رداها" (٤).

وقد ورد الفصل قليلاً بظرف المكان ، كالفصل بين "أنْ" ومنصوبها فى قولهم : أريدُ أنْ عندى تقعدَ . أجازه بعض النحويين(٥).

وقد جاء الفصل "بما" المصدرية الظرفية مثل قول الشاعر(٦):

لن ما رأيت أبا يزيدَ مقاتلاً  أدعَ القتال وأشهدَ الهيجاء

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١١١/٣ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣ .

(٣) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٦٩٣/٢ وارتشاف الضرب ١٠٤٤/٢ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٣ .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٦٤١/٤ والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٦٥/٣ تحقيق محمد كامل بركات ط دار المدنى ١٩٨٤م .

(٦) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة فى الأشمونى ٢٨٤/٣ والخصائص ٣٨٩/٢ والمقرب ص ٢٨٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤ وارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤ ومغنى اللبيب ٢٨٣/١ ، ٥٢٩/٢ والمزهر للسيوطى ٥٨٨/١ والأشباه والنظائر للسيوطى ٢٩١/١ وشواهد المغنى للسيوطى ٦٨٣/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ١٥٤/٥ وشفاء العليل للسلسيلى ٩٢١/٢ ، ٩٢٥ تحقيق د/ الشريف عبد الله الحسينى ط مكة المكرمة ١٩٨٦م .

فصل بين حرف النصب "لن" والفعل المضارع "أدع" "بما" المصدرية الظرفية وهي "ما رأيت أبا يزيد" أى : مدة رؤيتى[١].

٢ – الفصل بالجار والمجرور : جاء الفصل بالجار والمجرور كثيراً أيضاً بين المتلازمين ، لتعلقهما بأحد الجزءين ؛ ولأنه يتوسع فيه ما لا يتوسع فى غيره[٢] ، حتى أنه فُصل بالجار والمجرور بين فعل التعجب والمتعجب منه ، ومنه قولهم : ما أحسن بالرجلِ أنْ يصدق[٣].

٣ – الفصل بالقسم : جاء الفصل بالقسم بين المتلازمين كثيراً، فقد يفصل به فى السعة بين المضاف والمضاف إليه حكى الكسائى : هذا غلامُ والله زيدٍ ،وحكى أبوعبيدة عن العرب : " الشاة لتجترَّ فتسمعُ صوتَ والله ربَّها[٤]. وجاز ذلك لكثرة دوره فى الكلام .

٤ – الفصل بالنداء :

ورد الفصل بالنداء بين المتلازمين فى النثر والشعر، وذلك لكثرة دوره فى الكلام ، ومنه قولهم فى الفصل بين "إذن" والفعل : إذن يا زيدُ أكرمَك[٥].

٥ – الفصل بالدعاء :

جاء الفصل بالدعاء بين المتلازمين فى النثر والشعر، وذلك لكثرة دوره فى الكلام ، ومنه قولهم فى الفصل بين "إذن" والفعل : إذن رحمك الله أكرمَك[٦].

٦ – الفصل بالمفعول : جاء فى السعة الفصل بالمفعول بين المتلازمين ، فقد جاء الفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، إذا كان المضاف مصدراً والمضاف إليه

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٨٩/٢ والمقرب لابن عصفور ٢٦٢/١ .

(٢) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٦٩٣/٢ وارتشاف الضرب لأبى حيان ١٠٤٤/٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣ والارتشاف ١٨٤٥/٤ ومغنى اللبيب ٣٩٢/٢ والخزانة ٤١٨/٤، ٤١٩ والأشمونى ٢٧٧/٢ .

(٥) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٢٢/١ والجنى الدانى للمرادى ص ٣٦٢ .

(٦) ينظر مغنى اللبيب ٢٢/١ والجنى الدانى ص ٣٦٢

فاعلاً له ، واستدل على ذلك بقراءة ابن عامر[١]، :(وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ )[٢]، بنصب "أولادهم" وهو مفعول به ، وقد وقع فاصلاً بين المضاف المصدر ، وهو "قتل" ، والمضاف إليه الفاعل له وهو "شركائهم"[٣].

٧ – الفصل بالفعل الملغى : جاء الفصل بالفعل الملغى "ظنَّ" أو إحدى أخواتها بين الشيئين المتلازمين فقد فُصل به فى النثر والشعر، ومنه ما جاء بين معمولى "إنَّ" وبين "سوف" ومصحوبها ، وبين الفعل والفاعل ، وبين المعطوف والمعطوف عليه ، وغير ذلك مما سيأتى تفصيله[٤].

٨ – الفصل بالجملة : قد يُفصل بين المتلازمين بالجملة سواء كانت جملة اسمية من مبتدأ وخبر، أو جملة منفية ، أو جملة حالية ، أو غير ذلك مما سيأتى تفصيله فى موضعه.

٩ – الفصل بغير ما تقدم ويشمل ذلك : الفصل "بلا" النافية ، أو "بلولا" الامتناعية ، أو بالاسم المرفوع، "كأنت" ، أو بالمعطوف وحرف العطف ، أو "إلاَّ" ، أو بالشرط ، أو بالتمييز ، وغير ذلك مما سيأتى تفصيله بالأمثلة ، وحكم الفصل به فى موضعه فى الفصلين الآتيين إن شاء الله .

موضع ما فُصل به من الإعراب :

ما فُصل به بين المتلازمين قال النحويون إنَّه لا موضع له من الإعراب ، لأنَّه لا يعمل فيه شئ من الكلام المتقدم عنه ، أو المتأخر عليه ؛ ولأنَّه يفيد تقوية بين الشيئين وتوكيداً قال ابن جنى : " الاعتراض لا موضع له من الإعراب ، ولا يعمل فيه شئ من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض"[٥] .

---

(١) ينظر قراءة ابن عامر فى النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٢٦٣/١ وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطى ص ٣٢ والحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ص١٥١ .

(٢) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٩٧/٢، ٩٨، والبحر المحيط لأبى حيان ٢٢٩/٤

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢ وارتشاف الضرب لأبى حيان ٢١١/٤. .

(٥) ينظر الخصائص لابن جنى ٤٠٩/١ .

وقال ابن مالك عن الجملة الاعتراضية التى فُصل بها بين الشيئين المتلازمين : " لا محل إعراب للجملة المفسرة ، وهى الكاشفة حقيقة ما تلته مما يفتقر إلى ذلك ، ولا للاعتراضية وهى المفيدة تقوية بين جزءى صلة أو إسناد أو مجازاة أو نحو ذلك"(١).

وقال أبو حيان : " أما جملة الاعتراض فهى جملة المناسبة للمقصود بحيث يكون كالتوكيد له ، أو على التنبيه على حال من أحواله ، ولا يكون الفصل بها إلاَّ بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض المقتضى كلٌّ للآخر"(٢) .

ولكن قد يكون ما فُصل به متعلقاً بأحد الجزءين ، وقد يكون أجنبياً عنهما ، فإذا كان متعلقاً بأحد الجزءين كالظرف ، أو الجار والمجرور فإنَّ الفصل بهما عند النحويين جائز، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور المتعلق بالمضاف وقد جاء فى الاختيار، وأجازه النحويون ، ومنه حديث أبى الدرداء – رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " هل أنتم تاركو لى صاحبى"(٣).

أراد : هل أنتم تاركو صاحبي لي ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، وقد تعلق بالمضاف ، وكذلك الفصل بالظرف المتعلق بأحد الجزءين بأن كان معمولاً للمضاف ، فقد أجازه النحويون فهو ليس بأجنبى .

وإن كان ما فُصل به أجنبياً عن الجزءين فقال عنه النحويون : إنَّه قبيح وحقيق بألاَّ يجوز إلاَّ فى الضرورة ، ومنه الفصل بالظرف المتعلق بغير المضاف مثل قول الشاعر(٤):

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً  يهوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ

ففصل بين "كف" المضاف و "يهودىٍّ" المضاف إليه "بيوماً" الظرف وهو متعلق بـ "خط".

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٥ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٣/١٦١٣ .

(٣) ينظر صحيح البخارى ٦/١٠٥ ط الشعب.

(٤) سبق تخريجه ينظر ص ١٤

الفصل أو الاعتراض فى لغة العرب :

بعض النحويين سماه الفصل بين المتلازمين ، وبعضهم سماه الاعتراض وقد سماه سيبويه فصلاً بين الشيئين قال سيبويه : " ولا يجوز : يا سارقَ الليلة أهل الدار إلاَّ فى شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور"(١).

وسماه سيبويه مرة أخرى "حاجزاً" فقال : " وقد يجوز فى الشعر أن تجر، وبينها وبين الاسم حاجز فتقول : كم فيها رجل كما قال الأعشى(٢):

إلاَّ عُلالةَ أو بدا هةَ قارح نهدِ الجُزارةْ"(٣)

أمّا المبرد فقد سماه مرة فصلاً فقال : " نحو : إذن والله أضربَك ؛ لأنَّك تريد : إذن أضربَك والله ... وإنما جاز أن تفصل بالقسم بين "إذن" وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرفها ، وإنما تستعمل وتلغى ، وتدخل للابتداء ، ولذلك شبهت بظننت من عوامل الأسماء"(٤).

وسماه المبرد مرة أخرى اعتراضاً للتوكيد فقال : " واعلم أنَّ القسم قد يؤكد بما يصدق الخبر قبل ذكر المقسم عليه، ثم يذكر ما يقع عليه القسم ، فمن ذلك قوله عزوجل :(وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ)(٥) ثم ذكر قصة أصحاب الأخدود توكيداً .

وإنما وقع القسم على قوله : (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ)(٦)، وقد قال قوم : إنَّما وقع على : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ)(٧)، وحذفت لطول الكلام ، وليس القول عندنا إلاَّ الأول ؛ لأنَّ هذه الاعتراضات توكيد"(٨).

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٧٦/١ ، ١٧٧ .

(٢) والبيت من مجزوء الكامل ينظر ديوانه ص ١١٥، ١١٦ والكتاب ١٧٩/١ والعينى ٤٥٣/٣ واين يعيش ٢٢/٣ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١٧٩/١ .

(٤) ينظر المقتضب للمبرد ٢/ ١١ .

(٥) الآيات (١، ٢، ٣) من سورة البروج .

(٦) الآية (١٢) من سورة البروج .

(٧) الآية (٤) من سورة البروج .

(٨) ينظر المقتضب للمبرد ٣٣٦/٢ .

وقد سماه ابن جنى مرة اعتراضاً ، وأنَّه كثير وحسن، وخصص له باباً سماه "باب فى الاعتراض" قال فيه : " اعلم أنَّ هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء فى القرآن وفصيح الشعر، ومنثور الكلام ، وهو جارٍ عند العرب مجرى التوكيد ، فلذلك لا يشنع عليهم ، ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره ، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلاَّ شاذاً أو متأوَّلاً"(١).

وقال ابن جنى أيضاً : " والاعتراض فى شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ودال على فصاحة المتكلم وقوة نَفَسِه وامتداد نَفَسِه"(٢).

وسماه ابن جنى مرة أخرى فصلاً وذكره فى "باب فى شجاعة العربية" كالحذف والتقديم والتأخير والحمل على المعنى وغير ذلك فقال : " وأما الفروق والفصول ، فمعلومة المواقع أيضاً ممن قبيح الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبى ، وهو دون الأول ؛ ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف ؛ نحو قولك : كان فيك زيدٌ راغباً"(٣).

وسماه ابن عصفور فصلاً فقال : " والفصل بين المضاف والمضاف إليه من الضرائر الحسنة ، ومنه الفصل بينهما بسائر الأسماء التى ليست ظروفاً ولا مجرورات"(٤).

وسماه الرضى مرة فصلاً فقال : " وأمَّا الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فإن لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقاً للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالأجنبى"(٥).

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ١/٤٠٧ .

(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ١/٤١٣ .

(٣) ينظر الخصائص لابن جنى ٢/٣٧٢ .

(٤) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩١، ١٩٤، ٩٩٧ .

(٥) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢/٣٠٩ .

وسماه الرضى مرة أخرى اعتراضاً فقال : " وأجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض "بلولا" الامتناعية نحو : ما أحسن لولا كلفه زيد"[١].

وسماه أكثر النحويين فصلاً ومنهم الفارسى ، وأبو على الشلوبين ، والصيمرى ، والزمخشرى ، وابن مالك ، وأبو حيان ، وابن عقيل ، وناظر الجيش ، والدمامينى ، والأشمونى ، وغيرهم[٢].

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٠٩/٢ .

(٢) ينظر الأغفال للفارسى ص ٤٣. ، ٤٣٣ والتوطئة لأبى على الشلوبين ص ٢٤٧، ٢٦٩، والتبصرة للصيمرى ٢٦٨/١، ٢٦٩، والمفصل للزمخشرى ص ٢٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٣. والتذييل والتكميل لأبى حيان ٦٤٨/٤ والمساعد لابن عقيل ١٥٧/٢ ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٦١٨/٣، وتعليق الفرائد للدمامينى ٢٦/١.، وشرح الألفية للأشمونى ٢٤/٣ ، والهمع ٩١/٢ والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٩/٢. .

# الفصل الأول

## الفصل الجائز بين المتلازمين

جاء الفصل الجائز بين المتلازمين فى النثر، وفى الشعر، وقد حكم عليه النحويون بأنَّه جائز ، وسأذكر فى هذا الفصل ما جاء من فصل جائز فى مواضع عدة سأذكرها حسب ترتيب أبواب النحوكما فى ألفية ابن مالك .

## الفصل بين "ها" التنبيه واسم الإشارة

من أنواع "ها" أنها تكون للتنبيه ، وتدخل على الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو : هذا ، وهؤلاء ، فتتصل به فى اللفظ –كما فى الصورة السابقة – وقد جاء عن العرب الفصل بين "ها" واسم الإشارة المختصة بالقريب ، وصرح بجوازه الخليل نقل ذلك عنه سيبويه ، وقد جاء الفصل بينهما بعدة أشياء :

١ – الفصل بين "ها" التنبيه و"ذا" أو "هؤلاء" بالضمير :

أجازه الخليل فى قولهم : ها أنا ذا ، قال سيبويه : " وزعم الخليل – رحمه الله – أنَّ "ها" هنا هى التى مع "ذا" إذا قلت : هذا" [١].

ففصل بين "ها" التنبيه ، و"ذا" بالضمير "أنا" ، ومن الفصل بين "ها" التنبيه ، و"أولاء" ، قولهم : ها نحن أولاء، وها هنَّ أولاء ، قيل[٢] : ومنه قوله تعالى : (هَا أَنتُمْ أُوْلاءِ تُحِبُّونَهُمْ) [٣].

٢ – الفصل بين "ها" التنبيه و"ذا" بالواو :

أجازه سيبويه قياساً على ما أجازه الخليل من الفصل بين "ها" التنبيه و"ذا" ، وقد ورد هذا الفصل عن العرب فى الشعر قال سيبويه :" ومثل ما قال الخليل – رحمه الله – فى هذا قول الشاعر[٤]:

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٥٤/٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٥/١ .

(٣) من الآية ١١٩ من سورة آل عمران .

(٤) البيت من الطويل ، قائله : نسبه الشنتمرى للبيد، وليس فى ديوانه ولا ملحقاته، ينظر الكتاب ٣٥٤/٢ وابن يعيش ١١٤/٨ والخزانة ٤٧٩/٢، ٤٧٨/٤، والهمع ٧٦/١ .

ونَحنُ اقتَسمنَا المالَ نِصفين بينَنَا  فقلتُ : لهُم هذا لهَا هَا وذا لِيَا

كأنه أراد أن يقول : وهذا لي، فصيَّر الواو بين "ها" و"ذا" [١].

٣ – الفصل بين "ها" التنبيه و"ذا" بالقسم:

أجازه الخليل قال سيبويه : " وزعم أنَّ مثل ذلك : إى ها الله ذا ، إنَّما هو هذا"[٢].

وقال سيبويه أيضاً : " وأمَّا قولهم : ذا ، فزعم الخليل أنَّه المحلوف عليه ، كأنَّه قال : إى والله للأمر هذا ، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا فى كلامهم وقدم "ها" كما قدم قوم فى قولهم : ها هو ذا، وها أنا ذا، وهذا قول الخليل"[٣].

وقد جاء الفصل بين "ها" و"ذا" بالقسم فى الشعر، ومنه قول الشاعر[٤]:

تعلَّمنَّ ها لعمرُ الله ذا قسماً  فاقدر بذرْعك وانظُر أينَ تنسلك

قال المرادى : "فصل بين التنبيه واسم الإشارة بالقسم"[٥].

٤ – الفصل بين "ها" التنبيه و"ذى" "بإنَّ" :

جاء عن العرب الفصل بين "ها" التنبيه و"ذي" "بإنَّ" فى الشعر ومنه قول الشاعر[٦] :

ها إنَّ ذى عذرةٌ إن لا تكن نَفَعَت  فإنَّ صاحبَها مشاركُ النَكدِ

قيل : زعم بعضهم أنَّ الأصل : إنَّ هذى ، فقدم التنبيه ، وفصل "بإنَّ"[٧].

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٣٥٤ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٣٥٤ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٤٤٩، ٥.. .

(٤) البيت من البسيط ، قائله : زهير ، ينظر ديوانه ص ١٨٢، والكتاب ٣/٥..، والمقتضب للمبرد ٢/٣٢٣، والخزانة ٢/٤٧٥، ٤/٢٠٨، ٤٧٨، والهمع ١/٧٦، والجنى الدانى ص٣٥.

(٥) ينظر الجنى الدانى للمرادى ص ٣٥.

(٦) البيت من البسيط ، قائله : النابغة ، ينظر ديوانه ص ٢٦ والدرر ٢/٨٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٤٥ والجنى الدانى للمرادى ص ٣٤٩، والخزانة ٢/٤٧٨ .

(٧) ينظر الجنى الدانى للمرادى ص ٣٤٩ .

## الفصل بين الموصول وصلته

الموصولات كلها – حرفية كانت أو اسمية – يلزم أن تقع بعدها صلة تبين معناها ، وللموصول مع الصلة شبه بشطرى الاسم ، وأشبه الأسماء ، بهما المركب تركيب مزج مثل : بعلبك ، فإنَّ المفرد مباين لهما بعدم التركيب ، والمضاف والجملة مباينان لهما بتأثير صدرهما فى عجزيهما ، والمركب مزج خال من تلك المباينات ، فكان شبهه أولى بالاعتبار .

فللموصول وصلته ما لجزأى الاسم من الترتيب بتقديم الموصول وتأخير الصلة[١]، وكما وجب الترتيب ، وجب منع الفصل بين الموصول وصلته ، هذا هو الأصل ، ولكن قد يقع الفصل بين الموصول وصلته ، بل بين بعض الصلة وبعض ، فلننظر جواز هذا الفصل ، وما فُصل به بين الموصول وصلته.

ما جاز أن يفصل به بين الموصول وصلته :

قد يكون الفصل بين الموصول وصلته جائزاً ، وقد يكون قبيحاً[٢]، وما جاز أن يُفصل به بين الموصول وصلته هو ما ليس بأجنبى ويشمل ذلك عدة أشياء :

١ – الفصل بين الموصول وصلته بالقسم :

أجاز النحويون الفصل بالقسم بين الصلة والموصول ؛ لأنَّه ليس بأجنبى ، وقد جاء ذلك فى النثر قال ابن مالك : " ولا يدخل فى الأجنبى القسم ؛ لأنَّه يؤكد الجملة الموصول بها كقول النبى صلى الله عليه وسلم : " وأبنوهم بمَن والله ما علمت عليهم من سوء قط"[٣].

وقد جاء الفصل بين الموصول وصلته بالقسم فى الشعر أيضاً :

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١ وارتشاف الضرب لأبى حيان ٢ /١٠٤. .

(٢) هذا ما سنعرفه فى الفصل الثانى إن شاء الله .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١

ومنه قول الشاعر[١] :

ذاك الذى وأَبيكَ يصرفُ مالكاً  والحقُ يدفع تُرَّهاتِ الباطلِ

ففصل بين الموصول وهو "الذى" وصلته وهى "يصرف مالكاً" بالقسم وهو "وأبيك" وقد أجاز هذا الفصل بعض النحويين منهم ابن عصفور[٢] .

٢ – الفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة :

معمول الصلة ليست أجنبية عن الصلة لذلك جاز الفصل بها بين الموصول والصلة نحو : جاءنى الذى عمراً ضربَ ، وجاء الذى راكباً أقبل ، أجاز هذا الفصل من النحويين أبو حيان[٣].

٣ – الفصل بين الموصول وصلته بالنداء :

أجاز النحويون الفصل بين الموصول وصلته بالنداء ، وقيده ابن مالك بالنداء الذى يليه مخاطب ؛ لأنَّه ليس أجنبياً ، أمَّا الذى لم يله مخاطب فهو أجنبى ولا يجوز الفصل به عنده إلاَّ فى الضرورة الشعرية قال ابن مالك :" ومما لا ينبغى أن يُعد أجنبياً النداء الذى يليه مخاطب كقول الشاعر[٤] :

---

(١) البيت من الكامل ، قائله : جرير ينظر ديوانه ص ٣٢٥، والمسائل الحلبيات ص ١٤٤، والخصائص ٤٠٨/١ والمقرب لابن عصفور ص ٦٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١٨/١. والبحر المحيط لأبى حيان ٤٠٤/١ واللمع لابن جنى ص ٢٦٢ والدرر ٦٢/١، ٦٥، ٢٠٤وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٢، ٣٧٦، ومغنى اللبيب لابن هشام ٣٩١/٢ والمساعد ١٧٥/١، والهمع ٨٨/١ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٨١٧/٢ وارتشاف الضرب لأبى حيان ١٠٤/٢. واللسان (نزه) وشفاء العليل ٢٤٨،٢/١ ٥٥/. .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٨/١. .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١٠٤/٢. .

(٤) البيت من الطويل ، قائله : حسان بن ثابت ينظر ديوانه ص ١١٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١ والارتشاف ١٠٤١/٢ والهمع ٨٨/١ والدرر ٦٥/١ .

والشاهد فى البيت : الذى يا سعد بؤت بمشهد . فقد فصل بين الموصول وهو "الذى" وصلته وهى " بؤت بمشهد" بالنداء الذى يليه مخاطب وهو "يا سعد " .

وأنت الذى يا سعدُ بؤتَ بمشهدٍ كريمٍ وأثوابِ المكارمِ والحمدِ

فلو لم يله مخاطب عُدَّ أجنبياً ، ولم يجز إلاَّ فى ضرورة كقوله[١] :

تَعشَّ فإن عاهدتنى لا تخونُنى نكُن مثل مَن يا ذئبُ يَصطحبان[٢]

وقد أجاز أبو حيان هذا الفصل بالنداء بين الموصول وصلته سواء وليه مخاطب أو لم يله ، فقال معترضاً على ابن مالك : " ولا فرق بين أن يلى مخاطب أو غيره"[٣] .

٤ – الفصل بين الموصول وصلته بالجملة الحالية :

ذكر ذلك من النحويين ابن مالك فقال : والجملة الحالية أولى ألاَّ تُعد أجنبية كقول الشاعر[٤] :

إنَّ الذى وهو مثرٍ لا يجود حَر حر بفاقةٍ تعتريه بعد إثراء

فقوله : " وهو مثرٍ"جملة حالية ، العامل فيها فعل الصلة، وهو "يجود"، وما عمل فيه فعل الصلة فهو من الصلة ، فلا يكون أجنبياً"[٥].

٥ – الفصل بين الموصول وصلته بالجملة المنفية :

الجملة المنفية ، أو الجملة الاعتراضية أجاز النحويون الفصل بها بين الموصول وصلته ؛ لأنَّها تفيد الكلام تقوية وتسديداً ، أو تحسيناً[٦].

ومما جاء من الفصل بهذه الجملة بين الموصول وصلته قول الشاعر [٧]:

ماذا ولا عتبَ فى المقدور رُمتَ أما يكفيك بالنُّجح أم خَسرٌ وتضليلُ

---

(١) البيت من الطويل ، قائله : الفرزدق ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/١ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٠٩/١ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/١ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٠٩/١ .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٠٤١/٢ .

(٤) البيت من البسيط، ولم يعرف قائله ، ينظر الدرر ٦٥/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١ .

(٦) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٣٨٦/٢ .

(٧) البيت من البسيط ، ولم يعرف قائله ، ينظر الدرر ٦٥/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١ .

ففصل بين "ذا" و"رمت" بجملة "لا عتب فى المقدور" قال ابن مالك : " لأنَّ فيه توكيداً وتشديداً لمضمون الجملة الموصول بها"[١].

وقد أجاز الفصل بهذه الجملة بين الموصول وصلته كثير من النحويين منهم ابن جنى[٢]، وابن عصفور[٣]، وابن مالك[٤]، وأبو حيان[٥]، وابن هشام الأنصارى[٦].

بينما نص الفارسى على أنَّ الفصل بالاعتراض بين الصلة والموصول لا يجوز، وإن جاز ذلك بين المبتدأ والخبر[٧] .

## الفصل بين المبتدأ والخبر

من الشيئين المتلازمين المبتدأ والخبر، فالأصل عدم الفصل بينهما لشدة اتصالهما ، فالخبر هو الجزء المتمم للفائدة ، والخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه ، فينبغى أن يكون ترتيبه بعد المبتدأ ، أو قبله فى حالة تقديم الخبر على المبتدأ ، ولكن بدون فاصل بينهما ، هذا هو الأوْلى ، ولكن قد يفصل بين المبتدأ والخبر، فلننظر إلى الحكم النحوى فى الفصل بينهما .

حكم الفصل بين المبتدأ و الخبر :

حكم النحويون على الفصل بين المبتدأ والخبر بأنَّه جائز، وقد ورد الفصل عن العرب فى النثر والشعر، ولم يختص بالضرورة ، بل جاء فى فصيح الكلام ، وفصيح الشعر للتسديد ، والتأكيد قال ابن جنى : " والاعتراض للتسديد قد جاء بين الفعل

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١ .
(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ٤٠٨/١ .
(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٨/١. .
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١ .
(٥) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٠٤/٢. .
(٦) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٣٩١/٢ .
(٧) ينظر الأغفال للفارسى ص ٤٣. — ٤٣٣ ، ٤٣٦ .

والفاعل ، وبين المبتدأ والخبر، وبين الموصول والصلة ، وغير ذلك مجيئاً كثيراً فى القرآن ، وفصيح الكلام"[١].

وقال ابن جنى أيضاً فى "باب فى الاعتراض" : " اعلم أنَّ هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء فى القرآن ، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام ، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد ، فلذلك لا يشنع عليهم ، ولا يستذكر عندهم أن يعترض بين الفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، وغير ذلك"[٢] .

ما فصل به بين المبتدأ والخبر :

ما أجازه النحويون ، وورد استعماله مما فُصل به بين المبتدأ والخبر يشمل ما يأتى :

١ – الفصل بين المبتدأ والخبر بالظرف :

ورد الفصل بين المبتدأ والخبر بالظرف فى الشعر، ومنه قول الشاعر[٣] :

نظرتُ وشخصى مَطلعَ الشمسِ ظِلُه إلى الغربِ حتَّى ظِلُه الشمس قد عَقِلْ

قيل فيه : أراد : نظرت مطلع الشمس وشخصى ظله إلى الغرب حتى عقل الشمس ظله أى : حاذاها[٤] : فعلى هذا التفسير يكون قد فصل بالظرف "مطلع الشمس" بين المبتدأ وهو "شخصى " وبين الخبر وهو "ظله" .

وقد وجد له بعض النحويين تخريجاً آخر على تقديم الظرف ، وليس على الفصل قال ابن جنى : " وقد يجوز ألاَّ يكون فصل ، لكن على أن يتعلق "مطلع الشمس" بقوله : " إلى الغرب" ، حتى كأنَّه قال : شخصى ظله إلى الغرب وقت طلوع الشمس" ، فيعلق الظرف بحرف الجر الجارى خبراً عن الظل ، كقولك : " زيد من الكرام يوم الجمعة"، فيعلق الظرف بحرف الجر ، ثم قدم الظرف لجواز تقديم ما

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ٤٠١/٢ ، ٤٠٢ .

(٢) ينظر الخصائص ٤٠٧/١ .

(٣) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله ، ينظر الخصائص لابن جنى ٣٨/٢. .

(٤) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٨/٢. .

تعلق به إلى موضعه ؛ ألا تراك تجيز أن تقول : شخصى إلى الغرب ظله ، وأنت تريد : شخصى ظله إلى الغرب..."[١] .

٢ – الفصل بين المبتدأ والخبر بالفعل الملغى :

أجاز النحويون الفصل بين المبتدأ والخبر بالفعل الملغى، وقد جاء فى النثر ، ومنه قولهم : زيدٌ أظنُّ قائمٌ ، ففصل بين المبتدأ "زيد" وبين الخبر "قائم" بالفعل الملغى الذى لا يعمل وهو "ظنَّ" .

٣– الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة الاسمية :

جاء الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة الاسمية ، وهى جملة المبتدأ والخبر وقد جاء هذا الفصل فى فصيح الشعر ومنه قول الشاعر[٢] :

وفيهنَّ والأيامُ يعثرن بالفتى نوادبُ لا يَملَلنَه ونوائحُ

فصل بين المبتدأ والخبر " فيهنَّ نوادبُ" بجملة المبتدأ والخبر وهى "والأيامُ يعثرن بالفتى" .

٤– الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة الفعلية المثبتة :

ورد الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة الفعلية المثبتة ، وقد جاء ذلك فى فصيح الكلام النثر والشعر، ومما جاء فى النثر قوله تعالى : (هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ)[٣] فى أحد أوجه إعرابها قال ابن جنى : " فقوله تعالى : "فليذوقوه" اعتراض بين المبتدأ وخبره"[٤] وقال هذا أيضاً أبو البركات الأنبارى[٥].

ومما جاء منه فى الشعر قول الشاعر[٦]:

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ٢/٣٨.

(٢) البيت من الطويل ، قائله : معن بن أوس ينظر الخصائص ١/٤١٢ وأمالى القالى ٢/١٩. والخزانة ٧/٢٦١ والدرر ١/٢٠٤ والارتشاف ٣/١٦١٥ والمغنى ٢/٣٨٧ والهمع ١/٢٤٧ .

(٣) الآية (٥٧) من سورة ص .

(٤) ينظر الخصائص لابن جنى ١/٤١٣ .

(٥) ينظر البيان فى غريب إعراب القرآن للأنبارى ٢/٣١٧ .

(٦) البيت من الوافر، لم يعرف قائله ينظر الخصائص ٢/٣٧٢ .

فقد والشَّكُّ بيَّن لى عناءٌ  بوشكِ فراقِهم صُرَدٌ يصيحُ

أراد : فقد بيَّن لى صرد يصيح بوشك فراقهم ، والشكُّ عناء[١].

ففصل بين المبتدأ الذى هو "الشك" ، وبين الخبر الذى هو "عناء" بقوله : " بيَّن لي" .

٥ – الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة المنفية :

أجاز النحويون الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة المنفية ، وقد ورد فى النثر ومنه قولهم : زيدٌ ولا أقول إلاَّ حقاً كريمٌ[٢].

٦ – الفصل بين المبتدأ والخبر بجملة الاختصاص :

أجاز النحويون الفصل بين المبتدأ والخبر بجملة الاختصاص ، وهى جملة منصوبة على الاختصاص بفعل محذوف تقديره : أخص ، والعرب تنصب فى الاختصاص أربعة أسماء قال سيبويه : " وأكثر الأسماء دخولاً فى هذا الباب بنو فلان ، ومعشر مضافة ، وأهل البيت ، وآل فلان"[٣].

فهذه الأسماء الأربعة تكون منصوبة بفعل محذوف تقديره : أخص بنى فلان ، أو معشر الناس ، أو أهل البيت أو آل فلان ، وهذه الجملة تقع فاصلاً بين المبتدأ والخبر، وقد وردت شواهد من هذا الفصل ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث"[٤].

وقد وردت شواهد شعرية ، ومنه قول الشاعر[٥] :

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ١/٤٠١، ٣٧٢ .

(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ١/٤١. .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٢٣٦ .

(٤) ينظرصحيح البخاري بحاشية السندي ١ /٢٣ومغنى اللبيب ٣/٣٨٧ .

(٥) البيت من الرجز ، قائله : منسوب لهند بنت عتبة ينظر الاقتضاب ٣/٧٦، وأدب الكاتب ص ٧١ والدرر ١/١٤٧ وجمرة اللغة ٢/٧٥٦ ومقاييس اللغة ٣/٤٤٩ ، ومجمل اللغة ص ٥٩٥ والأفعال للسرقسطى ٣/٢٥٤، والمطالع السعيدة ص ٢٧٥ والبحر المحيط ٧/٢٣١ والمساعد ٢/٥٦٦ وشواهد المغنى للسيوطى ٢/٨٠٩ والارتشاف ٥/٢٢٤٩ وإعراب ثلاثين سورة ص ٤٩ والمغنى ٢/٣٨٧ ومعجم شواهد العربية ٢/٥٠٦ .

نحنُ بناتِ طارق  نمشى على النَّمارق

ففصل بين المبتدأ "نحن" والخبر" نمشى" بجملة الاختصاص وهى "بنات طارق" .

ومنه قول الشاعر[١] :

لنا معشرَ الأنصارِ مجدٌ مُؤَثَّلٌ  بإرضائنا خيرَ البرية أحمَدَا

فصل بين المبتدأ والخبر وهو "لنا مجدٌ" بجملة الاختصاص وهى "معشر الأنصار"ومنه أيضاً قول العرب : نحن العربَ أقرى الناس للضيف"[٢].

## الفصل بين حرف النفى ومنفيه

هناك أفعال من أخوات كان لا تعمل إلاَّ إذا تقدمها نفى أو شبهه وهى أربعة أفعال هى : زال ، وبرح ، وفتئ ، وانفك ، فإذا دخل عليها نفى أو شبهه عملت عمل "كان" فى رفع الاسم ونصب الخبر، فهل يفصل بين حرف النفى ومنفيه ؟

أجاز النحويون الفصل بين حرف النفى ومنفيه وبقاء الفعل على العمل وقد ورد الفصل فى النثر والشعر وقد فُصل بأشياء هي :

١ – الفصل بين حرف النفى ومنفيه بالقسم:

وقد جاء فى الشعر ومنه قول الشاعر [٣]:

فلا وأبى دهماءَ زالتْ عزيزةً  على قومها ما دام للزِندِ قادحُ

ففصل بين حرف النفى الذى يدخل على الفعل "زال" وهو "لا" والفعل "زال" بالقسم وهو قوله : " وأبى دهماء" .

٢ – الفصل بالجملة الفعلية :

جاء الفصل بين حرف النفى ومنفيه بالجملة الفعلية فى قول الشاعر[١] :

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة فى الدرر اللوامع ١٤٧/١ وشذور الذهب ص ٢١٧ ومعجم شواهد النحو ص ٥٧ والارتشاف ٢٢٤٩/٥ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٣٤/٢ وارتشاف الضرب ٢٢٤٨/٥ .

(٣) البيت من الطويل، وهو منسوب لتميم أبى مقبل بن عوف ينظر ملحقات ديوانه ص ٤٣ والنهاية لابن الخباز ٧.٢ ومعانى القرآن للفراء ٥٤/٢، ١٥٤ وتأويل مشكل القرآن ٢٢٥ والمغنى ٣٩٣/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٧/١ والخزانة ٢٣٧/٩، ١.١/.. والمقرب ١.٣/١ والدرر ٨١/١ والارتشاف ١١٦١/٣ .

ولا أراها تزالُ ظالمةً  تُحدثُ لى قرحةً وتنكؤهَا

ففصل بين "لا" النافية والفعل "تزال" بالجملة الفعليةِ وهى قوله : أراها .

٣ – الفصل بالفعل العامل :

ورد الفصل بين حرف النفى ومنفيه بالفعل العامل ومنه ما نقل عن الفراء أنَّه أجاز أن تقول : لا أظنُّك تزال تقول ذلك[٢] .

ففصل بين "لا" النافية والفعل " تزال" بالفعل العامل وهو "ظنَّ".

## الفصل بين اسم "كان" وخبرها

من الأشياء التى لا ينبغى الفصل بين جزأيها اسم "كان"وخبرها ؛ لأنَّهما فى الأصل قبل دخول الناسخ عليهما كانا مبتدءً وخبراً ، ثم دخلت الأفعال الناسخة عليهما فرفعت المبتدأ اسماً لها ، ونصبت الخبر خبراً لها ، وقد سبق الحكم بجواز الفصل بين المبتدأ والخبر، وقد ورد الفصل بين اسم "كان" وخبرها .

حكم الفصل بين اسم "كان" وخبرها :

قياساً على جواز الفصل بين المبتدأ والخبر ، فإنَّه يجوز الفصل بين اسم "كان" وخبرها ؛ لأنَّهما فى الأصل مبتدأ وخبر –كما سبق – لكنه قليل ، وقد ورد هذا الفصل فى الشعر، وجاء الفصل بالجار والمجرور ؛ لأنَّه يتوسع فيه مالا يتوسع فى غيره ، ومنه قول الشاعر[٣] :

فما مِن فتى كنَّا من الناسِ واحداً  به نَبتَغى منهم عَديلاً نُبادلُه

فصل بين اسم "كان" وهو الضمير ، وبين خبرها وهو "واحداً" بالجار والمجرور وهو "من الناس" .

---

(١) البيت من المنسرح ، قائله : إبراهيم بن هرمة ينظر ديوانه ٥٦ والكامل للمبرد ٢٤٤/٢ والحلل لابن السيد ٣٤٧ والأضداد لابن الأنبارى ٢٦٨ والنهاية لابن الخباز ٧.٣/٣ والخزانة ٢٣٧/٩ والدرر ٨١/١ والمغنى ٣٩٣/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/١، واللمع ١١١/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٧/١ والارتشاف ١١٦١/٣ وشواهد المغنى ٨٢٦/٢ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١١٦١/٣ .

(٣) البيت من الطويل، قائله : القلاح بن حزن المنقرى ، ينظر شرح الحماسة للأعلم ٥٥٧/١ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٤ وارتشاف الضرب ٢٤٣٤/٥ .

وقيل : هذا البيت فيه تقديم وتأخير، وليس فصلاً بين اسم "كان" وخبرها فالأصل فيه : فما من فتى من الناس كنَّا نبتغى واحداً منهم عديلاً نُبادله به[١].

ومما ورد من الفصل أيضاً بين اسم "كان" وخبرها قول الشاعر[٢] :

فليست خراسانُ التى كان خالدٌ  بها أسدٌ إذ كان سَيفاً أميرُها

فقد فصل فى هذا البيت بين اسم "كان" الأولى وهو "خالد" وبين خبرها وهو "سيفاً" بقوله : بها أسد إذ كان[٣] .

## الفصل بين "إنَّ" واسمها

"إنَّ" وأخواتها أحرف ، وهى تنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها ، وسبب إعمالها هو اختصاصها بمشابهة "كان" الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما. ، فهذه الأحرف محمولة فى العمل على "كان" فكان ينبغى عدم التصرف فيها بالفصل بينها وبين اسمها ، ولكن لما كانت هذه الأحرف مشابهة "لكان" الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما جاز الفصل بينها وبين اسمها بالظرف والمجرور ؛ لأنَّه يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما ، وهذا الظرف والجار والمجرور ملغى أى " لا يقوم مقام الخبر .

قال ابن مالك :" والأصل فى الظرف الذى يلى " إنَّ" أو إحدى أخواتها أن يكون ملغى،أى :غير قائم مقام الخبر"[٤].

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٤٣٤/٥ .

(٢) البيت من الطويل ، قائله : منسوب للفرزدق فى ضرورة الشعر للسيرافى ١٩٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢٢٩/٢ والخصائص ٣٧٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٩/٢ وارتشاف الضرب ٢٤٣٣/٥ .

ويمدح الشاعر فى هذا البيت خالد بن الوليد ، ويهجو أسداً ؛ وكان أسد وليها بعد خالد قالوا : فكأنه قال : وليست خراسان بالبلدة التى كان خالد بها سيفاً إذ كان أسد أميرها . ينظر الخصائص لابن جنى ٣٧٨/٢ .

(٣) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٧٨/٢ وارتشاف الضرب ٢٤٣٣/٥ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢/٢ .

أمَّا الفصل بغير الظرف والمجرور فمنعه النحويون للعلة السابقة قال سيبويه : " لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين "إنَّ" وأخواتها بفعل"[١].

١ – الفصل بين "إنَّ" واسمها بالظرف :

أجاز النحويون الفصل بين "إنَّ" واسمها بالظرف ، وقد جاء في النثر مثل قولهم : إنَّ عندك زيداً مقيمٌ ، فالظرف هنا فاصل بين "إنَّ" واسمها وهو ملغى أى : غير قائم مقام الخبر، وأجاز بعض النحويين الفصل بظرفين.

قال ابن الخباز :" يجوز : إنَّ عندك يومَك زيداً مقيمٌ . تفصل بظرفين"[٢].

٢– الفصل بين "إنَّ" واسمها بالجار والمجرور :

ورد الفصل بالجار والمجرور بين "إنَّ" واسمها في النثر وفي الشعر، فمن النثر ما قيل[٣] في قوله تعالى : ﴿إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَى﴾[٤] ، وأجاز سيبويه هذا الفصل ففي كتاب سيبويه : " وتقول : إنَّ بك زيداً مأخوذٌ ، وإنَّ لك زيداً واقفٌ ، من قِبَل أنَّك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن بك ولا لك مستقرين لعبد الله ، ولا موضعين"[٥].

وقصر الأخفش جواز ذلك على المسموع فلا يجيز : إنَّ حتى اليوم زيداً مقيمٌ[٦].

ومن جواز الفصل بين "إنَّ" واسمها بالجار والمجرور في الشعر قول الشاعر[١] :

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/١١ . .

(٢) ينظر النهاية لابن الخباز ٣/٩٥١ .

(٣) قاله ابن الخباز، ينظر النهاية لابن الخباز ٣/٩٥١ والارتشاف ٣/١٢٤٥ .

(٤) من الآية (٥٠) من سورة فصلت .

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/١٣٢ .

(٦) ينظر رأى الأخفش في الهمع ١/١٣٥ .

فلا تلحَنى فيها فإنَّ بحُبِها أخاك مصابُ والقلب جمٌ بلابلُه

فصل بين "إنَّ" واسمها وهو "أخاك" بالجار والمجرور ، وهو "بحبها" .

٣ – الفصل بين "كأنَّ" واسمها بالحال :

هناك خلاف فى الفصل بين "إنَّ" واسمها بغير الظرف والجار والمجرور كما سبق – فقد منع سيبويه الفصل بغيرهما ؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما، ولضعف الأحرف الناصبة فى العمل عن الأفعال الناسخة فهى مشابهة لها فى العمل.

أما الفصل بالحال فقد منعه أيضاً بعض النحويين ، وأجازه أبو على الجلولى[٢].

قال : فإذا قلت : إنَّ زيداً قائمٌ ضاحكاً ،جاز أن تقول : إنَّ ضاحكاً زيداً قائمٌ"[٣].

وأجاز الفصل بين "كأنَّ" واسمها بالحال أيضاً من النحويين ابن مالك قال : " وقد عاملوا الحال معاملة الظرف

فأولوها كأنَّ ، ومنه قول الشاعر[٤] :

كأنَّ وقد أتى حولٌ كميل أثافيها حماماتٌ مُثُولُ[٥]

---

(١) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله ، وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلها في كتاب سيبويه ١٣٣/٢ والخزانة ٥٧٢/٣ والعيني ٣٠٩/٢ والدرر ١١٣/١ والهمع ١٣٥/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٢/٢ والمغني ٦٩٣/٢ والأشموني ٢٧٢/١ وشرح شواهد المغني ٣٢٧

(٢) هو : الحسن بن على الجلولى القيروانى . ينظر ترجمته فى غاية النهاية ٢٢٦/١

(٣) ينظر رأيه فى الهمع ١٣٥/١

(٤) البيت من الوافر ، قائله : منسوب لأبى الغول الطهوى فى النوادر لأبى زيد ص ٤٩٨ والدرر ٢٠٦/١ وشواهد المغنى للسيوطى ٨١٨/٢ ومعجم شواهد العربية ٢٩٦/١ والخصائص ٤٠٩/١ والمنصف ١٨٥/٢، ٨٢/٣ والمغنى ٣٩٢/٢ والهمع ٢٤٨/١ وشرح اللمع لابن برهان ٢٥٢/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤/١. والمساعد ٥٢/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٢/٢ والارتشاف ١٢٤٤/٣

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢

ففصل بين "كأنَّ" واسمها بالحال .

## الفصل بين اسم "إنَّ" وخبرها

كما جاز الفصل بين "إنَّ" واسمها أجاز النحويون الفصل بين اسم "إنَّ" وخبرها ، وقد ورد هذا الفصل فى النثر والشعر، وما فُصل به عدة أشياء هي :

١ – الفصل بين اسم "إنَّ" وخبرها بالقسم :

ورد الفصل بالقسم فى الشعر، ومنه قول الشاعر[١] :

إنِّى وأسطارٌ سطرنَ سطراً  لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرًا

ففصل بين اسم "إنَّ" ، وهو ياء المتكلم وخبرها وهو "لقائل" بالقسم وهو : وأسطار سطرن سطراً[٢].

٢– الفصل بين اسم "إنَّ"وخبرها بالفعل الملغى :

الفصل بين اسم "إنَّ" وخبرها بالفعل الملغى، قد جاء فى الشعر ومنه قول الشاعر[٣] :

إنَّ المحبَّ علمتُ مصطبرٌ  ولديه ذنبُ الحُبِّ مغتفرُ

فصل بين اسم "إنَّ" وهو "المحب" وبين خبرها وهو "مصطبر" بالفعل الملغى الذى لا يعمل وهو "علمت"[١].

---

(١) البيت من الرجز ، قائله : رؤبة ، ينظر ديوانه ص ١٧٤، والكتاب لسيبويه ١٨٥/٢، ومعانى القرآن للزجاج ٢٣٨/٢ والمقتضب للمبرد ٢٠٩/٤، ٢١. والأصول لابن السراج ٣٣٤/١، ٣٣٥ ومجاز القرآن ٢٣/٢. والخصائص ٤١٣/١ والتبصرة ٣٤٨/١ ، والكشاف ١٩٩/٣ وإصلاح الخلل لابن السيد البطليوسى ٦٩ والفصول الخمسون لابن معطى ٢٣٦ والخزانة ٢١٩/٢ وابن يعيش ٣/٢ والدرر ٢٠٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦/١ ومقاييس اللغة ٤٣٦/٥ والإفصاح ٢٠٢ ومقاييس اللغة ٤٣٦/٥ وشفاء العليل ٨١٢/٢ والأشباه والنظائر ٢٥١/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٤/٣ وشذور الذهب ٤٣٧ والمغنى ٣٨٨/٢ .

(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ٤١٣/١ .

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة فى العينى ٤١٨/٢ والمساعد ٣٦٥/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢ والهمع ٥٣/١ وشفاء العليل ٣٩٧/١ والارتشاف ٢١١/٤. .

٣ – الفصل بين اسم "إنَّ" وخبرها بالجملة الاسمية :

أجاز النحويون الفصل بين اسم "إنَّ" وخبرها بجملة المبتدأ والخبر، وقد ورد هذا الفصل فى النثر والشعر فمما جاء فى النثر قولهم : إنَّه المسكينُ أحمق.

فصل بين اسم "إنَّ" وهو الضمير المتصل وخبرها ، وهو "أحمق" بالجملة الاسمية وهي المبتدأ والخبر وهى : المسكين أى : هو المسكين[٢].

ومن وروده فى الشعر ، وقد فصل بين اسم "إنَّ" وخبرها بجملة المبتدأ والخبر قول الشاعر[٣] :

وإنِي وتَهيامى بعزةَ بعدمـا تخليتُ ممَـا بيننَا وتخلَتِ

لكالمرتجى ظِلَّ الغمامةِ كلَّمَا تبوَّأ مِنها للمقيل اطمحلَّتِ

أجاز أبو على الفارسى أن يكون قوله : " وتهيامى بعزة" جملة من مبتدأ وخبر اعترض بها بين اسم "إنَّ" وخبرها الذى هو "كالمرتجى"[٤].

وأجاز ابن جنى أن تكون هذه الجملة قسماً قال ابن جنى :" فقلت له[٥] : أيجوز أن يكون "وتهيامي بعزة" قسماً؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه"[٦].

ومن ورود الفصل بين اسم "لعلَّ" وخبرها فى الشعر بجملة المبتدأ والخبر قول الشاعر[٧] :

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٧ .

(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ١/٤١. .

(٣) البيتان من الطويل ، قائلهما : كثير عزة ينظر الخصائص ١/٤١٢ والمغنى ٢/٣٨٩ .

(٤) ينظر الخصائص لابن جنى ١/٤١٢ والمغنى ٢/٣٨٩ .

(٥) أى : لأبى على الفارسى .

(٦) ينظر الخصائص لابن جنى ١/٤١٣ .

(٧) البيت من الطويل، قائله : منسوب لمحمد بن بشير العدوانى ، ينظر الخزانة ٩/٢١٣، ٢١٥، والدرر ١/٢.٤ ومنسوب للشماخ ينظر ملحقات ديوانه ص ٤٢٧ وينظر الخصائص ١/٤١٢ والبيان للأنبارى ٢/٤١ والحجة للفارسى ٢/٤٨ والبحر المحيط ٥/٣.٧ وأمالى القالى ٢/٧١ وأمالى ابن الشجرى ١/٣.٦ وشرح اللمع لابن برهان ٢/٣٩٦ والمغنى ٢/٣٨٨ وشرح

لعلَّك والموعودُ صدقٌ لقاؤُهُ  بدا لكَ فى تلك القلُوصِ بداءُ

فصل بين اسم "لعلَّ" وهو الضمير ، وخبرها ، وهو "بدالك بداء" بالجملة المبتدأ والخبر وهى : " والموعود صدق لقاؤه".

٤ – الفصل بين اسم "إنَّ" وخبرها بجملة طلبية بمعنى الدعاء :

ورد الفصل بهذه الجملة فى الشعر ، ومنه قول الشاعر[١] :

إنَّ سليمى والله يكلؤهَا  ضَنَنت بشيءٍ ما كان يرزؤُهَا

فصل بين اسم "إنَّ" وهو "سليمى" ، وخبرها وهو " ضنت" بالجملة الطلبية التى بمعنى الدعاء وهى "والله يكلؤها"[٢].

٥ – الفصل بين اسم "أنَّ" وخبرها بالجملة المنفية :

ورد الفصل بالجملة المنفية فى الشعر، ومنه قول الشاعر[٣] :

تَعلَّم ولو كاتمتهُ الناسَ أنَّنى  عليكَ ولم أظلِم بذلك عاتبُ

فصل بين اسم "أنَّ" ، وهو الضمير ، وخبرها ، وهو "عاتب" ، بالجملة المنفية ، وهى " ولم أظلم بذلك"[٤].

## الفصل بين اسم "لا" النافية للجنس وخبرها

---

التسهيل لابن مالك ١٢٢/٢ والارتشاف ١٦١٦/٣ وشذور الذهب ص ١٦٧ والتصريح ٢٦٨/١ والهمع ٢٤٧/١ .

(١) البيت من المنسرح ، قائله : إبراهيم بن هرمة ينظر ديوانه ص ٥٥ والجمل للزجاجى ص ٢٨. والحلل لابن السيد ص ٣٤٦ ومجاز القرآن ٣٩/٢ والبيان والتبيين ١١/٢. والبحر المحيط ٢٩٤/٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٢ والمساعد ٥٣/٢ وشرح أبيات الجمل لابن سيده ص ٣١٦ وشفاء العليل ٥٥٢/٢ والمغنى ٣٨٨/٢، ٣٩٦ وشواهد المغنى ٨٢٦/٢ واللسان (كلأ) والارتشاف ١٦١٦/٣ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٢ .

(٣) البيت من الكامل ، قائله: عبيد الله بن الحر الجعفي ينظر الخصائص ٤٠٨/١

(٤) ينظر الخصائص لابن جني ٤٠٨/١ .

"لا" النافية للجنس تعمل عمل "إنَّ" ، وإعمال "لا" هذا العمل إلحاق لها "بأنَّ" لمشابهتها لها في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر، وإفادة التوكيد ، فإنَّ "لا" لتوكيد النفي، و"إنَّ" لتوكيد الإثبات ،ولفظ "لا" مساوٍ للفظ "إنَّ" إذا خففت .

ولما كان عمل "لا" لمشابهتها "لإنَّ" اشترطوا لعملها شروطاً، فكان ينبغي ألا يتصرف فيها بفصل ولا غيره، وقد أجاز النحويون الفصل بين اسم"لا" وخبرها المجرور بظرف أو جار ومجرور، لأنَّه يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما ثم إن كان اسم "لا" مثنى، فالأحسن عند سيبويه إثبات النون مع الفصل بالظرف ، أو بالجار والمجرور قال سيبويه : " وتقول : لا يدين بهالك ، ولا يدين اليوم لك . إثبات النون أحسن وهو الوجه"(١).

وعند سيبويه أنَّ حذف النون قبيح كأنَّه فصل بين المضاف والمضاف إليه قال : " فكما قبح أن تقول : لا مثل بها زيدٍ . فتفصل ، قبح أن تقول : لا يدى بها لك ، ولكن تقول : لا يدين بها لك ، ولا أبَ يوم الجمعة لك ، كأنَّك قلت : لا يدين بها ، ولا أبَ يوم الجمعة . ثم جعلت لك خبراً فراراً من القبح"(٢).

وترك النون نسبه سيبويه ليونس ، وإثبات النون مذهب الخليل قال سيبويه : " وترك النون في لا يدى بها لك ، قول يونس... وإثبات النون قول الخليل رحمه الله"(٣).

فعلى ما رواه سيبويه عن يونس أنَّه يجوز في الاختيار ترك النون والفصل بين اسم "لا" وخبرها بظرف أو جار آخر غير الداخل على الخبر فتقول : لا يدى بها لك ، ولا يدى اليوم لك ، ولا غلامي عندك لزيد ، وعند الخليل وسيبويه وأكثر النحويين يمتنع ذلك في الاختيار .

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٢٧٩ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٢٧٩ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٢٨.، ٢٨١ .

وقيل : يجوز الفصل بين اسم "لا" وخبرها بجملة الاعتراض مثل : لا أبا فاعلم لك[١].

## الفصل بين الاستفهام والقول الذى بمعنى الظن

بنو سليم يجرون القول وفروعه مجرى الظن وفروعه فى نصب المبتدأ والخبر مفعولين له بلا شروط فتقول : قال زيدٌ عمراً منطلقاً ، كما تقول : ظن زيدٌ عمراً منطلقاً، وعند غير بنى سليم لا يكون هذا العمل إلاَّ بشروط هى :

الأول : أن يكون القول مضارعاً .

الثانى : أن يكون مسنداً إلى المخاطب مثل : أتقول .

الثالث : أن يكون مقصوداً به الحال[٢] .

الرابع : أن يكون بعد استفهام بأى أداة كان الاستفهام كالهمزة ، أو مَن أو غيرهما .

الخامس : أن يكون الاستفهام متصلاً بالقول .

السادس : ألاَّ يكون الفعل عدى باللام لمعمول نحو : أتقول لزيدٌ عمرو منطلق ، فلا يجوز إلاَّ الحكاية[٣].

فإذا اجتمعت الشروط السابقة فى القول جرى مجرى الظن ونصب مفعولين مثل قول الشاعر[٤] :

متى تقولُ القلصَ الرواسما  يحملنَ أمَّ قاسمٍ وقاسما .

---

(١) ينظر الارتشاف لأبى حيان ٣/٤.١٣ .

(٢) هذا الشرط عند ابن مالك وعند غيره يكون للحال والاستقبال ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٥ والارتشاف ٤/٢١٢٨ .

(٣) هذا الشرط نبه عليه السهيلى ينظر رأيه فى الهمع ١/٥٨ والتصريح ١/٢٦٣ والارتشاف ٤/٢١٢٨ .

(٤) البيت من الرجز، قائله : هدبة بن خشرم ينظر هدبة حياته وشعره ص ٣. والعينى ٢/٤٢٧ والدرر ١/١٣٩ وشذور الذهب ص ٢٩٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٥ .

وإذا كان عمل القول عمل "ظن" بشروط ، فكان ينبغى عدم التصرف فيه بالفصل إلاَّ أنَّ النحويين أجازوا الفصل بين الاستفهام والقول الذى بمعنى الظن وقد وردت شواهد تؤيد هذا الجواز وما فُصل به يشمل عدة أشياء هى :

١ – الفصل بالظرف :

أجازه النحويون ؛ لأنَّ الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع فى غيره ، وعند سيبويه هذا الفصل جائز ؛ لأنَّه لا يعتد بهذا الفصل كما لم يعتد به فى المشتغل عنه الواقع بعد همزة الاستفهام قال سيبويه : " وذلك قولك : متى تقول زيداً منطلقاً ، وأتقول زيداً منطلقاً ، وأكل يوم تقول عمراً منطلقاً لا يفصل بها كما لم يفصل بها فى"أكل يوم زيداً تضربه" [١].

ومعنى كلام سيبويه أنه لا يعتد بالفصل بالظرف بين الاستفهام وفعل القول كما لم يعتد به فى المشتغل عنه الواقع بعد همزة الاستفهام ، فقوله : لا يفصل بها يعنى "كل يوم" لا تعتبر فاصلاً[٢].

وقد جاء هذا الفصل بالظرف فى الشعرومنه قول الشاعر[٣]:

أبعدَ بُعد تقول الدارَ جامعةً  شملي بهم أم دوام البعد محتوما

فصل بين الاستفهام ، "وتقول" بالظرف، وبقى العمل بنصب مفعوليها "الدارَ جامعةً"[٤].

٢ – الفصل بالجار والمجرور :

أجاز النحويون أيضاً الفصل بالجار والمجرور بين الاستفهام والقول الذى بمعنى الظن ، ولم يبطل معه العمل فتقول : أفى الدار تقول زيداً منطلقاً[١].

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٢٣/١ .

(٢) ينظر هذا التوضيح فى الهمع ١٥٧/١ .

(٣) البيت من البسيط ، ينظر العينى ٤٣٨/٢ والدرر ١٤/١.، والمغنى ٦٩٣/٢ والمساعد ٣٦٧/١ وشذور الذهب ص ٣٩٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٧/٨

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/٢، ٩٦ وارتشاف الضرب ٢١٢٨/٤

٣ – الفصل بأحد المفعولين :

أجاز النحويون الفصل بأحد المفعولين بين الاستفهام والقول الذى بمعنى الظن ولم يبطل معه العمل أيضاً ، واستدل النحويون على جوازه بقول الشاعر[٢] :

أجُهالاً تقولُ بنى لُؤى لعمرُ أبيك أم مُتجاهلينَا

فصل بين الاستفهام ، و"تقول" بأحد المفعولين ، وهو "جهالاً"[٣].

٤ – الفصل بما ليس بمعمول وهو الأجنبى :

ما سبق من الفصل بين الاستفهام والقول بمعنى الظن بالظرف ، أو بالجار والمجرور ، أو بأحد المفعولين بقى معه العمل ، أمَّا الفصل بما ليس بمعمول وهو الأجنبى كالفصل بالضمير نحو "أنت" فهذا الفصل يبطل معه إلحاق القول بالظن فى العمل ، ويرجع إلى الحكاية نحو : أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ.

وهذا على مذهب سيبويه ، فلم يجز فى "زيد" إلاَّ الرفع قال سيبويه : "فإن قلت :أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ .رفعت ؛ لأنَّه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فصل فى قولك :أأنت زيد مررت به ، فصارت بمنزلة أخواتها وصارت على الأصل"[٤] .

وأجاز الكوفيون ، وباقى البصريين فيه النصب[٥].

هذا والحكاية جائزة مع استيفاء شروط إلحاق القول بالظن ؛ لأنَّها الأصل ، فيجوز الرفع والنصب ، قال سيبويه : " وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية"[١] .

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/٢ والمساعد ٣٧٦/١ وارتشاف الضرب ٢١٢٨/٤ .

(٢) البيت من الوافر : قائله الكميت بن زيد الأسدى ، ينظر شعر الكميت ٣٩/٣ والكتاب ١٢٣/١، والخزانة ٢٣/٤ والعينى ٤٢٩/٢، والدرر ١٤/١. وشرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٢ .

(٣) ينظر الكتاب ١٢٣/١ والدرر ١٤/١. والمساعد ٣٧٦/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٢ .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ١٢٣/١ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٢ وارتشاف الضرب ٢١٢٨/٤ .

## الفصل بين الفعل والفاعل

الفعل كالمبتدأ فى كونه أول الجزءين ، والفاعل كالخبر فى كونه ثانى الجزءين وتتم به الفائدة ، فهما من الشيئين المتلازمين ، يتقدم الفعل على الفاعل ، ويجوز الفصل بينهما ، كما جاز الفصل بين المبتدأ والخبر، وقد جاء هذا الفصل لغرض التسديد وتقوية الكلام وتوكيده مجيئاً كثيراً فى النثر والشعر، قال ابن جنى : "فأكثر ما فى هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل ، والاعتراض للتسديد قد جاء بين الفعل والفاعل ، وبين المبتدأ والخبر، وبين الموصول والصلة وغير ذلك مجيئاً كثيراً فى القرآن ، وفصيح الكلام"(٢).

وقد جاء الفصل بين الفعل والفاعل بما يأتى :

١ – الفصل بالفعل الملغى :

أجاز النحويون الفصل بين الفعل والفاعل بالفعل الملغى من "ظنَّ" أو إحدى أخواتها ، ومنه قولهم : قام أظنُّ زيدٌ ، فالبصريون على أن الفعل "أظن" جاء بين الفعل والفاعل ، ويجوز فيه الإلغاء والإعمال ، والكوفيون يرون أنَّه لا يكون فيه إلاَّ الإلغاء ، والاسم مرفوع على الفاعلية لا على الابتداء ، ولا يجوز عندهم نصب زيد ، وقد رجح ابن مالك رأى البصريين فقال : " والصحيح جواز النصب والرفع ، فإذا نصبت فالفعل المتقدم مفعول ثان ، وإذا رفعت فظاهر"(٣).

وقد رجَّح ابن هشام رأى الكوفيين فقال : " والصحيح ما رآه الكوفيون"(٤).

وقد ورد الفصل بالفعل الملغى فى قول الشاعر(٥) :

شجاكَ أظنُّ ربعُ الظَّاعنينا ولم تعبأ بعذلِ العَاذلِينَا

فصل بين الفعل "شجا" والفاعل "ربعُ" بالفعل الملغى وهو "أظنُّ".

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٢٤/١ .

(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ٤٠١/١، ٤٠٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢ .

(٤) ينظر المساعد ٣٣٦/١ وارتشاف الضرب ٢١١١/٤ .

(٥) البيت من الوافر، غير منسوب ينظر العينى ٤١٩/٢ والدرر ١٣٦/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢ والمغنى ٣٨٧/٢ وشرح أبيات المغنى١٨٢/٦ .

وينشد هذا البيت برفع "ربع"[١] ونصبها ، فالرفع على ما سبق من الفصل بالفعل الملغى بين الفعل والفاعل ، والنصب على أن "ربع" مفعول أول ، وشجاك مفعوله الثانى، وفيه ضمير مستتر راجع إليه[٢]، وهذا يؤيد مذهب البصريين فى جواز الوجهين الإعمال والإلغاء .

٢ – الفصل بالمبتدأ والخبر :

ورد الفصل بين الفعل والفاعل بجملة المبتدأ والخبر، ومنه قول الشاعر[٣] :

وقد أدركتنى والحوادثُ جمةٌ أسنَّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عزلِ

فصل بين الفعل "أدرك" ، والفاعل "أسنة" بجملة المبتدأ والخبر، وهى " الحوادث جمة" ،ومنه أيضاً قول الشاعر[٤] :

ألا هل أتاها والحوادثُ جمةٌ بأنَّ أمرأ القيس بن تملك بيقرَا

فصل بين الفعل"أتى" ،والفاعل "بأنَّ امرأ القيس" والباء زائدة فى الفاعل بجملة المبتدأ والخبر، وهى" والحوادث جمة"[٥]

ومن الفصل أيضاً بجملة المبتدأ والخبر قول الشاعر[١] :

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٧ .

(٢) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٢/٣٨٧ .

(٣) البيت من الطويل، وهو منسوب لرجل من بنى دارم ينظر المسائل الحلبيات للفارسى ١٤٦، والخصائص ١/٤٠٨ والدرر ١/٢٠٥ وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٥١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٦ والبحر المحيط ١/٤٠٤، ٣/٣٥٧ والمساعد ٢/٥١ وشفاء العليل ٢/٥٥. وارتشاف الضرب ٣/١٦١٤ والهمع ١/٢٤٨ .

(٤) البيت من الطويل ، قائله : امرؤ القيس ينظر ديوانه ص ٦٢ والمسائل الحلبيات ١٤٥ والخصائص ١/٤٠٧ والحماسة البصرية ص ١٢. والبيان للأنبارى ٢/٤٢٢ وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٥٢ والمنصف ١/٨٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٥٣ والجنى الدانى ص ٥. والاقتضاب ٢/٣٣٢ والخزانة ٩/٥٢٤، ٤٢٥ والأفعال للسرقسطى ٤/١٣٥ ومجمل اللغة ص١٣١ وارتشاف الضرب ٣/١٦١٣ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٥٣ .

ألم يأتيك والأبناءُ تنمى  بما لاقت لبونُ بنى زيادِ

فصل بين الفعل "يأتى " والفاعل " بما لاقت" على زيادة الباء فى الفاعل بجملة المبتدأ والخبر، وهى " والأبناءُ تنمى".

وقيل فى هذا البيت : يحتمل أن يكون : يأتى وتنمى تنازعا "ما" ، فأعمل الثانى،وأضمر الفاعل فى الأول،وعلى ذلك فلا فاصل فيه بين الفعل والفاعل[٢].

ورجَّح ابن جنى التخريج الأول بالفصل بين الفعل والفاعل فقال : " وهذا أحسن مأخذاً فى الشعر من أن يكون فى "يأتيك" ضمير من متقدم الذكر"[٣].

ورجَّح هذا التخريج أيضاً ابن هشام فقال : " ولكن المعنى على الأول أوجه ، إذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره"[٤].

## الفصل بين الفعل والمفعول

أجاز النحويون الفصل بين الفعل والمفعول ، وما جاء الفصل به ما يأتى :

١ – الفصل بجملة المبتدأ والخبر :

جاء الفصل بين الفعل والمفعول بالمبتدأ والخبر، ومنه قول الشاعر[٥] :

وبُدِّلتْ والدهرُ ذو تبدُّلٍ  هيفاً ذبوراً بالصَّبا والشَّمأل

فصل بين الفعل "بدَّل" ومفعوله "هيفاً" بجملة المبتدأ والخبر، وهى "والدهر ذو تبدل" .

---

(١) البيت من الوافر ، قائله : قيس بن زهير العبسى، ينظر شعراء النصرانية ٩٢٦/٦ ، والخزانة ٥٣٤/٣ والعينى ٢٣/١.، والدرر ٢٨/١، والخصائص ٤٠٩/١ وابن يعيش ٢٤/٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٤/١.، ٥٦، ١٥٣/٣ .

(٢) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٣٨٧/٢ .

(٣) ينظر الخصائص لابن جنى ٤٠٩/١ .

(٤) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٣٨٧/٢ .

(٥) البيت من الرجز ، قائله : أبو النجم العجلى ينظر المسائل الحلبيات ص ١٤٨ والخصائص ٤٠٩/١ والخزانة ٣٩١/٢ والدرر ٢٠٦/١ وشرح اللمع لابن برهان ٢٥٣/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٢ والمغنى ٣٨٧/٢ وشرح الحماسة للمرزوقى ٥٨٥/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ٤٥/١. ، ٨٠٨/٢ والهمع ٢٤٨/١ والارتشاف ١٦١٥/٣ .

٢ – الفصل "بلو" وما دخلت عليه :

جاء هذا الفصل فى قول الشاعر[١] :

تعلَّم ولو كاتمتَه الناس أنَّنى عليكَ ولم أظلم بذلك عاتبُ

فصل بين الفعل "تعلَّم" ، والمفعول "أننى" "بلو" وما دخلت عليه وهو "ولو كاتمته الناس" .

الفصل بين القسم وجوابه

القسم يحتاج إلى جواب ، كما يحتاج المبتدأ إلى خبر، والفعل إلى فاعل ، فليس بمجرد النطق بشئ من ألفاظ القسم يعلم كونه قسماً بل بقرينة كذكر جواب بعده نحو : علىَّ عهد الله لأنصرنَّ دينه ، وفى ذمتى ميثاق الله تعالى لا أعين ظالماً ، وكقوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ)[٢].

فالجواب جاء بعد القسم ، وقد ورد الفصل بينهما ، وهذا جائز عند النحويين ووردت شواهد من النثر والشعر على جوازه وقد فُصل بما يأتى :

١ – الفصل "بإنَّ" ومعموليها و"لو" ومتعلقها :

أجازه النحويون ، واستدلوا عليه بقوله تعالى: (فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيم إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ)[٣].

ففى هذه الآية الكريمة اعتراض بين القسم وهو: (فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ) وجوابه وهو: ( إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ) بقوله تعالى : (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيم )[٤].

٢ – الفصل بالجملة الفعلية :

أجاز المبرد الفصل بالجملة الفعلية بين القسم وجوابه وسماه اعتراضاً للتوكيد فقال : "واعلم أنَّ القسم قد يؤكد بما يصدق الخبر قبل ذكر المقسم عليه ، ثم ذكر ما يقع عليه القسم ، فمن ذلك قوله عز وجل : (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ وَالْيَوْمِ

---

(١) البيت من الكامل ، قائله : عبيد الله بن الحر الجعفى . ينظر الخصائص ٤٠٨/١ .

(٢) من الآية (١٠٢) من سورة البقرة .

(٣) الآيات ٧٥، ٧٦، ٧٧ من سورة الواقعة .

(٤) ينظر الخصائص لابن جنى ٤٠٧/١ والبيان للأنبارى ٤١٨/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٢ .

المَوْعُودِ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ)[١]، ثم ذكر قصة أصحاب الأخدود توكيداً ، وإنَّما وقع القسم على قوله : (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ)[٢] وقد قال قوم : إنَّما وقع على (قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ )[٣] ، وحذفت لطول الكلام ، وليس القول عندنا إلاَّ الأول ؛ لأنَّ هذه الاعتراضات توكيد"[٤] .

٣ – الفصل بالجملة المنفية :

جاء الفصل بين القسم وجوابه بالجملة المنفية فى الشعر ومنه قول الشاعر[٥] :

لعَمرى وما عَمرى علىَّ بهيِّنٍ  لقد نطقتْ بطلاً علىَّ الأقارعُ

فصل بين القسم وهو "لعمرى" ،وجوابه،وهو"لقد نطقت بطلاً" بالجملة المنفية،وهي قوله : " وماعمرى على بهينٍ"[٦]

## الفصل بين المضاف والمضاف إليه

المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضاً له ، لهذا فإنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح ، لأنَّهما كالشئ الواحد ، فالمضاف إليه من تمام المضاف ، ومنزل من المضاف منزلة التنوين ، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون ، أو لا يجوز أن يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفاصل ما ، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة يأخذ حكم الكلمة الواحدة ، كذلك لا يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه[٧].

---

(١) الآيات ١، ٢ ، ٣ من سورة البروج .

(٢) الآية ١٢ من سورة البروج .

(٣) الآية ٤ من سورة البروج .

(٤) ينظر المقتضب للمبرد ٣٣٦/٢ .

(٥) البيت من الطويل، قائله : النابغة الذبيانى ، ينظر ديوانه ص ٥٤ والكتاب ٧/٢. والكامل للمبرد ٤/٣. وشعراء النصرانية ٦٩١ وجمل الفراهيدى ٦٣ والإفصاح ٢٨٣ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٨ والخزانة ٤٤٧/٢ وشرح اللمع لابن برهان ٢٥٤/١ والمغنى ٣٩/٢. والأفعال للسرقسطى ٨٥/٤ والأمالى الشجرية ٣٤٤/١ وشواهد المغنى للسيوطى ٨١٦/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٢ والارتشاف ١٦١٤/٣ .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٢ والمغنى ٣٩/٢. والارتشاف ١٦١٤/٣ .

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٣ .

هذا هو القياس إلاَّ أنَّه قد ورد الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى الاختيار وفى الضرورة ، فما الحكم النحوى لهذا الفصل ؟

قد يكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائزاً بقوة فى الشعر ، وفى الاختيار، وهذا ما سنعرفه فى هذا الموضع ، وقد يكون الفصل بينهما قبيحاً ، ولا يجوز إلاَّ فى الضرورة الشعرية ، وهذا ما سنعرفه فيما بعد[١].

ما يجوز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه :

أجاز أكثر النحويين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بقوة فى الشعر، وفى الاختيار ، إذا لم يكن ما فُصل به أجنبياً عن المضاف وهاك تفصيل ذلك :

أولاً : ما يجوز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر :

أجاز أكثر النحويين الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر بقوة ، إذا كان ما فُصل به معمولاً للمضاف من ظرف أو جار ومجرور متعلقين بالمضاف ، وإن لم يتعلقا به ، فالفصل ضعيف[٢].

وما فُصل به بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر يشمل ما يأتى :

١ – الفصل بالظرف :

أجاز النحويون الفصل بالظرف إذا كان معمولاً للمضاف ، فهو ليس بأجنبى ومما جاء منه فى الشعر قول الشاعر[٣] :

فرشنى بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدْحتى  كناحتِ يوماً صخرةٍ بعسيلِ

---

(١) ينظر الفصل الثانى من هذا البحث "الفصل القبيح بين الشيئين المتلازمين".

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٣ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٧٩/٢ .

(٣) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، ينظر العينى ٤٨١/٣ والدرر ٦٦/٢ وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٢٢ وشواهد التوضيح والتصحيح ١٦٧ والمطالع السعيدة ٤٣٢ وشفاء العليل ٧٢٥/٢ والمساعد ٣٦٨/٢ وأوضح المسالك ١٥٦/٣ والأشمونى ٢٠٨/٢ ، ٢٧٧ والتصريح ٥٨/٢ والهمع ٥٢/٢ .

فصل بين المضاف وهو "ناحت" ، والمضاف إليه، وهو "صخرة" بالظرف، وهو "يوماً" ، وهذا جائز فى الشعر بقوة لتعلق الظرف بالمضاف فهو ليس بأجنبى عن المضاف[١].

٢ – الفصل بالجار والمجرور :

مما أجازه النحويون أيضاً الفصل بالجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر إن تعلقا بالمضاف ، فهو ليس بأجنبى ، وجاء منه قول الشاعر[٢] :

لأنتَ معتادُ فى الهيجاءِ مصابرةٍ  يصلى بها كلُّ مَن عاداكَ نِيرانَا

تقديره : لأنت معتاد مصابرة فى الهيجاء . ففصل بين المضاف وهو "معتاد" والمضاف إليه وهو "مصابرة" بالجار والمجرور وهو " فى الهيجاء" ، فهذا الفصل جائز، قيل : هذا النوع من أحسن الفصل ، لأنَّه فصل بمعمول المضاف ، فكان فيه قوة[٣].

٣ – الفصل بالمفعول به :

إذا كان ما فُصل به مفعولاً ، فقد أجاز النحويون الفصل به ، وقد جاء فى الشعر ومنه قول الشاعر[٤] :

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٣ .

(٢) البيت من البسيط ، لم يعرف قائله ، ينظر العينى ٤٨٥/٣ والمساعد ٣٦٨/٢ والارتشاف ١٨٤٢/٤ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٣ وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢ وارتشاف الضرب ١٨٤٢/٤ .

(٤) البيت من مجزوء الكامل، ولم يعرف قائله ، ينظر معانى القرآن للزجاج ١٦٩/٣ ومجالس ثعلب ١٢٥/١ والخصائص ٣٨٥/٢ والإفصاح ١١٦ وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢١٩/٢ والبيان للأنبارى ٣٤٢/١ والشعرة للصميرى ٢٨٩/١ والخصائص ٣٨٥/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٥/٢ والكشاف ٧/٢. والبحر المحيط ٢٢٩/٤ والخزانة ٤١٥/٤ ، ٤١٦ وابن يعيش ١٩/٣، ٢٢ وضرورة الشعر للسيرافى ١٨. والارتشاف ٢٤٢٩/٥ وشرح الكافية للرضى ٢٦١/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/٣ وشرح الكافية الشافية ٩٨٥/٢ والأشمونى ٢٧٦/٢ .

فزججتُها بمرجَّةٍ  زجَّ القلوصَ أبى مزادة

فصل بين المضاف وهو "زج" ، والمضاف إليه وهو "أبى مزادة" بالمفعول وهو "القلوص" أى : زج أبى مزادة القلوصَ. وهو غير أجنبى ، فهو مفعول به للمضاف.

٤ – الفصل بمعطوف على الاسم المضاف :

جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بمعطوف على الاسم المضاف فى الشعر ومنه قول الشاعر[١] :

يا مَن رَأى عارضاً أرقتُ لهُ  بين ذراعى وجبهةَ الأسدِ

فصل بين المضاف وهو "ذراعى" ، والمضاف إليه وهو "الأسد" بمعطوف على المضاف وهو "وجبهة" فهو ليس بأجنبى ، فهو معطوف على المضاف .

آراء النحويين فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى الاختيار :

هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، فمذهب الكوفيين أنَّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض فى الشعر، وفى الاختيار، ومذهب البصريين أنه لا يجوز الفصل بغير الظرف والجار والمجرور، ولا يجوز إلاَّ فى الشعر، فلا يجوز ذلك عندهم فى الاختيار .

قال سيبويه : " ولا يجوز : يا سارقَ الليلة أهلِ الدار، إلاَّ فى شعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور"[٢].

---

(١) البيت من المنسرح ، قائله : الفرزدق، ينظر الكتاب ١٨/١. والمقتضب ٢٢٩/٤ والتبصرة والتذكرة ١٥٢/١ وشرح الكتاب للسيرافى ٤٠٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٣/٣ وسرالصناعة ٢٩٧/١ والخصائص ٣٨٦/٢ والخزانة ٣١٩/٢ ، ٣٢.، ٤٠٤/٤، ٢٨٩/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٧/٢ واللمحة البدرية ٧٦/١ والمذكر والمؤنث للفراء ص ١٠٤ وابن يعيش ١٩/٣، ٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/٣ وشرح الكافية الشافية ٣٢٨/١ ، والمغنى ٣٨/٢. والتصريح ١٠٥/١، والأشمونى ٢٧٤/٢ والأشباه والنظائر ٦٦/١ والارتشاف ٢٢٠٦/٤، ٢٤٢٩/٥ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١٧٦/١، ١٧٧ .

وحجة البصريين فى منع ذلك فى غير الشعر بأن قالوا : إنَّما قلنا إنَّه لا يجوز ذلك ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شئ واحد ، فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنَّما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر؛ لأنَّه يتسع فيهما ما لا يتسع فى غيرهما فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل[١].

أمَّا الكوفيون فمذهبهم جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور، وغيرهما فى الشعر، وفى الاختيار ، فقد نقل عن الكسائى أنَّه حكى عن العرب : هذا غلامُ والله زيدٍ ، وحكى أبو عبيدة فقال : سمعت بعض العرب تقول : إنَّ الشاة لتجترَّ فتسمع صوتَ والله ربِها ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم وهو " والله " فى الاختيار ، وهو غير ظرف ، وغير جار ومجرور.

وحجة الكوفيين فى جواز ذلك مطلقاً بأن قالوا : إنَّما قلنا ذلك ؛ لأنَّ العرب قد استعملت ذلك كثيراً فى أشعارها، وفى النثر أيضاً فيما حكى عن العرب فدل على أنَّه يجوز مطلقاً[٢].

وقد أورد ابن الأنبارى فى الإنصاف هذه المسألة من مسائل الخلاف ثم أخذ فى سوق أدلة الفريقين ، ولمَّا جاء إلى رد البصريين على ما أنشدوه من الشعر.

قال : " أمَّا ما أنشدوه فهو – مع قلته – لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به" [٣].

وذهب السيرافى والزمخشرى ، ومن تبعهما إلى أنَّه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، فالفصل عندهم بالمفعول به قبيح ، ولا يجوز فى اختيار الكلام[٤].

---

(١) ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ٤٢٧/٢ .

(٢) ينظر الإنصارى للأنبارى ٤٣١/٢ ، ٤٣٢ .

(٣) ينظر الإنصاف للأنبارى ٤٢٧/٢ .

(٤) ينظر شرح الكتاب للسيرافى ١٦٨/٢، ١٦٩ والمفصل للزمخشرى ص ٩٩ والكشاف للزمخشرى ٨٩/٢، ٩. .

وممن قال بذلك أيضاً من النحويين أبو البركات الأنبارى ، والعكبرى[١] وعند ابن جنى الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح مطلقاً سواء بالظرف وحرف الجر أو غيرهما، ولا يجوز إلاَّ فى الضرورة الشعرية قال : " والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير، لكنَّه من ضرورة الشاعر"[٢].

وقد عدَّ ابن عصفور الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور من الضرائر الحسنة ، فقال متحدثا عن الضرورة : " والفصل بين المضاف والمضاف إليه من الضرائر الحسنة ، ومنه الفصل بينهما بسائر الأسماء التى ليست ظروفاً ، ولا مجرورات ، وهذا النوع أقل من الأول وأكثر النحويين لا يجيز القياس عليه فى الشعر، وبعضهم يجيزه"[٣].

وابن يعيش جعل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف لا يجوز إلاَّ فى الشعر للضرورة فقال : " الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح ؛ لأنَّهما كالشئ الواحد ، فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه ، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون لا يحسن الفصل بينهما وقد فصل بينهما بالظرف فى الشعر ضرورة"[٤] .

وابن مالك مال إلى رأى الكوفيين فى هذه المسألة بجواز الفصل بين المضاف المضاف إليه فى الاختيار ، وإن كان قد اشترط أن يكون ما يفصل به مما يتعلق بالمضاف وليس أجنبياً من ظرف أو جار ومجرور أو مفعول به ، وهذا ما صرح به فى الألفية بقوله :

---

(١) ينظر الإنصاف للأنبارى ٢/٤٣٥، ٤٣٦ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبرى ١/٢٦٢ .

(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ٢/٣٨٣ .

(٣) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٩١ ، ١٩٤، ٩٩٧ .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٩، ٢٠ .

فصلُ مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يُعب[١]

وصرح ابن مالك فى شرح التسهيل بجواز هذا الفصل فى الاختيار، ولم يخصه بالضرورة واعترض على من منع ذلك فى الاختيار فقال : " فهذا النوع من أحسن الفصل ؛ لأنَّه فصل بمعمول المضاف ، فكان فيه قوة ، وهو جدير بأن يجوز فى الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، وبذلك أقيس على وروده فى حديث أبى الدرداء – رضى الله عنه – أنَّ النبى صلى الله علي وسلم قال :" هل أنتم تاركو لى صاحبي"[٢] أراد : هل أنتم تاركو صاحبي لى . ففصل بالجار والمجرور ، لأنَّه متعلق بالمضاف ، وهو أفصح الناس ، فدل ذلك على ضعف قول من خصه بالضرورة"[٣].

وقد اختار جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور فى الاختيار من النحويين أبو حيان ، والرضى ، وابن الناظم ، وابن عقيل ، وغيرهم[٤].

ولما أراد المتأخرون من النحويين أن يفصلوا فى هذه المسألة نظروا إلى الأدلة التى ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فوجدوا بعض هذه الأدلة كلاماً لا ضرورة فيه كقراءة قرآنية متواترة رويت فى بعض آيات من القرآن الكريم ، أو كأحاديث شريفة رويت عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وهو أفصح العرب ، وكعبارات رواها الثقاة عمن شافهوهم من العرب المحتج بكلامهم فجعلوا مسائل الفصل بين المتضايفين على ضربين :

---

(١) ينظر شرح الألفية للأشمونى ٢/٢٧٥ .

(٢) ينظر صحيح البخارى ٦/١٠٥ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧٣ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٤/١٨٤٦ وشرح الكافية للرضى ١/٢٦٦، ٢٩٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٠٥، ٤٠٩ والمساعد لابن عقيل ٢/٣٦٨ والهمع ٢/٥٢ والنكت الحسان للسيوطى٢/٦٥٣ والتصريح٢/٥٧، وأوضح المسالك لابن هشام٣/١٥. – ١٦٦ .

الأول : ضرب يجوز فى سعة الكلام ، وذلك فيما وجدوا له دليلاً فى الكلام المنثور، أو وجدوه شائعاً فى شعر الشعراء المعروفين.

والثانى : لا يجوز فى سعة الكلام ، وإنَّما يحتمل منه ما ورد فى الشعر، ويعتبر ضرورة من ضرورات الشعر، وهو ما لم يجدوا له دليلاً فى غير الشعر الذى لم يعرف قائله .

والصحيح فى هذه المسألة هو رأى الكوفيين بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى الاختيار ، لكن بشرط أن يكون الفاصل مما له تعلق بالمضاف من ظرف أو جار ومجرور أو غيرهما –كما قال ابن مالك وغيره من النحويين – لورود شواهد تؤذن بجواز هذا الفصل فى الاختيار، وليس شئ من هذه الشواهد قبيح أو خطأ لوروده فى الكلام الفصيح المنثور كقراءة قرآنية متواترة ، أو كحديث شريف ، أو كقول العرب فيما سمع منهم ، والحمل على تأويل ما ورد من ذلك على الضرورة أو على تأويله تكلف لا داعى إليه ، ولا حاجة إليه.

وإنَّما يحجر على من فصل بما لا يتعلق بالمضاف من الفصل بأجنبى بأنَّه لا يجوز إلاَّ فى الضرورة على ضعف أو قبح، أمَّا الظرف أو الجار والمجرور أو غيرهما مما يتعلق بالمضاف ، وليس بأجنبى عن المضاف فهذا جائز الفصل به فى الاختيار دون ضرورة ، لأنَّه يتسع فيهما ما لا يتسع فى غيرهما فبقيا فيما سواهما على مقتضى الأصل .

وهذا الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى الاختيار ، والذى أجازه الكوفيون ، وأكثر النحويين، إذا تعلق ما فصل به بالمضاف ، فهو ليس بأجنبى ويشمل ذلك عدة أشياء هى :

١ – الفصل بالظرف : إذا كان الظرف معمولاً للمضاف فهو ليس بأجنبى فقد أجاز أكثر النحويون الفصل به ، فى الاختيار، وقد ورد فى كلام بعض من يوثق بعربيته مثل : تركُ يوماً نفسِك وهواها ، سعى لها فى رداها[1].

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧٣ .

ففصل بين المضاف ، وهو "ترك" ، والمضاف إليه ، وهو "نفسك" بالظرف ، وهو "يوماً" ، فهذا لا حجر على المتكلم به ناظماً وناثراً[١] .

٢ – الفصل بالجار والمجرور : أجاز الفصل به أكثر النحويين في الاختيار ، واستدلوا على وروده بحديث أبى الدرداء – رضى الله عنه – أنَّ النبى صلى الله عليه وسلم قال : " هل أنتم تاركو لى صاحبي"[٢] ، أراد : هل أنتم تاركو صاحبي لى.

ففصل بين المضاف ، وهو "تاركو"، والمضاف إليه ، وهو "صاحبى" بالجار والمجرور، وهو "لى"لأنَّ الجار والمجرور متعلق بالمضاف ، وهذا فى أفصح الكلام بعد القرآن الكريم ، فدل ذلك على ضعف قول من خصه بالضرورة[٣].

٣ – الفصل بالقسم : قد يفصل فى السعة بين المضاف والمضاف إليه بالقسم ، حكى الكسائى : هذا غلامُ واللهِ زيدٍ[٤]، وحكى أبو عبيدة عن العرب قولهم: الشاة لتجترَّ فتسمع صوتَ واللهِ ربِّها[٥].

يريد : هذا غلامُ زيدٍ واللهِ ، وتسمع صوتَ ربِّها واللهِ .

وجاز ذلك لكثرة دوره فى الكلام[٦].

٤ – الفصل بالمفعول به : جاء الفصل فى السعة بالمفعول به إذا كان المضاف مصدراً ، والمضاف إليه فاعلاً ، واستدل من أجاز هذا الفصل من النحويين بقراءة

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٣ .

(٢) ينظر صحيح البخارى ١٠٥/٦ ط الشعب والإتحاف ص ٢١٧

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٣ .

(٤) ينظر رأى الكسائى فى شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢ والخزانة ٤١٨/٤، ٤١٩ والارتشاف ١٨٤٥/٤ والأشمونى ٢٧٧/٢ والمغنى ٣٩٢/٢ .

(٥) ينظر قول أبى عبيدة فى شرح التسهيل١٩٤/٣ والارتشاف١٨٤٥/٤ والأشمونى٢٧٧/٢.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضى ٢٩٣/١ .

قرآنية متواترة ، وهى قراءة ابن عامر[١] قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[٢] ، بنصب "أولادهم"[٣].

وقد وقع فاصلاً ، وهو مفعول به بين المضاف المصدر وهو "قتل" والمضاف إليه الفاعل له وهو "شركائهم".

وكذلك ورد من الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى السعة بالمفعول به قراءة بعض السلف قوله تعالى : ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[٤] بنصب "وعده"[٥] ففصل فيه بين اسم الفاعل المضاف وهو "مخلف" والمضاف إليه، وهو مفعوله "رسله" بمفعول آخر، وهو"وعده"[٦] .

وابن جنى الذى يقول بقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى الاختيار بالمفعول إلاَّ أنَّه يتقبل هذه القراءة ولم يردها ، ويقول فيما ورد من فصل فى الاختيار فى قراءة ابن عامرالسابقة : " وهذا فى النثر وحال السعة صعب جداً ، ولا سيما والمفصول به مفعول لا ظرف"[٧].

بينما أنكر بعض المتأخرين الفصل بغير الظرف من مفعول به أو غيره فى السعة وأنكر ما ورد من قراءة ابن عامر السابقة ومنهم الرضى قال : " والفصل بغير الظرف فى غير الشعر أقبح من الكل ، مفعولاً كان الفاصل ، أو يميناً ، أو غيرهما،

---

(١) هو : عبد الله بن عامر الشامى ، وهو أحد القراء السبعة ويكنى أبا عمران توفى فى دمشق سنه ١١٨ هـ .

(٢) من الآية (١٣٧) من سورة الأنعام .

(٣) نظر النشر ٢٦٣/١ والسبعة ص ٢٧. والحجة لابن خالويه ١٥١ والكشف ٤٥٣/١ والإتحاف ٣٢ وإعراب القرآن للنحاس ٩٧/٢ والبحر المحيط ٢٢٩/٤ .

(٤) من الآية (٤٧) من سورة ابراهيم .

(٥) ينظر القراءة فى البحر المحيط ٤٣٩/٥ ومعانى الأخفش ٤١/٢. والكشاف ٥٦٦/٢ ومعانى القرآن للزجاج ١٦٨/٣ .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/٣ .

(٧) ينظرالخصائص لابن جنى ٣٨٥/٢ .

فقراءة ابن عامر ليست بذلك ، ولا نسلم تواتر القراءات السبع وما ذهب إليه بعض الأصوليين"[١].

أما ابن مالك فقد سبق رأيه فى هذه المسألة وهو جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور وغيرهما فى السعة إذا تعلق ما فُصل به بالمضاف فهو ليس بأجنبى ، وقد دافع ابن مالك عن قراءة ابن عامر السابقة وحكم بقوة الفصل فيها فقال : "وتجويز ما قرأ به فى قياس النحو قوى ، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل ، فحسن ذلك ثلاثة أمور :

أحدها : كون الفاصل فضلة ، فإنَّه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثانى : كونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف .

الثالث : كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه ، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه ، لاقتضى القياس بغير أجنبى أن يكون له مزية ، فحكم بجوازه"[٢].

٥ – الفصل بمعطوف على المضاف : أجاز الفراء الفصل بمعطوف على الاسم المضاف فى السعة، وحكى عن العرب : "برئتُ إليك من خمسة وعشرى النَّخَّاسين" وحكى أيضاً : " قطعَ الله الغداة يدَ ورجلَ مَن قالها"[٣] ، ومنه قولهم : هو خيرٌ وأفضل مَن ثمَّ[٤] .

قال سيبويه : ويجوز فى الشعر على هذا : مررت بخيرٍ وأفضلِ مَن ثمَّ"[٥].

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى ٢٩٣/١ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٧/٣ .

(٣) ينظرالخصائص لابن جنى ٣٨٦/٢ وسر الصناعة لابن جنى ٢٩٨/١ وارتشاف الضرب ٢٤٢٩/٥ .

(٤) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٨٦/٢ .

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ١٨/١. والمقتضب للمبرد ٢٢٨/٤ .

## الفصل بين فعلى التعجب والمتعجب منه

فعلا التعجب القياسيان : أفعَل ، وأفعِل، هما فعلان جامدان لا يتصرفان ينصبان المتعجب منه مفعولاً مثل : ما أحسَنَ زيداً ، وأَحسِن بزيد ، وفعل التعجب والمتعجب منه متلازمان ، فالقياس منع الفصل ، ووصل المعمول بعامله ، ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير، ولا فصل ، لضعف فعل التعجب وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصغيره ، وتصحيح المعتل منه من نحو : ما أُميلحَه ، وما أَقوَمه[١].

وقد يكون الفصل بين فعلى التعجب والمتعجب منه جائزاً ، وقد يكون قبيحاً وسأذكر فى هذا الموضع آراء النحويين فى الفصل بين فعلى التعجب والمتعجب منه وما يجوز أن يُفصل به.

آراء النحويين فى الفصل بين فعلى التعجب والمتعجب منه :

إذا فُصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بما يتعلق بفعل التعجب من ظرف أو جار ومجرور فقد أجازه الفراء والجرمى ، وأبو على الفارسى ، والمازنى ، وقد منعه الأخفش والمبرد[٢].

وحجة من منع الفصل بأنَّ التعجب كالمثل ، والألفاظ فيه مقصورة على منهاج واحد ، وإن كان يجوز فى غيره من العربية تغيير بالتقديم والتأخير ، فلما جاء كالمثل والأمثال لا تغيَّر لم يغيَّر[٣].

وحجة من أجاز الفصل بالظرف أو الجار والمجرور بأنَّ فعل التعجب وإن كان ضعيفاً فلا ينحط عن درجة "إنَّ" فى الحروف ، وأنت تجيز الفصل فى "إنَّ" بالظرف نحو : إنَّ عندك زيداً مقيمٌ ، والجار والمجرور مثل : إنَّ فى الدار زيداً قائمٌ ، وليت

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧ .

(٢) ينظر البغداديات للفارسى ٢٠٣ والمفصل للزمخشرى ص ٢٧٧ والتبصرة ٢٦٨/١، ٢٦٩، والتوطئة لأبى على الشلوبين ص ٢٦٩ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧. .

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٤٢٩/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧. .

لى مثلك صديقاً ، وإذا جاز ذلك فى الحروف كان فى الفعل أجوز، وإن ضعف ؛ لأنَّه لا يتقاصر عن الحروف[١].

والمنقول عن سيبويه فى هذا الموضع ممن شرح كلامه كالسيرافى وغيره أنَّه لم يتعرض للفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه ، وإنَّما منع تأخير "ما" وتقديم المتعجب منه ونحو ذلك ؛ لأنَّه قال : " ولا يجوز أن تقدم عبد الله ، وتؤخر "ما" ولا تزيل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه ما يحسن ، ولا شيئاً مما يكون فى الأفعال سوى هذا"[٢].

قال السيرافى فى شرحه لكلام سيبويه السابق : " ولا يزيل شيئاً عن موضعه" ؛ وإنما أراد بذلك تقدم "ما" وتوليها الفعل ، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل ، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه ، وكثير من أصحابنا يجيز ذلك منهم الجرمى ، وكثر يأباه منهم الأخفش والمبرد"[٣].

وقد نسب السيرافى فى نصه السابق إلى المبرد منع الفصل ، وقد صرح المبرد فى موضع بمنع الفصل ، وصرح فى موضع آخر بجوازه ، فقال فى منع الفصل : " ولو قلت : ما أحسن عندك زيداً ، وما أجمل اليوم عبد الله لم يجز ... لأنَّ هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة ، وصار حكمه كحكم الاسم"[٤].

وقال المبرد فى موضع آخر بعد ذلك : " وتقول : ما أحسن إنساناً قام اليوم زيد ، وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا ، كنحو : ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس ، تقديره : ما أقبح شتم الناس بمن فعله من الرجال"[٥] .

---

(١) ينظر التبصرة للصيمرى ٢٦٨/١، ٢٦٩ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٧٣/١ .

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٤٢٩/٢ .

(٤) ينظر المقتضب للمبرد ١٧٨/٤ .

(٥) ينظر المرجع السابق ١٧٨/٤ .

فيفهم من هذا النص الثانى جواز الفصل عنده بالجار والمجرور؛ لأنَّه قال : وتقول ثم مثل بالفصل بالجار والمجرور، أمَّا فى النص الأول فواضح أن منعه ذلك كان للفصل بالظرف ، فيخلص من هذا أنَّه يمنع الفصل بالظرف ويجيز الفصل بالجار والمجرور.

ونُقل عن الفراء أنَّه أجاز : ما أحسنَ عليك البياضَ[١]، فعلى هذا يجوز عنده الفصل المذكور .

أمَّا الأخفش فقد نقل عنه السيرافى فى نصه السابق منع الفصل ، ونقل عنه بعض النحويين أنَّه أجاز الفصل بالجار والمجرور نحو : ما أحسنَ فى الدار زيداً[٢]. فعلى هذا يكون للأخفش فى المسألة قولان .

ومذهب الزمخشرى منع الفصل مع أنَّه أيَّد من أجاز الفصل بوجود شاهد على الفصل ، قال الزمخشرى : " ولا يتصرف فى الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل ... وأجاز الجرمى الفصل وغيره من أصحابنا ، وينصرهم قول القائل : ما أحسنَ بالرجل أنْ يصدق"[٣] .

وقد منع الفصل أيضاً من النحويين ابن يعيش ، وابن الحاجب ، أمَّا الرضى فقد حكى المذهبين دون ترجيح[٤].

وقد اختار جواز الفصل بالظرف ابن خروف ، وأبو على الشلوبين ، قال أبو على : " حكى الصيمرى أنَّ مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله ، والصواب أنَّ ذلك جائز، وهو المشهور المنصور"[٥].

وقد اختار ابن مالك جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور إذا تعلق بفعل التعجب لثبوت ذلك نثراً ونظماً وقياساً قال ابن مالك : " لو فصل بين فعلى التعجب

---

(١) ينظر التذييل والتكميل لشرح التسهيل لأبى حيان ٦٤٧/٤ والمساعد لابن عقيل ١٥٧/٢ .

(٢) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٦٤٧/٤، ٦٤٨ ومنهج السالك ص ٣٨. .

(٣) ينظر المفصل للزمخشرى ص ٢٧٧ .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧. وشرح كافية ابن الحاجب للرضى ٣٠٩/٢ .

(٥) ينظر التوطئة لأبى على الشلوبين ص ٢٦٩ والتبصرة للصيمرى ٢٦٨/١، ٢٦٩ .

والمتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف وجار ومجرور لم يمتنع ولم يضعف ؛ لثبوت ذلك نثراً ونظماً وقياساً"[١].

وقد رجح جواز الفصل بالظرف ، أو الجار والمجرور إذا تعلقا بفعل التعجب من الشُرَّاح أبو حيان ، وابن عقيل ، وناظر الجيش ، والدمامينى ، والأشمونى ، وغيرهم[٢].

وأقول : إذا استند الرأى على دليل قوى ، أو شاهد من السماع الذى حكى عن العرب من النثر أو النظم ، أو استند على قياس قوى وجب قبوله والاعتراف بصحته ، وإنكاره تحكم بلا دليل ، والقول بجواز الفصل بين فعلى التعجب والمتعجب منه بما يتعلق بفعلى التعجب من ظرف ، أو جار ومجرور مذهب صحيح ويدل على صحته ثبوت هذا الفصل المذكور نثراً ونظماً وقياساً ، وإليك هذه الشواهد ، وما فُصل به بين فعل التعجب والمتعجب منه من النثر والنظم :

١ – الفصل بالظرف : من الشواهد التى وردت فى الفصل بالظرف بين فعل التعجب والمتعجب منه لتعلقه بفعل التعجب فى النثر مثل قولك : ما أحسنَ اليوم زيداً ، ومن النظم قول الشاعر[٣] :

أُقيم بدارِ الحزمِ ما دامَ حزمُها وأحرِ إذا حالتْ بأنْ أتحوَّلا

ففصل بين فعل التعجب ، وهو "أحر" والمتعجب منه ، وهو "أنْ أتحوَّلا" بالظرف ، وهو "إذا حالت" .

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤/٣ . .

(٢) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٦٤٨/٤ : ٦٥١ والمساعد لابن عقيل ١٥٧/٢، ١٥٨ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٦١٨/٣ وتعليق الفرائد للدمامينى ٢٦/١. وشرح الألفية للأشمونى ٢٤/٣ والهمع ٩٢/٢، والتصريح ٩/٢. .

(٣) البيت من الطويل ، قائله : أوس بن حجر ، ينظر ديوانه ص ٨٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٤١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ والمساعد ١٥٨/٢ والتصريح ٩/٢. .

٢ – الفصل بالجار والمجرور : ورد الفصل بالجار والمجرور فى النثر، ومنه قول عمرو بن معد يكرب : لله در بنى سليم ما أحسن فى الهيجاء لقاءها ، وأكرم فى اللزبات عطاءها ، وأثبت فى المكرمات بقاءها[١].

وورد أيضاً قول القائل : ما أحسنَ بالرجل أنْ يصدق[٢].

وروى أنَّ علياً – رضى الله عنه – مر بعمار فمسح التراب عن وجهه وقال : "أعزز علىَّ أبا اليقظان أنْ أراك صريعاً مجدَّلا"[٣].

ففصل بين فعل التعجب وهو "أعزز" والمتعجب منه ، وهو "أنْ أراك" بالجار والمجرور، وهو "علىَّ" و"أبا اليقظان" وهذا مصحح للفصل بالنداء[٤].

ومن ورود الفصل بالجار والمجرور فى الشعر قول الشاعر[٥]:

وقال نبىُّ المُسلمينَ تقدَّمُوا وأحبب إلينا أنْ تكونَ المُقدَّما

ففصل بين فعل التعجب ، وهو "أحبب" والمتعجب منه وهو "أنْ تكون" بالجار والمجرور وهو "إلينا".

ومنه أيضاً قول الشاعر[٦]:

فصدَّتْ وقالتْ بل تُريدُ فضيحتى وأحبب إلى قلبى بها مُتغضِّبا

ففصل بين فعل التعجب وهو "أحبب" والمتعجب منه ، وهو "بها" بالجار والمجرور، وهو "إلى قلبى" .

---

(١) ينظر أمالى القالى ١١٤/٢ والمقرب لابن عصفور ص ٨٢ والدرر ٢١/٢ والمساعد ١٥٨/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٤١/٣ .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧. وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٣ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤١/٣ والمساعد ١٥٧/٢ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤١/٣ .

(٥) البيت من الطويل ، قائله : العباس بن مرداس ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٣، ٤١ وشرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ والدرر ١١٩/٢ ، ١٢١، والمساعد ١٥/٢. والهمع ٩/٢. والأشمونى ١٩/٣ .

(٦) البيت من الطويل ، قائله : عمرو بن أبى ربيعة ، ينظر ديوانه ص ٦٧ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٩٧/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٤١/٣ .

ومنه أيضاً قول الشاعر[١] :

خليليَّ ما أحرى بذى اللُّبِّ أنْ يُرى صَبوراً ولكنْ لا سبيل إلى الصبرِ

ففصل بين فعل التعجب "أحرى" ، والمتعجب منه ، وهو "أنْ يرى" بالجار والمجرور وهو "بذى اللب" .

٣ – الفصل بـ "لولا" الامتناعية ومصحوبها : أجاز ابن كيسان الفصل "بلولا" الامتناعية ومصحوبها بين فعل التعجب والمتعجب منه كقولك : ما أحسن لولا عبوسه زيداً[٢] .

ويكاد يكون ابن كيسان قد انفرد بهذا المذهب الذى قاله ، وهو جواز الفصل بين "أفعل" والمتعجب منه "بلولا" الامتناعية ومصحوبها ، ويخيل لى أنَّ ابن كيسان لم يقل بقوله أحد من النحويين الذين سبقوه أو من الذين جاءوا بعده بل إنَّ النحويين فى مسألة الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف ، أو بالجار والمجرور لا بغيرهما – بعضهم أجاز ذلك ، وبعضهم منعه – كما سبق – مع أن الفصل بالظرف ، أو بالجار والمجرور مغتفر بين المضاف والمضاف إليه ، وقد وردت شواهد بالفصل – كما سبق – ومع ذلك فبعض النحويين منعه كالأخفش والمبرد والزمخشرى[٣] .

فكيف به إذا كان الفصل "بلولا" الامتناعية ومصحوبها كما يقول ابن كيسان ؟

فالمنع فى هذا الموضع أشد وأكثر؛ لأنَّها ومصحوبها ليست ظرفاً ولا جاراً ومجروراً فبهذا يبعد الفاصل بين "أفعل" والمتعجب منه ، وبهذا يذهب الغرض من

---

(١) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٢ والدرر ١٢١/٢ والأشمونى ٢٤/٣ وشرح ابن عقيل ١٥٨/٢ والهمع ٩١/٢ والفرائد الجديدة للسيوطى ٦٦٢/٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٣ وشرح الكافية للرضى ٣٠٩/٢ والمساعد ١٥٨/٢ والأشمونى ٢٥/٣ والتصريح ٩/٢.

(٣) ينظر المقتضب للمبرد ١٧٨/٤ والتوطئة للشلوبين ٢٦٩ والمفصل للزمخشرى ص ٢٧٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٣ والتذييل والتكميل لأبى حيان ٦٤٩/٤ .

أسلوب التعجب الذى شبهوه بأنَّه كالمثل ، والأمثال لا تُغيَّر، وسيبويه لم يذكر الفصل بين "ما" وفعل التعجب إلاَّ "بكان" الزائدة لتدل على المضى عند قصده قال سيبويه :" وتقول : ما كان أحسنَ زيداً . فتذكر "كان" لتدل أنه فيما مضى"[١].

ولم ينقل عن السيرافى أو غيره من النحويين الفصل "بلولا" ومصحوبها الذى أجازه ابن كيسان.

وقد اعترض على ابن كيسان فيما ذهب إليه كثير من النحويين منهم ابن مالك قال بعد أن ذكر رأى ابن كيسان : " ولا حجة له على ذلك"[٢].

وقد اعترض عليه أيضاً أكثر الشُرَّاح المتأخرين منهم الرضى ، وأبو حيان ، والمرادى ، وابن عقيل ، والسلسيلى ، والدمامينى ، والأشمونى ، وغيرهم[٣].
فقد ردوا قول ابن كيسان بأنَّه لا حجة له على ذلك.

والصحيح فى جواز الفصل بين فعلى التعجب والمتعجب منه هو ما أجازه أكثر النحويين من الفصل بما يتعلق بفعل التعجب من ظرف أو جار ومجرور لثبوت ذلك نثراً ونظماً وقياساً ، وقد سبق ذكر الشواهد على الفصل من النثر والنظم.

أما صحة هذا الفصل قياساً فمن قِبَل أنَّ الظرف والجار والمجرور مغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنَّهما أشد تلازماً ؛ لأنَّهما كالشئ الواحد فاعتبار الفصل بهما بين فعلى التعجب والمتعجب منه ، وليسا كالشئ الواحد أحق وأولى.

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٧٣/١ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٣ .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٠٩/٢ والتذييل والتكميل لأبى حيان ٦٥٢/٤ وشرح الألفية للمرادى ٧٣/٣ وتعليق الفرائد للدمامينى ٤٤١/٢ وشرح الألفية للأشمونى ٢٥/٣، والتصريح ٩/٢. .

وأيضاً ليس فعل التعجب بأضعف من "إنَّ" ، ويجوز الفصل بالظرف والمجرور بينها وبين اسمها ، فتقول : إنَّ بك زيداً مأخوذٌ ، وإنَّ اليوم زيداً مسافرٌ ، فجواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله أحق وأولى.

فقد ثبت بهذا الذى ذكرته صحة مذهب مَن أجاز الفصل المذكور بين فعلى التعجب والمتعجب منه بما تعلق بهما من ظرف ، أو جار ومجرور . والله أعلم.

## الفصل بين فعلى المدح والذم وفاعلهما

فعلا المدح والذم أضعف فى العمل من فعلى التعجب[١]، وكان ينبغى ألاَّ يجوز الفصل بين فعلى المدح والذم ، وفاعلهما ، وفى هذه المسألة خلاف بين النحويين فبعض النحويين أجاز الفصل ، وبعضهم منع الفصل ، فعند ابن أبى الربيع لا يجوز الفصل بين "نعم" وفاعلها ، ويجوز الفصل بين الفاعل والمخصوص قال ابن أبى الربيع: " لا يجوز أن يفصل بين "نعم " وفاعلها بشيء ، ولا بظرف ولا مجرور لا تقول : نعم فى الدار الرجلُ زيدٌ ، ويجوز : نعم الرجلُ فى الدار زيدٌ"[٢].

وأجاز بعض النحويين الفصل بين "نعم" والفاعل مطلقاً لتصرف الفعل فى رفعه الظاهر والمضمر، وعدم التركيب[٣]، وقيل : إن كان ما فُصل به بين الفعل والفاعل معمولاً للفاعل نحو : نعم فيك الراغبُ زيد ، فأجازه الكسائى ، ومنعه الجمهور[٤] ، وقد جاءت شواهد ، وفيها فصل بين الفعل والفاعل ، وما فُصل به يشمل ما يأتى :

١– الفصل بالجار والمجرور : أجاز الكسائى الفصل بالجار والمجرور إن كان معمولاً للفاعل مثل : نعمَ فيك الراغبُ زيد[٥]، وجاء الفصل فى قول الشاعر[٦]:

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤١، ٤٢ .

(٢) نقله أبو حيان عن البسيط ينظر الارتشاف ٤/٢٠٤٦، والدرر ٢/١١١ والأشمونى ٣/٢٩ .

(٣) ينظر الارتشاف ٤/٢٠٤٦ والدرر ٢/١١١ والأشمونى ٣/٢٩

(٤) ينظر المسائل البصريات للفارسى ٨٣٤ والأصول لابن السراج ١/١١٩ والارتشاف ٤/٢٠٤٦ .

(٥) ينظر الأصول لابن السراج ١/١١٩ والارتشاف ٤/٢٠٤٦ .

(٦) البيت من الوافر، قائله : منسوب لرفاعة الفقعسي ، ينظر الدرر ٢/١١١، والهمع ٢/٨٥ والارتشاف ٤/٢٠٤٦ .

فبادرنَ الدِّيار يزفنَ فيها وبئسَ مِن المليحاتِ البديلُ

ففصل بين "بئس" وفاعلها ، وهو "البديل" بالجار والمجرور، وهو "من المليحات" .

٢ – الفصل بالقسم : جاء الفصل بالقسم بين " بئس" والفاعل فى قول الشاعر[١] :

بئسَ عَمرُ الله قومٌ طُرقُوا فقَرَوا أَضيافَهم لَحماً وحِرْ

ففصل بين "بئس" وفاعلها وهو "قوم" بالقسم، وهو "عمرُ الله".

٣ – الفصل بإذن : ورد الفصل بإذن بين "بئس" وفاعلها فى قول الشاعر[٢]:

أَروحُ ولم أُحدث لِلَيلَى زيارةً لبئس إذن راعى المودَّةِ والوصلِ

ففصل بين "بئس" وفاعلها، وهو "راعى المودة" بإذن.

## الفصل بين فعلى المدح والذم والتمييز

أجاز النحويون الفصل بين فعلى المدح والذم ؛ والتمييز ، قال الصيمرى : "أمَّا أن تقدمه على التمييز نحو : نعمَ فيك راغباً زيد. فجائز بإجماع"[٣].

وفى الإجماع على ذلك قال ابن السراج : " وفيه نظر"[٤].

وقد جاء الفصل بين "بئس" والتمييز بالجار والجرور فى الاختيار ، وفى فصيح الكلام ، ومنه قوله تعالى : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً) [٥].

## الفصل بين الموصوف وصفته

رأى النحويين فى الفصل بين الموصوف وصفته :

الصفة تكمل الموصوف ببيان صفة من صفاته نحو : مررت برجلٍ كريمٍ ، أو من صفات ما تعلق به مثل : مررت برجلٍ كريمٍ أبوه .

---

(١) البيت من الرمل ، وهو بلا نسبه فى الأشمونى ٢٩/٣ والدرر ١١١/٢ والهمع ٢/ ٨٥، والارتشاف ٢.٤٧/٤ .

(٢) البيت من الطويل ، قائله : مجنون ليلى ، ينظر ديوانه ص ٢٢٢ والدرر ١١١/٢، وشرح الحماسة للمرزوقى ١٣/٨/٣ والارتشاف ٢.٤٦/٤ .

(٣) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمرى ص ٣٧٧ .

(٤) ينظر الأصول فى النحو لابن السراج ١١٩/١ .

(٥) من الآية (٥٠) من سورة الكهف .

ويرى النحويون أنَّه لا يجوز الفصل بين الموصوف وصفته لشدة اتصالهما ،وإذا كان الموصوف اسم مبهم نحو : ضرب هذا الرجل زيداً ، فلو قلت : ضرب هذا زيداً الرجل ، لم يجز ، وكذلك ما أشبه الاسم المبهم فى عدم الاستغناء عن الصفة نحو : طلعت الشِّعري العبور، فلو قلت : الشِّعري طلعت العبور، لم يجز[١].

أمَّا إذا كان الموصوف غير مبهم ، ولا شبيه به فإنَّه يجوز الفصل بينه وبين صفته كقوله تعالى : (قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِياً فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ)[٢]. وكقوله تعالى : (سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ عَالِمِ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ)[٣]. وكقوله تعالى : (قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الغَيْبِ).[٤]

فجاء الفصل فى الآيات السابقة بين الموصوف وصفته؛ لأنَّ الموصوف ليس باسم مبهم ، ولا شبيه به .

وما ورد الفصل به بين الموصوف وصفته يشمل ما يأتى :

١ – الفصل بالجار والمجرور : جاء الفصل بين الموصوف وصفته بالجار والمجرور فى الشعر ، ومنه قول الشاعر[٥] :

أمرَّتْ من الكتَّان خيطاً وأرسلتْ رسولاً إلى أخرى جَريًّا يُعينُها

أراد : وأرسلت إلى أخرى رسولاً جريًّا، ففصل بين الموصوف وهو "رسولاً" وصفته وهى "جريًّا" بالجار والمجرور، وهو "إلى أخرى" .

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٧/٣ .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الأنعام .

(٣) من الآيتين (٩١، ٩٢) من سورة المؤمنون .

(٤) من الآية (٣) من سورة سبأ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى التمام لابن جنى ص ٩٣ والخصائص ٣٧٧/٢ وأمالى القالى ١٩٥/١ والنكت الحسان ص ٣١٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٢/١، ٢٦٥/٢ والارتشاف ٢٤٣/٥.، والجرى : الرسول لجريه فى أداء رسالته .

٢ – الفصل بالمعطوف وحرف العطف : جاء الفصل بين الموصوف وصفته بالمعطوف وخرف العطف فى النثر، وأجازه سيبويه فقال : " هذان رجلان وعبد الله منطلقان ؛ لأنَّ المنطلقين فى هذا الموضع من اسم الرجلين فجريا عليه"[١].

وجاء الفصل فى الشعر ، ومنه قول الشاعر[٢] :

فصَلقنَا فى مرادٍ صلقةً وصُداءٍ ألحقتْهُم بالثَّلل

ففصل بين الموصوف ، وهو "صلقة" ، وصفته وهى "ألحقتهم بالثلل" بالمعطوف وحرف العطف وهو "وصداء".

٣ – الفصل بحرف العطف : أجازه الزمخشرى ، فقد صرح فى الكشاف[٣] بأنَّ قوله تعالى : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ )[٤] جملة " ولها كتاب معلوم" صفة "لقرية" ووسطت الواو بين الموصوف والصفة لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال فى الحال : جاءنى زيد عليه ثوب ، وجاءنى وعليه ثوب.

فهذا تصريح من الزمخشرى بكون الواو فاصلة بين الصفة والموصوف لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف.

وقد اختلف النحويون فى إعراب هذه الجملة التى تقدمتها الواو فى قوله تعالى : (وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ )[٥] ، فالفراء يرى أنَّها جملة صفة –كما قال الزمخشرى ولكنَّه يمنع كون الواو فاصلة بين الموصوف والصفة ، وأنَّها لو حذفت كان صوباً قال الفراء :"وقوله : (وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ) لو لم يكن فيه الواو كان صواباً كما فى موضع

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٨١/٢ .

(٢) البيت من الرمل ، قائله : لبيد ، والثلل : الهلاك ينظر ديوانه ١٩٣ والخصائص ٣٧٧/٢ وجمهرة اللغة ٨٤/١، ٨٩٤/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٢/١ ومقاييس اللغة ٣٦٩/١ والبحر المحيط ٢٠٨/٧ والنكت الحسان ٣١١ وارتشاف الضرب ٢٤٣/٥. واللسان (ثلل) ، (صلق).

(٣) ينظر الكشاف للزمخشرى ١٢٨/٣ .

(٤) الآية ٤ من سورة الحجر .

(٥) من الآية ٤ من سورة الحجر.

آخر : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ) [١] ، وهو كما تقول فى الكلام : ما رأيت أحداً إلاَّ وعليه ثياب ، وإن شئت : إلاَّ عليه ثياب"[٢] .

وقد جعل النحاس هذه الواو فى موضع الحال ، وأنَّ الجملة بعدها جملة حالية فقال : (وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ) فى موضع الحال ، وفى غير القرآن يجوز حذف الواو"[٣].

وقد أجاز الأنبارى أن تعرب هذه الجملة صفة "لقرية" ، ولكنَّه لم يقل بأنَّ الواو أكَّدت لصوق الصفة بالموصوف كما قال الزمخشرى [٤].

وكذلك عند الزمخشرى أنَّها نعت ل"قرية" لكن على حذف الواو قال العكبرى : " قوله تعالى : (وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ) الجملة نعت لقرية "كقولك : "ما لقيت رجلاً إلاَّ عالماً"[٥].

وقد اعترض النحويون على الزمخشرى اعتراضين :

الأول : أنَّ الجملة يجوز أن تكون صفة ، ولكن على حذف الواو أو على اعتبار عدم وجودها كما فى قوله تعالى : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ ) [٦]، وساغ دخول الواو لمَّا كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالاً ، ويجوز أن تكون حالاً من النكرة ؛ لأنَّ المعنى يقتضيه.

الثانى : أنَّ الواو – وإن كانت فاصلة – لكنَّها ليست لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف.

وقد اعترض على الزمخشرى أيضاً من الشُرَّاح : ابن مالك ، وأفسد كلامه من خمسة أوجه [٧] ، واعترض عليه أيضاً أبو حيان ، وابن عقيل ، وناظر الجيش ، وغيرهم[٨].

---

(١) الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء .
(٢) ينظر معانى القرآن للفراء ٢/٨٣، ٨٤ .
(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/١٩١ .
(٤) ينظر البيان فى إعراب غريب القرآن للأنبارى ٢/٦٥ .
(٥) ينظر إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ٢/٧٢ .
(٦) الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء.
(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠٢ ، ٣٠٣ .
(٨) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٣/٦١٨ . والمساعد ١/٥٨١ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٣/١١٣ والهمع ١/٢٣. والتصريح ١/٣٧٧ والأشمونى ٢/١٧٥ .

والراجح فى هذه المسألة هو كون الجملة فى هذه الآية السابقة حالاً ، والمسوغ لمجئ الحال من النكرة فى هذه الآية أمران :

الأول : خاص وهو تقدم النفى .

والثانى : عام فى بقية الآيات التى وردت فيها الواو، وقيل : جملة وهو امتناع الوصفية إذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة.

ومانع الوصفية فى هذه الجملة أمران :

أحدهما : خاص بها وهو اقتران الجملة بـ "إلاَّ " فهى فاصلة بينهما ، وهذا لا يجوز عند بعضهم[١].

والثانى : عام فى بقية الآيات التى وردت فيها الواو قبل الجملة وهو اقترانها بالواو[٢].

وإذا ثبت هذا فالواو ليست فاصلة بين الموصوف والصفة لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف كما قال الزمخشرى .

٤ – الفصل "بإلاَّ" : أجاز بعض النحويين الفصل بين الموصوف والصفة "بإلاَّ" قال الزمخشرى : " إذا قلت : ما مررت بأحد إلاَّ زيد خير منه. كان ما بعد "إلاَّ" جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد"[٣].

وقد تبع الزمخشرى فى هذا الرأى صاحب البديع[٤]، وابن هشام الخضراوى[٥] بينما صرح الأخفش وأبو على الفارسى بأن "إلاَّ" لا تفصل بين موصوف وصفة[٦].

---

(١) منع ذلك الأخفش والفارسى ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣.١/٢ ومغنى اللبيب ٣٦٥/٢

(٢) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٣٦٥/٢ .

(٣) ينظر المفصل للزمخشرى ص ٧٢ .

(٤) هو محمد بن مسعود الغزني النحوي صاحب كتاب "البديع" ينظر بغية الوعاة ٢٤٥/١ .

(٥) ينظر المساعد لابن عقيل٥٨١/١ والتذييل والتكميل لأبى حيان ٦١٧/٣ .

(٦) ينظر التذييل والتكميل ٦١٧/٣ والمساعد ٥٨/١. وشرح التسهيل لابن مالك ٣.١/٢، ٣.٢ .

ومعنى قول الأخفش والفارسى بأنَّ "إلاَّ" لا تفصل بين موصوف وصفة : أنَّ ما بعد "إلاَّ" لا يكون صفة لما قبلها ؛ لأنَّ الموصوف والصفة كشئ واحد ، وشيئان هنا كشئ واحد لا يختلفان بنفى الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر كالمتوسط بينهما "إلاَّ"[١].

ومذهب سيبويه أنَّه يجوز أن تقع "إلاَّ" وما بعدها صفة لما قبلها قال سيبويه : " وإذا قلت : ما أتانى أحدٌ إلاَّ زيد . فأنت بالخيار إن شئت جعلت "إلاَّ زيد " بدلاً ، وإن شئت جعلته صفة..."[٢].

هذا قول سيبويه فقد صرح بجواز أن تكون "إلاَّ" وما بعدها صفة إذا كان قبلها اسم موصوف.

وفى مسألة ما إذا توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو : ما فيها أحد إلاَّ زيد خير منه عمرو . فسيبويه يختار فيه الإتباع على البدل [٣]، وهو أيضاً مذهب المبرد[٤]، واختار المازنى فيه النصب ، فيكون نصبه على الاستثناء ، وعلى هذا يكون قد فصل بين الموصوف وصفته بالاستثناء "بإلاَّ" ، وقد منع ذلك ابن عصفور فقال : "النصب أضعف من البدل ؛ لأنَّه يلزم فيه الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء والفصل بينهما لا يجوز إلاَّ فى ضرورة..."[٥].

وقد اختار مذهب الأخفش والفارسى فى عدم جواز الفصل بين الموصوف والصفة "بإلاَّ" ابن مالك ، وأبو حيان وابن عقيل[٦].

والراجح فى مسألة الفصل بين الموصوف والصفة "بإلاَّ" أنَّه لا يجوز إلاَّ فى الضرورة ؛ لأنَّ الصفة والموصوف كشئ واحد ، وشيئان هنا كشئ واحد لا يختلفان

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠١، ٣٠٢ .
(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٣٣٤، ٣٣٥ .
(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٣٣٦ .
(٤) ينظر المقتضب للمبرد ٤/٣٩٩ ، ٤.. .
(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٤، ٢٦٥ .
(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠١، ٣٠٢ والتذييل والتكميل لأبى حيان ٣/٦١٧ والمساعد لابن عقيل ١/٥٨٠، ٥٨١ .

بنفى الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر كالمتوسط بينهما"إلاَّ" ؛ ولأنَّ الصفة توضح موصوفها كما توضح الصلة الموصول فكما لا تقع "إلاَّ" بين الموصول والصلة كذلك لا تقع بين الموصوف والصفة ؛ ولأنَّ "إلاَّ" وما بعدها فى حكم جملة مستأنفة ، والصفة لا تستأنف ، فلا تكون فى حكم مستأنف.

٥ – الفصل بجملة : ورد الفصل بجملة المبتدأ والخبر بين الموصوف وصفته ، ومنه قوله تعالى : (أفى الله شكٌ فاطرِ السمواتِ والأرضِ) [١]، فالمبتدأ هنا ، وهو "شك" وخبره الجار المتعلق بالموصوف جاء فاصلاً بين الموصوف والصفة[٢]

ومنه قول الشاعر [٣]:

ألم تر أننى لاقيتُ يوماً معاشرَ فيهم رجلٌ جَمارا

فقيرُ الليل تلقــاه غنيًّاً إذا ما آنسَ الليلُ النهارا

فصل بين الموصوف ، وهو "معاشر" ، وبين صفته ، وهى "جمارا" بجملة المبتدأ والخبر ، وهى " فيهم رجل" ، وفيه فصل أيضاً بين الموصوف وهو "رجل" وبين صفته وهى "فقير الليل" بقوله : "جمارا"[٤].

ومنه أيضاً الاعتراض بجملة "لو" ومصحوبها قيل فى قوله تعالى : (فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ) [٥].

قال ابن جنى :" وفى نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف الذى هو "قسم" وبين صفته التى هى "عظيم" وهو قوله تعالى : (لو تعلمون) [٦].

---

(١) من الآية ١. من سورة إبراهيم.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٩٣٥/٤ .

(٣) البيتان من الوافر : قائلهما : ابن الأعرابى ، ينظر غريب الحديث ٣١٤/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٧/٣ واللسان (جمر) ، وفقير الليل : إذا كانت إبله بيضاً، وغنى الليل : إذا كانت إبله سوداً، وقيل : العكس ، والجمار : المجتمعون .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٧/٣ .

(٥) الآيات ٧٥، ٧٦، ٧٧ من سورة الواقعة .

(٦) ينظر الخصائص لابن جنى ٤٠٧/١ .

## الفصل بين التوكيد والمؤكَّد

التوكيد تابع يقرّر أمر المتبوع فى النسبة والشمول ، والتقرير ههنا أن يكون مفهوم التأكيد ، ومؤداه ثابتاً فى المتبوع ، ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحاً[١].

والمتبوع فى هذا النوع هو المؤكَّد ، والتابع له هو التوكيد ، فهل يجوز الفصل بينهما ؟

**حكم الفصل بين التوكيد والمؤكَّد :**

أجاز النحويون الفصل بين المؤكَّد والتوكيد ، إذا كان بينهما علاقة، وقد ورد الفصل بينهما فى النثر، وفى الشعر، فمن وروده فى النثر قوله تعالى : (وَلاَ يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ )[٢] .

ففصل بين المؤكَّد ، وهو نون النسوة فى "يرضين" والتوكيد وهو "كلهن" بقوله : " بما آتيتهن"[٣].

ومن الفصل بينهما فى الشعر قول الشاعر[٤] :

وأقبلتْ وَالهةً تفجَّع  مارأسُ ذا إلاَّ جبينُ أجمعُ

أراد : ما رأس ذا أجمع إلاَّ جبين ، ففصل بين التوكيد "أجمع" والمؤكَّد وهو ، "رأس ذا" بقوله : "إلاَّ جبين"[٥].

ومنه أيضاً قول الشاعر[٦] :

إذا بكيتُ قبَّلتنى أربعًا  إذن ظَللتُ الدهرَ أبكى أجمَعَا

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى ٢/٣٥٧ .

(٢) من الآية ٥١ من سورة الأحزاب .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٨٧ وارتشاف الضرب٤/١٩٥ومغنى اللبيب٢/٦١٤ .

(٤) البيت من الرجز، قائله : أبو النجم ، ينظر الكامل للمبرد ٢/١٧٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٨٨ والارتشاف ٤/١٩٥٤ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٨٨ والارتشاف ٤/١٩٥٤

(٦) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٥، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١١٧٣ والخزانة ٥/١٦٨ والدرر ٢/١٥٦ والاقتضاب ٣/٣٤٣ ، والنكت الحسان ص ١٢٣ والمغنى ٢/٦١٤ والارتشاف ٤/١٩٥٤ والأشمونى ٣/٧٦ وشرح ابن عقيل٢/٢١. .

يريد : ظللت الدهر أجمع أبكى ، ففصل بين المؤَّكد ، وهو "الدهر" والتوكيد وهو "أجمعا" بجملة "أبكى"[١].فأمَّا الفصل بين المؤَّكد والتوكيد بما ليس بينهما علاقة كالفصل "بإمَّا" نحو : مررت بقومك إمَّا أجمعين ، وإمَّا بعضهم ، فمنعه البصريون ، وأجازه الفراء والكسائى[٢]، ونحو : مررت بهم إمَّا كلهم وإمَّا بعضهم أجازه الفراء[٣].

هذا والفصل بين التوكيد والمؤَّكد قليل ، ولم ترد فيه شواهد كثيرة لشدة اتصال التوكيد بالمؤَّكد ، واحتياج المؤَّكد إلى التوكيد ، والفصل يضعف الغرض من التوكيد.

الفصل بين التوكيد اللفظى والمؤَّكد :

التوكيد اللفظى هو : إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى ، والتوكيد اللفظى يكون فى المفرد ، والمركب غير الجملة ، والجملة ، ويشمل المفرد الاسم والفعل والحرف، ويكون فى المعرفة والنكرة.

وإذا أكدت جملة بجملة وأمن اللبس ، كان الأجود الفصل بينهما بـ "ثمَّ"[٤] ومنه قوله تعالى : (وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ )[٥]،ومن توكيد الحرف ، والفصل بين التوكيد والمؤَّكد بحرف العطف قول الشاعر[٦] :

فما الدُّنيا بباقيةٍ بحُزنٍ  أجلْ لالا ولا برخاء بال

ففصل بين المؤَّكد الحرف وهو "لا" والتوكيد اللفظى الحرف "لا" بحرف العطف وهو الواو.

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٥٤/٤ .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٨/٣. والمساعد ٣٩٣/٢ والارتشاف ١٩٥٤/٤ والأشمونى ٨٤/٣ .

(٣) ينظر الارتشاف ١٩٥٤/٤ والأشمونى ٨٤/٣ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٥٧/٤ .

(٥) الآيتان ١٧، ١٨ من سورة الانفطار .

(٦) البيت من الوافر ينظر الإنصاف للأنبارى مسألة ٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٢/٣ .

ومن توكيد الحرف أيضاً قول الشاعر [١]:

ليتَ وهل ينفعُ شيئاً ليتَ ليتَ شباباً بُوع فاشتريتُ

فأكد "ليت" حرف التمنى ، "بليت" حرف التمنى ، وفصل بينهما بقوله : " وهل ينفع شيئاً ليت"[٢].

## الفصل بين حرف العطف والمعطوف

ما يعطف بأحد حروف العطف هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف فحرف العطف واسطة بين المعطوف ، والمعطوف عليهِ ، فالترتيب يقتضى أن يذكر المعطوف عليه – وهو المتبوع – ثم حرف العطف ، ثم المعطوف – وهو التابع – لكن قد يحدث فصل بين حرف العطف والمعطوف ، فما حكم هذا الفصل ؟ وبماذا يفصل بينهما ؟ .

آراء النحويين فى الفصل بين حرف العطف والمعطوف :

اختلف النحويون فى الفصل بين حرف العطف والمعطوف المرفوع ، أو المنصوب بالظرف ، أو بالجار والمجرور أو غيرهما ، فقد منعه الكسائى ، وأبو على الفارسى فى السعة[٣] نحو : ضرب زيدٌ وعمراً بكرٌ، وجاءنى زيدٌ واليوم عمرو . وهو جائز عندهما فى الضرورة الشعرية فقط كما جاء فى قول الشاعر [٤]:

يَوماً تَراهَا كشبهِ أَرديةِ الـ عصبِ ويَوماً أديمُها نَغِلا

---

(١) البيت من الرجز، قائله : رؤبة ينظر ديوانه ص ١٧١ والمساعد ٣٩٨/٢ والدرر ٢٠٦/١ والمغنى ٣٩٣/٢ والعينى ٥٢٤/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٢/٣ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٢/٣ .

(٣) ينظر الإيضاح العضدى للفارسى ص ١٤٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٣ .

(٤) البيت من المنسرح ، قائله : الأعشى ينظر ديوانه ١٥٤ والخصائص ٣٧٧/٢ والإيضاح العضدى ١٤٨ والشعر والشعراء ١٥/١ والمقرب ٢٥٧ والمستوفى لابن فرخان ٣٤٩/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١ والبحر المحيط ٣٨٩/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٣ وشرح الكافية الشافية ١٢٣٨/٣ ومقاييس اللغة ٢١٨/٢ ومجمل اللغة ٣٠٣ .

وقد خص الفصل أيضاً بضرورة الشعر ابن أبى الربيع فقال : " لا تفصل بين حرف العطف والمعطوف بظرف ولا مجرور إلاَّ فى الشعر "[١].

وحجة من منع الفصل فى الاختيار، وخصه بالضرورة أنَّه يقبح الفصل بين حرف العطف والمعطوف المرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف ؛ لأنَّ حرف العطف كالنائب عن العامل ، فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه ، كما لا يفصل بين العامل ومعموله .

وقد أجاز الفصل غيرهم من النحويين فى السعة إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً ، لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما فى الاختيار، وامتناع ذلك بين الجار والمجرور[٢].

وقد اعترض ابن مالك على الفارسى الذى خص ذلك بالضرورة ، وأجازه فى الاختيار ما لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً قال ابن مالك : " جعل أبو على الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مخصوصاً بالضرورة واستشهد بقول الشاعر[٣] :

يَوماً تراها شبهِ أردية الـ  عصبِ ويَوماً أديمُها نَغِلا

وهو جائز فى أفصح الكلام المنثور، إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً وهو فى القرآن كثير كقوله تعالى:(رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً )[٤] وقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)[٥]،وقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَداً وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَداً )[٦]، وقوله تعالى : (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ)[٧][٨]

---

(١) ينظر البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع ٣٥٩/١، ٣٦.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضى٣٤٥/٢، ٣٤٦وارتشاف الضرب لأبى حيان٢٤٣/٥-٢٤٣١ .

(٣) البيت سبق تخريجه .

(٤) من الآية ٢٠١ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٥٨ من سورة النساء.

(٦) من الآية ٩ من سورة يس .

(٧) من الآية ١٢ من سورة الطلاق.

(٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٣ .

وقد اعترض أبو حيان على ما أجازه ابن مالك فى الكلام المنثور فى الآيات السابقة التى ذكرها وخرجها على غير ذلك قال أبو حيان بعد أن ذكر كلام ابن مالك : " ولا حجة فى الآية الأولى ولا الثالثة ؛ لأنَّ ذلك من عطف المجرور على المجرور والمفعول على المفعول ، فالواو عطفت "فى الآخرة" على " فى الدنيا" و"حسنة" على "حسنة" وكذلك عطفت " من خلفهم" على " من بين أيديهم" وعطفت "سداً" على "سد" فليس من باب الفصل فى شئ.

وأما الآية الثانية فتحمل على وجهين :

أحدهما : أن يكون ثم ظرف محذوف لدلالة المعنى عليه، والتقدير : إنَّ الله يأمركم إذا أؤتمنتم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وتكون الواو عاطفة ظرفاً على ظرف ، ومفعولاً على مفعول.

الثانى : أنَّ بعد الواو فعلاً محذوفاً لدلالة السابق عليه تقديره : " ويأمركم إذا حكمتم أن تحكموا بالعدل " فيصير من عطف الجمل.

وأمَّا الآية الرابعة فيضمر فعل بعد الواو تقديره : وخلق من الأرض مثلهن ، فيصير إذ ذاك من عطف الجمل لا من عطف المفردات"[١].

وقد أيَّد كلام أبى حيان ناظر الجيش فقال بعد أن ذكر كلام أبى حيان : " والذى قاله حق والعجب كيف خفى هذا على المصنف"[٢].

هذا والبيت الذى ذكره أبو على قد ذكر بعض النحويين أن لا فصل فيه أيضاً، وإنَّما الظرف معطوف على الظرف والمفعول على المفعول والحال على الحال ، قيل : وهذا هو الحق[٣].

وقد خرجه بعض النحويين أيضاً على إضمار فعل وقدره : وترى يوماً أديمها نغلا، فحذف "ترى" لدلالة الأول عليه ، وقال الأستاذ أبو على : لو جاز هذا هنا

---

(١) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٤٦٧/٥ ، ٤٦٨ .

(٢) ينظر تمهيد القواعد لناظر الجيش ٦٥٥/٤ .

(٣) ينظر تمهيد القواعد لناظر الجيش ٦٥٥/٤ وشرح التسهيل للدمامينى ٤٨٨/٢ .

لجاز فى كل معطوف أن يدعى فيه ذلك ، ويقال فى: رأيت زيداً وعمراً التقدير : رأيت زيداً ورأيت عمراً ، وبلا شك أنَّ فى هذا تهيؤ الفعل للعمل وقطعه عن العمل ، وهذا مما لا يجوز الفصل بين شيئين لا يجوز الفصل بينهما لضرورة الشعر كالفصل بين المضاف والمضاف إليه[١].

وقد نقل عن المغاربة أنَّ لهم فى هذه المسألة تفصيلاً آخر فقالوا : لا يخلو العاطف أن يكون على حرف واحد أو أكثر، فإن كان على حرف واحد لم يجز الفصل إلاَّ فى الضرورة ، وإن كان على أزيد من حرف جاز فى الاختيار بالقسم ، أو بالظرف أو بالمجرور.

قال ابن عصفور : " ولا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلاَّ بالقسم ، أو بالظرف أو المجرور بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد نحو قولك : قام زيد لا والله عمرو ، ولا يجوز : ووالله عمرو إلاَّ فى ضرورة نحو قوله : يَوماً ترَاها كشبهِ أرديةِ الـ .. عصب ..إلخ البيت"[٢] .

واختار هذا التفصيل فى حرف العطف أيضاً أبو حيان ، وحكاه عن بعض النحويين فقال : " وحرف العطف إن كان على حرف واحد كالواو ، والفاء ، فلا يجوز الفصل بين الواو والفاء ، وما عطف لا بقسم ، ولا ظرف ، ولا مجرور إلاَّ فى ضرورة الشعر، نصَّ على ذلك أصحابنا فلا تقول : قام زيدٌ والله عمرو، ولا فوالله عمرو، ولا ضربت زيداً وفى البيت عمرو، ولا خرج زيد والساعة عمرو ... وإن كان حرف العطف على أكثر من حرف جاز الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم ، وبالظرف وبالجار والمجرور نحو : قام زيد ثم والله عمرو، وقام زيد بل والله عمرو، وما ضربت زيداً لكن فى الدارعمرو"[٣].

---

(١) ينظر البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع ١/٣٥٩، ٣٦.

(٢) ينظر المقرب لابن عصفور ص ٢٥٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٧ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٦، ٢٠٧ .

(٣) ينظرارتشاف الضرب لأبى حيان ٤/٢٠٢٣ ، ٢٠٢٤ .

وقد أجاز الفراء الفصل بالجار والمجرور بين حرف العطف والمعطوف اسم مجرور، وحرف العطف على حرف واحد أجاز فى قوله تعالى : (وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ)[١] فقال : " ينوى به الخفض ، فيكون معطوفاً على "بإسحاق" وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذى هو " من وراء إسحاق" والعطف بالواو"[٢].

وقد خرَّج ذلك أبو على الفارسى وابن جنى على إضمار فعل تقديره : وآتيناها من رواء إسحاق يعقوب[٣].

وأخيراً : فإنَّ الراجح فى مسألة الفصل بين حرف العطف والمعطوف إذا كان بالظرف أو بالجار والمجرور ، ولم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً فهذا الفصل جائز فى الاختيار ، ولا يختص بالضرورة ، ولا مانع من جوازه ، لأنَّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع فى غيرهما، وإذا كان الفصل بهما قد جاز بين المضاف والمضاف إليه اختياراً إذا تعلقا بالمضاف ، فجواز الفصل بين العاطف والمعطوف أوْلى ، وغير مخصوص بالضرورة ، وقد ورد الفصل فى أفصح الكلام المنثور، وهو القرآن الكريم كالآيات السابقة التى ذكرها ابن مالك ، ولا يتجه التخريج فيها ؛ لأنَّ تقدير محذوف فيها خلاف الأصل ، والقول بالفصل أقرب وأوْلى ولو جاز هذا التقدير هنا لجاز فى كل معطوف أن يدعى فيه ذلك ، ويقال فى : رأيت زيداً وعمراً التقدير : رأيت زيداً ورأيت عمراً، ولا شك أنَّ فى هذا تهيؤ الفعل للعمل وقطعه عن العمل ، وهذا مما لا يجوز[٤].

وما منعه النحويون فى هذه المسألة من الفصل بين حرف العطف والمعطوف هو إذا كان المعطوف فعلاً نحو : قام زيد وفى الدار قعد ، وزيد يقوم ووالله يقعد ، أو كان المعطوف اسماً مجروراً لم يعد جره نحو : مررت بزيد ومن بعد عمرو[٥]،

---

(١) من الآية ٧١ من سورة هود .

(٢) ينظر معانى القرآن للفراء ١٩٧/١، ٢٢/٢ وينظر أيضاً إعراب القرآن للنحاس ٢٩٣/٢ .

(٣) ينظر المسائل العسكرية للفارسى ص ١٦٤، ١٦٥ ، والخصائص لابن جنى ٣٧٧/٢ .

(٤) ينظر البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع ٣٥٩/١، ٣٦.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٤/٣ وارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٠٢٤/٤ .

ودخل زيد إلى عمرو وبكر خالد ، فهذا لا يجوز عند النحويين للفصل بين حرف العطف الذى هو كالجار والمجرور[١] .

وما يجوز الفصل به بين حرف العطف والمعطوف يشمل ما يأتى :

١ – الفصل بالظرف : جاء فى النثر مثل : جاءنى زيدٌ واليوم عمرو، وجاء الفصل بالظرف فى الشعر أيضاً ، ومنه قول الشاعر[٢] :

يَوماً تَراها كشبهِ أردِيةِ الـ  عصب ويوماً أديمها نَغِلا

أراد : تراها يوماً كشبه أردية العصب ، وأديمها يوماً آخر نغلا. ففصل بالظرف ، وهو "يوماً" بين حرف العطف، وهو "الواو" وبين المعطوف وهو "أديمها" معطوف على المنصوب من قبله وهو "ها" من تراها[٣].

٢ – الفصل بالجار والمجرور : جاء الفصل فى النثر مثل قوله تعالى : (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً )[٤] .

وقد سبق ذكر هذه الأمثلة التى استدل بها ابن مالك على جواز الفصل بينهما فى الاختيار، وجاء فى الشعر، ومنه قول الشاعر[٥] :

مُورَّثَةٍ مالاً وفى الحى رِفعَةً  لِمَا ضَاع فيه من قُرُوءِ نِسَائِكَا

ففصل بين حرف العطف ، وهو "الواو" والمعطوف ، وهو "رفعة" بالجار والمجرور، وهو "فى الحى" ، والمعطوف عليه هو "مالا"[٦] .

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٤٤، ٣٤٥ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) ينظر الخصائص لابن جنى ٢/٣٧٦ .

(٤) من الآية ٢٠١ من سورة البقرة .

(٥) البيت من الطويل ، قائله : الأعشى ينظر ديوانه ص١٢٩ ومعانى القرآن للزجاج ١/٣٠٤ والكامل للمبرد ١/٢٧٦ والخزانة ٣/٤٤. ومجاز القرآن ١/٧٤ والكشاف ١/٢٧١ والدرر ٢/١٩٤ وجمهرة اللغة ٢/١٠٩٢ والارتشاف ٥/٢٤٣١

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٥/٢٤٣١ .

٣ – الفصل بالقسم : جاء الفصل بالقسم مثل : قام زيد ثم والله عمرو، إذا لم يكن المعطوف جملة ، فلا يقال : ثم والله قعد عمرو؛ لأنَّه تكون الجملة جواباً للقسم ، فيلزمها حرف الجواب ، فلا يكون ما بعد القسم عطفاً على ما قبله ، بل الجملة القسمية إذن معطوفة على ما قبلها[١].

٤ – الفصل بالشرط : ذكره الرضى ، ومثَّل له بقوله : أكرم زيداً ثم إنْ أكرمتنى عمراً[٢].

٥ – الفصل بالفعل الملغى : جاء الفصل بالفعل الملغى "ظنَّ" أو إحدى أخواتها ، مثل : خرج محمد أو أظنُّ عمرو، بشرط ألاَّ يكون العاطف الفاء، أو الواو لكونهما على حرف واحد ، فلا ينفصلان عن معطوفيهما ، ولا "أم" لأنَّ "أم" العاطفة المتصلة يليها مثل ما يلى همزة الاستفهام التى قبلها فى الأغلب[٣].

٦– الفصل بـ "لا" : أجاز النحويون الفصل " بلا" فى الاختيار ، مثل قوله تعالى : (مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا) [٤] .

## الفصل بين حرف العطف والمعطوف عليه

إذا كان المعطوف عليه ضميراً متصلاً مرفوعاً ، فقد استحسن النحويون الفصل بين حرف العطف والمعطوف عليه ، وقد جاء هذا الفصل فى النثر، وفى الشعر، وما فُصل به يشمل عدة أشياء هى :

١ – الفصل بضمير منفصل : جاء هذا الفصل بالضمير المنفصل فى قوله تعالى : (قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُم وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ ) [٥] .

فالمعطوف عليه فى هذه الآية الكريمة هو الضمير المتصل المرفوع فى "كنتم"،وحرف العطف هو"الواو"وفصل بينهما بالضمير المنفصل، وهو "أنتم"[٦].

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٤٦/٢ .

(٢) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٤٦/٢ .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٤٦/٢ .

(٤) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ٥٤ من سورة الأنبياء .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٣ .

٢ – الفصل بتوكيد إحاطى : جاء الفصل به فى قول الشاعر[١] :

ذُعرتُم أجمعون ومَن يليكم  برؤيتنا وكنَّا الظَّافرينا

ففصل بين المعطوف عليه ، وهو الضمير المتصل المرفوع فى "ذعرتم" وحرف العطف وهو "الواو" بالتوكيد ، وهو "أجمعون" ، وهو يدل على الإحاطة[٢].

٣ – الفصل بالمفعول : مثل قوله تعالى : (يَدْخُلُونَهَاوَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ)[٣]، ففصل بين المعطوف عليه، وهو ضمير الرفع المتصل فى "يدخلونها" وهو واو الجماعة، وحرف العطف وهو "الواو" بالمفعول به وهو الضمير فى "يدخلونها"[٤] .

٤ – الفصل بالتمييز : مثاله قول الشاعر[٥] :

مُلئتَ رُعباً وقومٌ كنت راجيهم  لما دهمتُك من قومى بآساد

فصل بين المعطوف عليه،وهو الضميرالمتصل المرفوع فى "ملئت"،وحرف العطف،وهو"الواو" بالتمييز،وهو "رعباً"[٦]

٥ – الفصل بالنداء : جاء الفصل بالنداء فى قول الشاعر[٧] :

لقد نلتَ عبدَ الله وابنُك غايةً  مِن المجدِ مَن يَظفَر بها فاقَ سُوددا

فصل بين المعطوف عليه ، وهو الضمير المتصل المرفوع فى قوله : " نلت" وحرف العطف وهو "الواو" بالنداء ، وهو "عبد الله" ، وحذف منه حرف النداء أى : يا عبد الله[٨] .

---

(١) البيت من الوافر، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٣ والمساعد لابن عقيل ٤٦٩/٢ والتصريح ١٥/٢. .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٣ .

(٣) من الآية ٢٣ من سورة الرعد .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٣ .

(٥) البيت من البسيط ، لم يعرف قائله، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٣ والدرر ١٩١/٢ .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٣ .

(٧) البيت من الطويل ، السودد، والسؤدد : السيادة ، ينظر الدرر ١٩١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٣ .

(٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧٣

٦- الفصل بالفعل الملغى : جاء فى الشعر ، ومنه قول الشاعر[١] :

فما جنَّة الفردوس أقبلْتَ تَبتَغِى ولكنْ دَعاكَ الخُبزُ أَحسبُ والتمرُ

فصل بين حرف العطف، وهو "الواو" والمعطوف عليه، وهو "الخبز" وهو هنا اسم مرفوع فاعل بالفعل الملغى، وهو "أحسب"[٢].

٧ – الفصل بالمصدر : منه قول الشاعر[٣] :

فصلقنا فى مرادٍ صلقةً وصُداءٍ ألحقتهم بالتَّلل

فصل بين المعطوف عليه، وهو "مراد" وحرف العطف، وهو الواو بالمصدر، وهو "صلقة"[٤].

## الفصل بين حرف النداء والمنادى

قال النحويون : لا يجوز الفصل بين حرف النداء والمنادى ، وقد جاء قليلاً الفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر المنادى ، أجازه ابن مالك[٣] وجعل منه قول الشاعرة، وهى جداية بنت خويلد النخعية تخاطب أَمتَها[٤] :

ألا يا فابك شوَّالاً لَطيفَا وأذرى الدَّمعَ تسكاباً وكيفا

أرادت : يا لطيفة ، فرخمت وفصلت بفعل الأمر بين حرف النداء "يا"، والمنادى "لطيفة" بأمر المنادى ، وهو قولها : فابك شوَّالا[٥].

---

(١) البيت من الطويل ، قائله : منسوب لحكيم بن قبيصة ، ينظر الغرة لابن الدهان ٢/٢. والخزانة ١٣٧/٩ والدرر ١٣٦/١ والمساعد ٣٦٥/١ والهمع ١٥٣/١ وشفاء العليل ٣٩٨/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢ والارتشاف ٢١١/٤

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢ وارتشاف الضرب ٢١١/٤.

(٣) البيت سبق تخريجه

(٥) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٧٧/٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩/٣. .

(٤) البيت من الوافر ، ينظر الدرر ١٥/١. وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩/٣. والمساعد ٤٨٨/٢ والهمع ١٧٤/١ والارتشاف ٢١٨٢/٤ ومعجم شواهد العربية ٢٣٥/١ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩/٣. .

## الفصل بين أداة النصب والفعل المضارع

الذى يعمل النصب فى الفعل المضارع أربعة أحرف هى : أنْ ، ولنْ ، وكى ، وإذن.

فما حكم الفصل بين أداة النصب والفعل المضارع ؟

رأى النحويين فى الفصل بين أداة النصب والفعل المضارع:

قال النحويون إنَّه لا يجوز الفصل بين أداة النصب والفعل المضارع ، والسبب فى ذلك كراهية أن يشبهوه بما يعمل فى الاسم ؛ لأنَّ الاسم ليس كالفعل.

قال سيبويه : " لا تقول : جئتك كى زيدٌ يقولَ ذاك ، ولا خفت أنْ زيدٌ يقولَ ذاك . فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه الاسم"(١).

وقال سيبويه أيضاً : " لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشو، كراهية أن يشبهوه بما يعمل فى الاسم ؛ لأنَّ الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل فى الفعل ألا ترى إلى كثرة ما يعمل فى الاسم وقلة هذا" (٢).

وقد أجاز بعض النحويين الفصل بين الحرف الناصب، والفعل المضارع .

الفصل بين "أنْ" والفعل المضارع :

مذهب سيبويه والجمهور أنَّه لا يجوز الفصل بين "أنْ" ومعمولها بشئ حتى لا يشبه بما يعمل فى الأسماء ، قال سيبويه : " ولم يفصلوا بين "أنْ" وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل فى الأسماء ، نحو : ضربت، وقتلت ؛ لأنها لا تصرف تصرف الأفعال نحو : ضربت وقتلت ، ولا تكون إلاَّ فى أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقة فكرهوا الفصل لذلك ؛ لأنَّه حرف جامد"(٣).

وأجاز الكوفيون ، وبعض النحويين الفصل بين "أنْ" والفعل المضارع ، وما فصل به يشمل عدة أشياء هى :

١ – الفصل بالظرف : أجازه بعضهم نحو : أريد أنْ عندى تقعدَ (٤) .

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/١١. .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/١١١ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/١٣ .

(٤) ينظر الارتشاف ٤/١٦٤١ والمساعد ٣/٦٥ .

٢ – الفصل بالجار والمجرور : مما فصل به بين "أنْ" ومنصوبها الفصل بالجار والمجرور مثل : أريد أنْ فى الدار يقعدَ .

٣ – الفصل بالشرط : أجازه الكوفيون ، وأجازوا أيضاً إلغائها، وتسليط الشرط على ما كان يكون معمولاً له لولاه نحو : أردت أنْ إنْ تزرنى أزورَك. بنصب "أزورك" والفصل بالشرط ، و"أزرْك" بالجزم جواباً للشرط ، وإلغاء "أنْ" وقالوا : النصب على تأخير الشرط ، والجزم على أنه خبر وقع موقع الجواب ، فغلب عليه حكمه ، وهو فى النية منصوب "بأنْ"[١]

الفصل بين "لن" والفعل المضارع :

أجاز بعض النحويين الفصل بين "لن" والفعل المضارع فى الاختيار ، وفى الشعر وما فُصل به يشمل عدة أشياء هى :

١ – الفصل بالظرف : أجازه البصريون وهشام فى الشعر[٢]، واختاره ابن جنى ، وابن عصفور[٣] وجعلوا منه قول الشاعر[٤] :

لن ما رأيت أبا يزيدَ مُقاتلاً  أدعَ القتال وأشهدَ الهيجاءَ

أراد : لن أدعَ القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً ، ففصل بين "لن" والفعل المضارع "أدع" بما المصدرية الظرفية أى : مدة رؤيتى ، وجاز هذا الفصل فى الضرورة الشعرية، شبه الفصل بين "لن" والفعل بالفصل بين "أنَّ" واسمها قال ابن جنى : " فكما جازالفصل بين "أنَّ"واسمها بالظرف فى نحو : بلغنى أنَّ عندك زيداً مقيمٌ ، كذلك شبه "لن" مع الضرورة بها ففصل بينها وبين منصوبها بالظرف الذى هو: ما رأيت أبا يزيد أى : مدة رؤيتى"[٥].

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٦٤١/٤ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤ .

(٣) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٨٩/٢ والمقرب لابن عصفور ٢٦٢/١ .

(٤) البيت من الكامل ، لم يعرف قائله ، ينظر الخصائص ٣٨٩/٢ والمقرب ٢٦٢/١ والأشمونى ٢٨٤/٣ والمغنى ٢٨٣/١ ، ٥٢٩/٢ والأشباه والنظائر ٢٩١/١ وشفاء العليل ٩٢١/٢، ٩٢٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤ وشواهد المغنى للسيوطى ٦٨٣/٢ وشرح أبيات المغنى للبغدادى ١٥٤/٥ والمزهر ٥٨٨/١ والارتشاف ١٦٤٤/٤ .

(٥) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٨٩/٢ .

٢ – الفصل بالقسم : أجازه الكسائى والفراء نحو : لن والله أكرمَ زيداً [١].

٣ – الفصل بالفعل الملغى : أجازه الفراء مثل : لن أظن أزورَك [٢] .

٤ – الفصل بمفعول : أجازه الكسائى : مثل : لن زيداً أكرمَ [٣] .

٥ – الفصل بالشرط : فتنصب بـ "لن" أو تجزم الفعل جواباً للشرط مثل : لن إنْ تزرنى أزورَك أو أزرْك ، فتلغى "لن" [٤].

الفصل بين "كى" والفعل المضارع :

أجاز النحويون الفصل بين "كى" والفعل المضارع ، وما فُصل به يشمل ما يأتى :

١ – الفصل بالجار والمجرور : مثل قولهم : جئت كى فيك أرغبَ [٥].

٢ – الفصل بـ" لا" النافية :الفصل"بلا"النافية منه قوله تعالى:(كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً) [٦].

٣ – الفصل "بما" الزائدة : منه قول الشاعر[٧] :

تُريدينَ كيما تجمعينى وخالداً وهل يُجمعُ السيفان ويحكِ فى غَمدِ

فصل بين "كى" والفعل المضارع "تجمعى" "بما" الزائدة.

٤ – الفصل "بما" المصدرية : قد تجعل العرب "ما" المصدرية اللاحقة "لكى" كافة لها عن العمل ، ومنه قول الشاعر[٨] :

إذا أنتَ لم تنفعْ فضُرّ فإنَّما يُرجَّى الفتى كيما يَضرُّ وينفعُ

---

(١) ينظر الهمع ٤/٣ والارتشاف ١٦٤٤/٤ .

(٢) ينظر الهمع ٤/٣ والارتشاف ١٦٤٤/٤ .

(٣) ينظر الهمع ٤/٣ والارتشاف ١٦٤٤/٤ .

(٤) ينظر الارتشاف ١٦٤٤/٤ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك تكملة بدر الدين ١٨/٤ .

(٦) من الآية (٧) من سورة الحشر .

(٧) البيت من الطويل ، قائله : أبو ذؤيب الهذلى ، ينظر الشعر والشعراء ٥٤٨/٢، والخزانة ٨٤/٥، ٥١٤/٨ والدرر ٥/٢، والحلل ٣٦٧ وجمهرة الأمثال ٣٠٥/٢ ومقاييس اللغة ٣٧/٣. والارتشاف ١٦٤٧/٤ .

(٨) البيت من الطويل، قائله : قيس بن الخطيم، وقيل : النابغة الجعدى ، ينظر ديوان قيس ٢٣٥ وديوان النابغة الجعدى ٢٤٦ والخزانة ٥٩١/٣ والمغنى ٢٨٢/١ والجنى الدانى ٢٦٢ وشرح التسهيل لابن مالك١٦/٤ والأشمونى ٢٧٩/٣ والارتشاف ١٦٤٥/٤، ١٦٤٨ والعينى ٢٤٥/٣ .

٥ – الفصل "بلا" النافية و"بما" الزائدة معاً : جاء هذا الفصل فى الشعر ، ومنه قول الشاعر[١] :

أردتُ لكيما لا ترى لى عَثرةً ومَن ذا يُعطى الكمال فيكمُلُ

٦– الفصل بمفعول : أجازه الكسائى بمفعول الفعل الذى دخلت عليه كى مثاله : أزورك كى زيداً تكرمُ ، وأبطل عمل "كى" .

٧ – الفصل القسم : أجازه الكسائى مثل : أزورك كى والله تزورنى، بإبطال عمل "كى".

٨ – الفصل بالشرط : الفصل بين "كى" والفعل المضارع بالشرط الملاصق لها مثل : أزورك كى إنْ تكافئنى أكرمْك ، وهذه التى أجازها الكسائى ، ولم يجزها غيره من النحويين فعنده أن "كى" يبطل عملها ، فيفرغ الفعل بعدها لوجود هذا الفاصل ، وهو المفعول ، والقسم ، والشرط[٢] .

وقد أجاز ابن مالك الفصل بهذه الأشياء ، دون إبطال عملها قال ابن مالك : " ولا يبطل عملها الفصل خلافاً للكسائى"[٣].

وقد أيَّد كلامه ابنه بدر الدين فقال : " قد يفصل بالمعمول، أو بجملة شرطية فيبقى النصب قال الشيخ – رحمه الله – من كلامهم : جئت كى فيك أرغبَ ، وجئت كى إنْ تحسن أزورَك ، بنصب "أرغب وأزورك" والكسائى يجيز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما"[٤].

الفصل بين "إذن" والفعل المضارع :

كان القياس ألاَّ يجوز الفصل بين "إذن" ومنصوبها ؛ لأنَّ المقتضى لنصبه لما كان قصد التنصيص على أنَّ "إذن" للجزاء ، صار "إذن" لاقتضائه النصب كأنَّه عامل

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الهمع ٥/٢ ومعانى القرآن للزجاج ٤٢/٢ والخزانة ٤٨٦/٨ وأمالى القالى ٤٣/٢ والدرر ٥/٢ ومعجم شواهد العربية ٢٨٢/١ والارتشاف ١٦٤٨/٤ .

(٢) ينظر شرح التسهيل١٥/٤، ١٨وشفاء العليل٩٢٤/٢ والهمع٥/٢ والأشمونى٢٨١/٣ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٥/٤ .

(٤) ينظر شرح التسهيل ١٨/٤ .

النصب، كما أنَّ فاء السببية ، وواو المعية صارتا كالعاملين فى الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل ، فصار الفاء ، والواو ، وإذن، كنواصب الفعل التى لا يفصل بينها وبين الفعل ؛ إلاَّ أن "إذن" لما كانت اسماً بخلاف أخواته ، جاز أن يفصل بينها وبين الفعل ، وأيضاً أشبهت "أرى" قال سيبويه : " ولا تفصل بين شئ مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى "إذن" ؛ لأنَّ "إذن" أشبهت "أرى" فهى فى الأفعال بمنزلة "أرى" فى الأسماء ، وهى تلغى ، وتقدم وتؤخر ، فلما تصرفت هذا التصرف اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين"[١].

وما يجوز أن يفصل به بين "إذن" والفعل المضارع يشمل ما يأتى :

١ – الفصل بالظرف : أجاز الفصل بالظرف بعض النحويين مع بقاء العمل بنصب الفعل المضارع "بإذن" واختاره ابن عصفور ، وأبو الحسن الأبذى نحو : إذن عندك يفصلَ الأمرُ[٢]. قال أبو حيان : " والصحيح أن ذلك لا يجوز"[٣].

٢ – الفصل بالقسم : مثل : إذن والله أكرمَك .والقسم هنا محذوف الجواب ، ويبقى عمل "إذن" فى الفعل المضارع ، وأجازه المبرد لتصرف "إذن" ؛ ولأنَّها تعمل وتلغى قال المبرد : " نحو : إذن والله أضربَك ، لأنَّك تريد : إذن أضربَك والله ... وإنَّما جاز أن تفصل بالقسم بين "إذن" وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرفها ، وأنَّها تستعمل وتلغى، وتدخل للابتداء ، ولذلك شبهت بظننت من عوامل الأفعال"[٤].

وجاء الفصل بالقسم فى الشعر ، ومنه قول الشاعر[٥] :

إذن والله نَرميهم بحربٍ  تُشيب الطفلَ من قبل المشيبِ

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/١٢، ١٣ .

(٢) ينظر المقرب لابن عصفور ١/٢٨٧ والمساعد ٣/٧٤ والارتشاف ٤/١٦٥٣ .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٤/١٦٥٣ .

(٤) ينظر المقتضب للمبرد ٢/١١ .

(٥) البيت من الوافر ، قائله : حسان بن ثابت، ينظر الدرر ٢/٥ وشذور الذهب ٢٩١ والمغنى ٢/٦٩٣ والتصريح ٢/٢٣٥ والأشمونى ٣/٢٨٩ والمطالع السعيدة ٣٧٩ والارتشاف ٤/١٦٥٣ .

على حذف الجواب ، وعمل "إذن" فى الفعل المضارع، قال أبو حيان : " ولا يجوز الفصل بين "إذن" ومنصوبها إلاَّ إذا كان القسم محذوف الجواب "[١].

٢ – الفصل بالدعاء : أجازه ابن طاهر ، وابن بابشاذ ، مثل : إذن يغفر الله لك يدخلَك الجنة"[٢]. ويبقى عمل "إذن" مع هذا الفصل .

٣ – الفصل بالنداء : أجازه ابن طاهر، وابن بابشاذ ، مثل : إذن يا زيدُ أحسنَ إليك[٣].

قيل : وجاز الفصل بالقسم ، والدعاء ، والنداء لكثيرة دور هذه الأشياء فى الكلام[٤].

٤ – الفصل بمعمول الفعل : أجازه الكسائى والفراء وهشام نحو : إذن زيداً أكرمُ ، وإذن فيك أرغبُ . وأجازوا فى المضارع الرفع واختاره الفراء وهشام ، والنصب واختاره الكسائى[٥].

٥ – الفصل "بلا" النافية : أجازه بعضهم وجعل منه قوله تعالى : (فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ)[٦] فى قراءة من نصب[٧] .

وأخيراً فى موضوع عمل "إذن" وإلغائها مع الفصل قيل : لو كان منفصلاً بغير القسم ، كقولك : إذن زيد يكرمك ، وإذن طعامك يأكل ، وإذن فيك أرغب. فليس فى هذا ونحوه إلاَّ الرفع لوجود الفصل[٨].

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٦٥٣/٤

(٢) ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٣١/١. والمغنى ٢٢/١ والجنى الدانى ٣٦٢ والارتشاف ١٦٥٣/٤ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٣١/١. والمغنى ٢٢/١ والجنى الدانى ٣٦٢ والارتشاف ١٦٥٣/٤ .

(٤) ينظر شرح الكافية للرضى ٤٤/٢ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤ والمغنى ٢٢/١ والجنى الدانى ٣٦٢ والهمع ٧/٢ والأرتشاف ١٦٥٤/٤ والأشمونى ٢٨٩/٣ والتصريح ٢٣٥/٢ .

(٦) من الآية ٥٣ من سورة النساء .

(٧) قرأ بذلك ابن مسعود ينظر مختصر شواذ القرآن ص ٣٤ .

(٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤ .

الفصل بين " حتَّى " والفعل المضارع :

إذا كان المضارع بعد " حتَّى " منصوباً فمذهب سيبويه والبصريين[١] أنَّها حرف جر ، والنصب بعدها بإضمار " أنْ " ، ومذهب الكسائي ، أنَّها ناصبة له بنفسها ،[٢] وذكر النحويون أنَّه إذا انتصب الفعل بعدها تكون علة وسبباً لما بعدها نحو : أسلمت حتى أدخلَ الجنة ، وللغاية نحو : أسير حتى تطلعَ الشمس أي : إلى أن تطلعَ الشمس .[٣]

وإذا كانت " حتى " ناصبة للفعل المضارع بنفسها كما قال الكسائي فهل يجوز الفصل بينها وبين الفعل المضارع ؟

أجاز بعض النحويين الفصل بين "حتى " والفعل المضارع ، وما فُصل به يشمل ما يأتي :

الفصل بالظرف : أجاز الأخفش ، وابن السراج الفصل بين "حتى" والفعل بالظرف نحو : أقعدُ حتى عندك يجتمعَ الناس [٤].

الفصل بالجار والمحرور : يجوز الفصل بين "حتى"والفعل المضارع بالجار والمجرور مثل : أصبرُ حتى إليك يجتمعَ الناس .

الفصل بالقسم : أجاز هشام الفصل بالقسم نحو : سرتُ حتى والله آتيكَ [٥]. بالرفع والنصب فيها .

الفصل بالمفعول به : أجاز هشام الفصل بالمعمول مفعولاً نحو : سرت حتى زيداً أضربَ [٦].

بالرفع والنصب فيها .

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/ ١٧ ، ١٨

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٤ والهمع ٨/٢

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه٣/٢٠،٢١ والأصول ١٥١/٢ والجنى الداني ص ٥٥٤ ، ٥٥٥ والأشموني ٢٩٨/٣ ، ٢٩٩ والمغني ١٢٤/١ ،١٢٥

(٤) ينظر الأصول لابن السراج ١٦٦/٢ والهمع ١/٢.

(٥) ينظر رأي هشام في المساعد لابن عقيل ٨٤/٣

(٦) ينظر رأي هشام في المساعد لابن عقيل ٨٤/٣

الفصل بالشرط : أجاز الأخفش وابن السراج الفصل بين "حتى" والفعل المضارع بالشرط الماضي مثل : أصبحُك حتى إنْ قدَّر الله أتعلَّمَ .[١]

وأجاز الأخفش تعليق " حتى " ويعني بالتعليق إبطال النصب نحو : أصبحك حتى إنْ تُحسن إليَّ أحسن إليك ، ووافق ابن مالك الأخفش في مسألة التعليق [٢].

الفصل بين الشرط وجوابه : أدوات الشرط تقتضى جملتين ، أولاهما ملزومة للثانية تسمى الأولى شرطاً ؛ لأنَّ وجود الملزوم علامة على وجود اللازم ، وتسمى الثانية جزاء وجواباً ؛ لأنَّه مدعى فيها بأنَّها لازمة لما جعل شرطاً ، كما يلزم فى العرف الجواب للسؤال ، والجزاء للإساءة ، أو الإحسان ، فسميت بذلك على الاستعارة والتشبيه[٣] .

وقد أجاز النحويون الفصل بين الشرط وجوابه ، وقد جاء الفصل بينهما فى فصيح الكلام النثر والشعر، وما فُصل به بين الشرط وجوابه يشمل ما يأتى :

١ – الفصل بالاسم المرفوع : أجاز سيبويه الفصل بالاسم المرفوع بين الشرط وجوابه ، وموضعه عنده رفع على أنَّه مبتدأ قال سيبويه : " فإن قلت : إنْ تأتنى زيد يقلْ ذاك،جاز على قول من قال : زيداً ضربته ، وهذا موضع ابتداء"[٤].

٢ – الفصل بحرف العطف والمعطوف : جاء فى القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى : ﴿إِن يَكُنْ غَنِياً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُوا الهَوَى﴾ [٥].

قال ابن هشام : " قاله جماعة منهم ابن مالك ، والظاهر أنَّ الجواب "فالله أولى بهما" ولا يرد ذلك تثنيه الضمير كما توهموا ؛ لأنَّ "أو" هنا للتنوع"[٦].

٣ – الفصل بالفعل المنفى : جاء ذلك فى النثر ومنه قوله تعالى : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [٧] ، فصل ين الشرط وجوابه بالفعل المنفى بـ "لن" .

---

(١) ينظر الأصول لابن السراج ١٦٦/٢ والهمع ١/٢.

(٢) ينظر رأي الأخفش في المساعد لابن عقيل ٨٤/٣ والهمع ١/٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٣/٤ .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ١١٤/٣ .

(٥) من الآية ١٣٥ من سورة النساء .

(٦) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٣٨٩/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٢ .

(٧) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

# الفصل الثانى

## الفصل القبيح بين المتلازمين

قد يكون الفصل بين المتلازمين قبيحاً ، وأكثر ما يأتى منه فى الشعر للضرورة الشعرية، وكان ما فُصل به غير ظرف ولا جار ومجرور، أو كان ظرف ، أو جار ومجرور، وكانا غير متعلقين بأحد الجزءين ، وقد جاء هذا الفصل فى عدة مواضع من أبواب النحو.

## الفصل بين "قد" والفعل

"قد" من الحروف التى لا يليها إلاَّ الفعل ، قال سيبويه فى باب الحروف التى لا يليها بعدها إلاَّ الفعل : " فمن تلك الحروف "قد"[١].

و"قد" والفعل الذى يليها لا ينفصلان فهما كالشيئين المتلازمين ، فقد شبهوا "قد" من الفعل بمنزلة الألف واللام من الاسم ؛ لأنَّ دخولها على فعل متوقع أو مسئول عنه؛ لأنَّه إذا قال : قد قام زيد . فإنَّما يقوله لمن يتوقع قيامه ، أو لمن سأل عنه فقال : هل قام زيد ؟ وإذا قال : قام زيد : فإنَّما يبتدئ إخباراً بقيامه لمن لا ينتظره ، ولا يتوقعه ، فأشبهت "قد" العهد فى قولك : جاءنى الرجل ، لمن عهده المخاطب ، أو جرى ذكره عنده[٢].

رأى النحويين فى الفصل بين "قد" والفعل :

لشدة اتصال "قد" بالفعل –كما سبق – فقد حكم النحويون بعدم الفصل بينهما ، ولأنَّ "قد" أشبهت "لمَّا" الجازمة فى عدم الفصل بينها وبين الفعل قال سيبويه : " فمن تلك الحروف " قد" لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره ، وهو جواب لقوله : أفعل كما كانت ما فعل جواباً لهل فعل ؟ إذا أخبرت أنَّه لم يقع ولمَّا يفعل وقد فعل ، وإنَّما هما لقوم ينتظرن شيئاً ، فمن ثم أشبهت "قد" "لمَّا" فى أنَّها لا يفصل بينها وبين الفعل"[٣] .

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/١١٤ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/١١٥ حاشية ١ نقلا عن السيرافى .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/١١٤، ١١٥ .

وقد صرح بعض النحويين بأنَّ الفصل بين "قد" والفعل قبيح ، لقوة اتصال "قد" بما تدخل عليه من الأفعال ، ولأنَّها مع الفعل كالجزء منه[١]، ولا يفصل بين "قد" والفعل إلاَّ فى ضرورة الشعر ، فقد جاء الفصل بين "قد" والفعل بالمبتدأ في قول الشاعر [٢]:

فقد والشَّكُ بيَّن لى عناءٌ  بوشْك فراقهم صُردٌ يصيح

أراد : فقد بيَّن لى صرد يصبح بوشك فراقهم والشكُ عناءٌ ، ففصل بين "قد" والفعل الذى هو "بيَّن" بالمبتدأ ، وهو: "الشك".

وقد حكم ابن جنى على هذا الفصل بالقبيح فقال عما جاء فى هذا البيت : " وهذا قبيح لقوة اتصال "قد" بما تدخل عليه من الأفعال ؛ ألا تراها تعد مع الفعل كالجزء منه ، ولذلك دخلت اللام المراد بها توكيد الفعل على "قد" فى نحو قول الله تعالى : (وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ) [٣] وقوله سبحانه : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ) [٤] [٥].

وقد ورد الفصل فى الشعر أيضاً بين "قد" والفعل بالقسم[٦]، فى قول الشاعر [٧]:

أخالدُ قد والله أَوطأتَ عشوةً  وما العاشقُ المظلومُ فينا بسارقِ

ففصل بين "قد" والفعل وهو "أوطأت" بالقسم وهوقوله : " والله" .

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ٢/٣٧٢ .

(٢) البيت من الوافر لم يعرف قائله، ينظر الخصائص لابن جنى ٢/٣٧٢ .

(٣) من الآية ٦٥ من سورة الزمر.

(٤) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

(٥) ينظر الخصائص لابن جنى ٢/٣٧٢، ٣٧٣ .

(٦) ينظر الجنى الدانى ص ٢٦. والمغنى ١/١٧١ .

(٧) البيت من الطويل ، قائله : أخو يزيد بن عبد الله البجلى، وقد لفق بعضهم بين صدر هذا البيت وعجز بيت للفرزدق، ينظر ديوان الفرزدق ٥٦١ والجنى الدانى ٢٦. والمغنى ١/١٧١ ، وقد أوطأت عشوة أى : ركبت أمراً غير بين .

## الفصل بين أداة الاستفهام غير الهمزة والفعل

حروف الاستفهام الأصل ألاَّ يليها إلاَّ الفعل، قال سيبويه :"وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلاَّ الفعل إلاَّ أنَّهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك. ألا ترى أنَّهم يقولون : هل زيد منطلق ، وهل زيد فى الدار، وكيف زيد آخذ ، فإن قلت : هل زيداً رأيت ، وهل زيد ذهب قبح ، ولم يجز إلاَّ فى الشعر"[١].

فقد صرح سيبويه بأنَّ الأصل أنَّ حروف الاستفهام لا يليها إلاَّ الفعل وإذا فصل بينها وبين الفعل باسم قبح ، وأنَّ ذلك لا يجوز إلاَّ فى الشعر للضرورة ومنه قول الشاعر[٢] :

أم هل كبيرٌ بَكى لم يقض عبرتَه  إثر الأحبَّة يومَ البَين مشكومُ

ففصل بين "هل" والفعل "بكى" بالاسم ، وهو "كبير" .

وعند ابن الناظم أنَّ هذا البيت ضرورة ، ولكنَّه قال : بتقدم الاسم فيه على الفعل قال : " وإن كان بهل أو غيرها من أسماء الاستفهام امتنع أن يتقدم بعده الاسم على الفعل إلاَّ فى الضرورة كقوله : أم هل كبير بكى ..."[٣] .

وقد ذكر هذا البيت أيضاً أبو حيان بأنَّ فيه فصل بالاسم بين "هل" والفعل ، ولم يقل بأنَّه ضرورة[٤].

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٩٨/١، ٩٩ .

(٢) البيت من البسيط ، قائله : علقمة بن عبيدة ، ينظر ديوانه ١٢٩، والكتاب ١٧٨/٣ والمقتضب ٧٣/٢، والخزانة ٥١٦/٤ والدرر ٩٤/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧/١.، والأصول ٢٣٣/٢ والإنصاف ٦١٨ وأمالى الشجرى ٣٣٤/٢ ، والمفضليات ٣٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٤ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٩٩/٣ والتنبيه لابن برى ٣٢/٢، وابن يعيش ١/٩. والبحر المحيط ٥.٢/٥ وشفاء العليل ٩٥٥/٣ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٩٦ والارتشاف ٢/٤..٩ والأشمونى ١/٤.

(٣) ينظر تكمله شرح التسهيل لابن الناظم ٧٥/٤ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٤٣١/٥ .

## الفصل بين الموصول والصلة

ماحكم عليه النحويون بأنَّ الفصل فيه قبيح بين الموصول وصلته هوإذا كان ما فصل به أجنبياً محضاً،أوماعدَّ أجنبياً، فإنَّ الفصل به قبيح ولا يجوزإلاَّ فى الضرورة الشعرية.

١ – ما كان أجنبياً محضاً كالمفعول مثل قول الشاعر[١] :

ولا تحسبنَّ القتلَ مَحضاً شربته نزراً ولا أنَّ النفوسَ استقرَّت

معناه : لا تحسبن قتلك نزاراً محضاً شربته ، فإن حملته على هذا جعلت "نزاراً" فى صلة الموصول الذى هو "القتل" وقد فصلت بينها بالمفعول الثانى الذى هو "محضاً" وهو فصل بين الصلة والموصول بالأجنبى[٢].

ولأنَّ الفصل بين الموصول والصلة بالأجنبى قبيح فقد وجد بعض النحويين لهذا البيت تأويلاً آخر، فقال ابن جنى : " ...فلا بد إذاً أن تضمر "لنزار" ناصباً يتناوله ، يدل عليه قوله:"القتل" أى:" قتلت نزاراً ؛ وإذا جاز أن يقوم الحال مقام اللفظ بالفعل كان اللفظ بأن يقوم مقام اللفظ أوْلى وأجدر"[٣].

٢ – ما عُدَّ أجنبياً وذلك إذا فصل بين الموصول وصلته بالنداء الذى لم يله مخاطب فقد عد أجنبياً ، ولم يفصل به إلاَّ فى الضرورة الشعرية ، قاله ابن مالك[٤]ومنه قول الشاعر[٥] :

تعال فإنْ عاهدتَنى لا تخونَنىْ نكنْ مثل مَن يا ذئبُ يصطحبان

---

(١) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله ، ينظر الخصائص لابن جنى ٣٨٢/٢، والمحض : اللبن الخالص لا رغوة فيه، ونزار : القبيلة التى أبوها نزار بن معد .

(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٨٢/٢ .

(٣) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٨٢/٢ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك٢٣٣/١،٢١٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك٣٠٩/١.

(٥) البيت من الطويل ، قائله : الفرزدق ينظر ديوانه ٣٢٩/٢، والكتاب ٤١٦/٢ ومعانى القرآن للفراء ١١١/٢، والأصول ٣٩٧/٢ والمقتضب ٢٩٤/٢ ، ٢٥٣/٣ والجمل للزجاجى ٣٦٦ والخصائص ٣٩٩/٢، والتبصرة ٥٢١/١ ومجاز القرآن ٤١/٢ ومعانى القرآن للزجاج ١٤٦/١ ومعانى القرآن للأخفش ٣٧/١ والدرر ٦٤/١، ٦٥ وكشف المشكل ٥٤٥/٢ والصاحبى ٢٧٤ والكشاف ٥١٦/٢ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٥والتمام لابن جنى ٢٣ وشرح أبيات الجمل لابن سيده ص ٣٦٢ والبحر المحيط ٣٢٩/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/١، ٢٣٣ وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ١٣٦/١ وطبقات فحول الشعراء ٣٦٦/٢ والمغنى ٤٠٤/٢ والأشمونى ١٥٣/١ .

ففصل بين الموصول، وهو "مَن" وصلته، وهى" يصطحبان" بالنداء الذى لم يله مخاطب ، وهو "يا ذئب" .

وقد جعل أبو حيان النداء كله مما عدَّ أجنبياً فقال : " ولا فرق بين أن يلى مخاطباً أو غيره"[١].

## الفصل بين بعض الصلة وبعض

إذا كان النحويون قد حكموا على الفصل بين الموصول وصلته بالأجنبى بأنَّه قبيح ، ولا يجوز إلاَّ فى الضرورة فإنَّ الأَوْلى بأن يحكم على الفصل بين بعض الصلة وبعض بأنَّه قبيح ، لشدة اتصال أجزاء الصلة ببعض ، وقد جاء هذا الفصل ، وما فُصل به يشمل ما يأتى :

١ – الفصل بالجار والمجرور : جاء الفصل بالجاروالمجرور بين بعض الصلة وبعض وهو أجنبى فى قول الشاعر [٢]:

وأبغضُ مَن وضعتُ إليَّ فيه  لسانى معشرٌ عنهم أذودُ

ففصل بين "فيه لسانى" وبين ما يتعلقان به، وهو " وضعت"بالجار والمجرور، وهو "إليَّ" وهو أجنبى ؛ لأنَّه متعلق بما قبل الموصول ، وهو "أبعض"،والأصل أن يقال : وأبغض من وضعت فيه لسانى إليَّ معشر[٣] .، فهذا الفصل قال عنه النحويون بأنَّه قبيح[٤] .

٢ – الفصل بالبدل : جاء الفصل بالبدل بين بعض أجزاء الصلة وبعض فى قول الشاعر[٥] :

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٠٤١/٢ .

(٢) البيت من الوافر منسوب لعقيل بن علفة ينظر الدرر ٦٤/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/١ وشرح الحماسة للمرزوقى ٤٠١/١ والهمع ٨٨/١ وشفاء العليل ٢٤٨/١ والمساعد ١٧٦/١ والارتشاف ١٠٤٢/٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/١ والارتشاف ١٠٤٢/٢

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/١ والمساعد ٧٦/١ والارتشاف ١٠٤٢/٢ .

(٥) البيت من الكامل ، قائله : الأعشى ، ينظر ديوانه ص ٥٤ ورواية الديوان : جعلت إياد ، وتنظر حبها، وتكريت : بلدة على نهر دجلة ، ينظر لسان العرب (كرت) والخصائص ٣٨١/٢ ومعانى الأخفش ٤٤٧/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/١ والمخصص ١٨٩/١٣ والمساعد ١٨٦/١ والمغنى ٥٤١/٢ وارتشاف الضرب ١٠٤١/٢ .

لسنَا كمن حلَّت إيادٍ دارَها  تكريت ترقب حبَّها أن يُحصدا

معناه : لسنا كمَن حلت دارها، ثم أبدل "إياد" من " من حلتِ دارها"، وقد حمله ابن جنى على أنَّه لحن وخطأ فى الصناعة فقال : " فإن حملته على هذا كان لحناً ، لفصلك بالبدل بين بعض الصلة وبعض، فجرى ذلك فى فساده مجرى قولك : مررت بالضارب زيد جعفراً ، وذلك أنَّ البدل إذا جرى على المبدل منه آذن بتمامه وانقضاء أجزائه، فكيف يسوغ ذلك أن تبدل منه، وقد بقيت منه بقية، هذا خطأ فى الصناعة"[١] .

وقد وجد النحويون لهذا البيت تأويلاً غير الفصل بالبدل بين بعض الصلة وبعض قال ابن جنى : " وإذا كان كذلك ، والمعنى عليه أضمرت ما يدل عليه "حلت" فنصبت به الدار، فصار تقديره: لسنا كمن حلت إياد ، أى : كإياد التي حلت ، ثم قلت من بعده : حلت دارها. فدل "حلت" فى الصلة على "حلت" هذه التى نصبت "دارها"[٢].

وقال هذا التخريج أيضاً من النحويين ابن عصفور وأبو حيان ، وابن عقيل[٣] .

٣ – الفصل بالجملة الاسمية : جاء الفصل بين بعض الصلة وبعض بالمبتدأ و الخبر مثل : جاءنى الذى جوده والكرمُ زينٌ مبذول[٤].

فصل بين جزء الصلة ، وهو "جوده" والجزء الثانى وهو "مبذول" بجملة المبتدأ والخبر، وهى " والكرمُ زينٌ" .

وهذا الفصل قبيح ،لأنَّه فصل قبل استكمال الصلة أى : بين بعض الصلة وبعض .

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٨١/٢، ٣٨٢ .

(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٨٢/٢ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٨٦/١ وارتشاف الضرب ١٠٤١/٢ والمساعد ١٧٧/١ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ١٦١٣/٣ .

## الفصل بين "لا" النافية للجنس واسمها

عند النحويون يقبح الفصل بين "لا" النافية للجنس واسمها، وحجتهم فى ذلك أنَّ "لا" واسمها مثل خمسة عشر، فكما لا يفصل بين خمسة عشر كذلك يقبح الفصل بين "لا" واسمها ، صرح بذلك سيبويه فقال : " واعلم أنَّك لا تفصل بين "لا" وبين المنفى، كما لا تفصل بين مِن وبين ما تعمل فيه، وذلك أنَّه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجلَ ، كما أنَّه لا يجوز لك أن تقول فى الذى هو جوابه : هل مِن فيها رجلٍ، ومع ذلك أنَّهم جعلوا "لا" وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشئ من الكلام لأنَّها مشبهة بها"[١].

وإذا فصل بين "لا" ومعموليها بطل عملها ؛ لأنَّ شبه "لا" "بإنَّ" أضعف من شبه "ما" بليس ، فجعل "لما" مزية بأن لم يبطل عملها بالفصل مطلقاً ، وأبطل عمل "لا" بالفصل مطلقاً نحو : لا فى الدار رجلٌ مقيمٌ ، ولا غداً أحدٌ راحلٌ، فانحطت بذلك " لا " عن رتبة "ما" ليكون لقوه الشبه أثر[٢].

ونقل عن الرمانى أنَّه يجيز العمل مع الفصل ، ويرجع إلى النصب، ويبطل البناء لحصول الفصل[٣] .

## الفصل بين الجار والمجرور

من الشيئين المتلازمين الجار والمجرور ، فإذا وجد الجار، أو حرف الجر فلا بد من وجود المجرور، وإذا كان الأمر كذلك فالقياس ألاَّ يفصل بينهما بفاصل ؛ لأنَّ حرف الجر يتنزل منزلة الجزء مما جره ، ولا يجوز الفصل بينهما بظرف ولا غيره ، ويحكم عليهما بإعراب واحد[٤].

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٧٦/٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٢ .

(٣) ينظر رأيه فى المساعد ٣٤٥/١ والارتشاف ١٢٩٥/٣ .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٣ .

رأى النحويين فى الفصل بين الجار والمجرور :

قال أكثر النحويين إنَّه لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور إلاَّ فى الشعر للضرورة ، لقبح الفصل بينهما، وهذا رأى سيبويه قال: " لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلاَّ فى شعر"(١).

وهذا رأى ابن جنى أيضاً قال : "والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز ، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه"(٢).

وقد خصه ابن مالك أيضاً بالضرورة فقال : " وقد يفصل بين حرف الجر ومجروره بظرف أو مفعول به أو جار ومجرور، ولا يكون ذلك إلاَّ فى ضرورة"(٣) .

وقد خصه أبو حيان أيضاً بالضرورة فقال : " ولا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره ، وقد سمع شئ من الفصل ، وذلك فى ضرورة الشعر"(٤).

وقد أجاز بعض النحويين الفصل بين الجار والمجرور فى الاختيار قال ابن مالك : " وحكى الكسائى فى الاختيار الفصل بين الجار والمجرور بالقسم نحو : اشتريته بـ والله درهم ، والمراد : بدرهم والله ، أو والله بدرهم"(٥).

وأجاز ابن هشام أيضاً الفصل فى الاختيار بالفعل فقال "بين الجار والمجرور كقوله : اشتريته بأرى ألف درهم"(٦).

وما فُصل به بين الجار والمجرورفى الشعر يشمل ما يأتى:

١ – الفصل بالظرف : مثل قول الشاعر(٧) :

إنَّ عمراً لاخيرَ فى اليوم عمروٍ  إنَّ عمراً مُخيَّر الأحزان

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١١١/٣ .

(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٧٦/٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٧٦١/٤ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣ والمساعد ٣٠١/٢ والارتشاف١٧٦٢/٤ .

(٦) ينظر مغنى اللبيب ٣٩٢/٢ .

(٧) البيت من الخفيف ، ولم يعرف قائله، ينظر النهاية لابن الخباز ٩٣٣/٣ والدرر ٤/٢. وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٣٢/٢ والمساعد لابن عقيل ٣٠١/٢ والأشمونى ١٧٨/٢ والارتشاف ١٧٦١/٤ .

أراد : لا خير اليوم فى عمرو، ففصل بين الجار وهو " فى" والمجرور وهو "عمرو" بالظرف ، وهو قوله : "اليوم".

٢ – الفصل بالجار والمجرور : جاء الفصل بين الجار والمجرور بالجار والمجرور فى الشعر للضرورة ومنه قول الشاعر[١] :

رُبَّ فى الناسِ موسرٍ كعديم وعديمٍ يُخالُ ذا إيسارِ

أراد : رب موسر فى الناس ، ففصل بين حرف الجر، وهو "رب" والمجرور وهو "موسر" بالجار والمجرور، وهو " فى الناس" للضرورة.

ومنه أيضاً قول الشاعر[٢] :

يقولون فى الإكفاءِ أكبرُ همِّه ألا رُبَّ منهم مَن يَعيشُ بمَالكا

أرادِ : ربَّ من يعيش بمالك منهم[٣]، ففصل بين حرف الجر، وهو "رب" والمجرور وهو "مَن" بالجار والمجرور، وهو "منهم" للضرورة.

ومن الفصل بالجار والمجرور أيضاً قول الشاعر[٤]:

لو كنتُ فى خلقاءَ أو رأسِ شاهقٍ وليس إلى منها النزولِ سبيلُ

أراد : وليس إلى النزول منها سبيل[٥]، ففصل بين حرف الجر، وهو "إلى" والمجرور وهو "النزول" بالجار والمجرور، وهو "منها" للضرورة.

---

(١) البيت من الخفيف ، ولم يعرف قائله، ينظر الدرر ٤/٢. والمساعد ٣٠١/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣ والهمع ٣٧/٢ .

(٢) البيت من الطويل ، قائله : الأعشى ، ينظر ديوانه ص ١٢٩ ومجالس ثعلب ٤٤٥/٢ والخزانة ٥/ ٦٥ والدرر ١٥٢/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣ وشرح أبيات المغنى للبغدادى ١٢/٤ والارتشاف ١٧٦١/٤ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣ وارتشاف الضرب ١٧٦١/٤ .

(٤) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله ، ينظر الخصائص ٣٧٦/٢ والتمام لابن جنى ٢١١ والنهاية لابن الخباز ٩٣٣/٣ والمقرب ص ٢١٧ والأشمونى ٢٣٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٧/١ والارتشاف١٧٦١/٤ .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ١٧٦١/٤ .

٣ – الفصل بالمفعول به : جاء هذا الفصل فى الشعر للضرورة ، ومنه قول الشاعر[١]:

وإنِّى لأطوى الكشحَ من دون مَن طوى وأقطعُ بالخرق الهَبوعِ المُراجم

أراد : وأقطع الخرق بالهبوع المراجم[٢]، ففصل بالمفعول به، وهو "الخرق" بين حرف الجر، وهو "الباء" والمجرور، وهو "الهبوع" .

٤ – الفصل "بما" الزائدة : جاء الفصل "بما" الزائدة بين الجار والمجرور فى الاختيار، ذكره سيبويه فى قوله تعالى : (فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ)[٣] ، قال سيبويه : " فإنَّما جاء ، لأنَّه ليس لـ "ما" معنى سوى ما كان قبل أن تجئ إلاَّ التوكيد ، فمن ثم جاز ذلك إذ لم ترد به أكثر من هذا ، وكانا حرفين أحدهما فى الآخر عامل ، ولو كانا اسماً أو ظرفاً أو فعلاً لم يجز"[٤].

وهذا رأى أكثر النحويين بأنَّ "ما" زائدة للتوكيد ؛ وأنَّها فصلت بين حرف الجر والمجرور "نقضهم" وليس اسم نكرة، ونقضهم بدل منها كما زعم بعضهم قال أبو البركات الأنبارى : " ما" زائدة للتوكيد ، وزعم بعضهم أنَّها اسم نكرة، ونقضهم بدل منه، وليس بشئ ؛ لأنَّ إدخال "ما" وإخراجها واحد ، ولو كانت اسماً لوجب أن يزيد فى الكلام معنى لم يكن فيه قبل دخولها ، وإذا كان دخولها كخروجها ، فالأوْلى أن تكون حرفاً زائداً على ما ذهب إليه الأكثرون"[٥].

٥ – الفصل بجملة : قيل : من أقبح الفصل قول الشاعر[٦] :

وأسعدنه ربنا لا تشقه ولا على النار تسلط رقِه

---

(١) البيت من الطويل ، قائله : الفرزدق ، ينظر الدرر ٤/٢. وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٣٢/٢ والهمع ٣٧/٢ والارتشاف ١٧٦٢/٤

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٩٤/٣ والارتشاف ١٧٦٢/٤ .

(٣) من الآية ١٥٥ من سورة النساء ومن الآية ١٣ من سورة المائدة.

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ١٨/١.، ١٨١ .

(٥) ينظر البيان فى غريب اعراب القرآن للأنبارى ٢٧٣/١ .

(٦) من الرجز ، لم يعرف قائله ، ينظر ارتشاف الضرب ١٧٦٢/٤ .

أراد : ولا تسلط النار على رقه ، ففصل بين الجار، وهو "على"والمجرور ، وهو "رقِه"، بجملة "تسلط النار"[١] .

## الفصل بين المضاف والمضاف إليه

هذا هو النوع الثانى من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو ما حكم عليه النحويون بأنَّه قبيح ، ولا يجوز إلاَّ فى الضرورة الشعرية ، وهو ما كان ما فصل به أجنبياً عن المضاف ، قال سيبويه :"ولا يجوز : يا سارقَ الليلة أهلِ الدارإلاَّ فى شعركراهية أن يفصلوابين الجار والمجرور"[٢].

وقال ابن جنى : " كلما ازداد الجزءان اتصالاً قوى قبح الفصل بينهما"[٣].

وقد خصه ابن مالك بالضرورة وضعف الفصل فيه بالأجنبى عن المضاف فقال فى الألفية :

فصل يمين واضطراراً وجدا  بأجنبى أو بنعت أو ندا[٤]

وقال فى شرح التسهيل : " وإنما يحجر على من فصل بما لا يتعلق بالمضاف ... فمثل هذا ضعيف حقيق بألاَّ يجوز إلاَّ فى ضرورة لما فيه من الفصل بأجنبى"[٥].

وما جاء الفصل به فى الشعر للضرورة وقال عنه النحويون إنَّه قبيح يشمل ما يأتى :

١ – الفصل بالظرف : حكم النحويون على الفصل بالظرف بأنَّه قبيح إذا كان أجنبياً عن المضاف ، ومنه قول الشاعر[٦] :

كما خُطَّ الكتابُ بكف يوماً  يهوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ

---

(١) قاله أبو حيان ينظر ارتشاف الضرب ١٧٦٢/٤ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١٧٦/١، ١٧٧ .

(٣) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٧٢/٢ .

(٤) ينظر شرح ألفية ابن مالك للأشمونى ٢٧٧/٢ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٣ .

(٦) البيت من الوافر، قائله : أبو حية النميرى ، ينظر الكتاب ١٧٩/١ والمقتضب ٣٧٧/٤ وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢١٨/٢ والأصول ٢٢٧/٢ والأمالى الشجرية ٢٥/٢. والإنصاف ٤٣٢/٢ والخزانة ٢٥٣/٢ والعينى ٤٧/٣. والدرر ٦٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٤/٢ والخصائص ٣٨٤/٢ ورصف المبانى ٦٥، والنكت الحسان ٣١١ والأشمونى ٢٧٨/٢ والهمع ٥٢/٢ .

فصل بين المضاف وهو "كف" والمضاف إليه، وهو "يهودى" بالظرف وهو "يوماً" وهو أجنبى عن المضاف، قال ابن مالك عن هذا الفصل : " إنَّه ضعيف حقيق بألاَّ يجوز إلاَّ فى الضرورة لما فيه من الفصل بأجنبى"(١).

ومما جاء فى الشعر أيضاً من الفصل بالظرف الأجنبى عن المضاف قول الشاعر(٢) :

لمَّا رأيت ساتيدما استعبرتْ  للهِ درُّ اليوم مَن لامَهَا

ففصل بين المضاف ، وهو "در" والمضاف إليه، وهو "مَن لامها" بالظرف وهو "اليوم" قال سيبويه عن هذا الفصل فى الشعر : " وهذا لا يكون فيه إلاَّ هذا ؛ لأنَّه ليس فى معنى فعل ، ولا اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل"(٣).

ومعنى كلام سيبويه أنَّه ليس فى معنى فعل ، ولا اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل أنَّ المضاف لو كان مصدراً ،أواسم فاعل يجرى مجرى الفعل كان يمكن أن يضاف إلى الظرف وتكون الإضافة فى معنى "فى" ثم ينصب الاسم الذى بعد الظرف على أنَّه مفعول به للاسم العامل عمل الفعل، فالفرق أنَّ الاسم الذى يعمل عمل الفعل يمكن معه إضافته إلى الظرف ، ويمكن أن ينصب الاسم الذى بعد الظرف على المفعولية ، أمَّا الاسم الجامد غير العامل عمل الفعل،فلا يمكن فيه واحد من هذين الأمرين، فلم يبق إلاَّ احتمال الضرورة بأن ينصب الظرف ويجر ما بعده بالإضافة، ويكون الظرف فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه(٤).

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٣ .

(٢) البيت من السريع ، قائله : عمرو بن قميئة ، ينظر ديوانه ص ٦٢ والكتاب ١٧٨/١ والخزانة ٢٤٧/٢، ساتيد ما : جبل بين ميا فارقين وسعرت ، استعبرت : بكت من وحشة الغربة ولبعدها عن أراضى أهلها.

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١٧٩/١ .

(٤) ينظر حاشية عدة السالك إلى أوضح المسالك ١٥/٣.، ١٥١

٢ – الفصل بالجار والمجرور : إذا كان الجار والمجرور غير متعلق بالمضاف فقد حكم النحويون على الفصل به بأنَّه قبيح أيضاًولايجوزإلاَّ في الشعر للضرورة قال سيبويه : " ومما جاء مفصولاً بينه وبين المجرور قول ذى الرمة[١] :

كأنَّ أصوات من إيغالهنَّ بنا  أواخرِ الميس أصواتُ الفراريج

فهذا قبيح "[٢].

ففصل بين المضاف ،وهو"أصوات"والمضاف إليه، وهو "أواخر" بالجار والمجرور الأجنبى عن المضاف،وهو"من إيغالهن بنا" ، ومنه أيضاً قول الشاعر[٣] :

هما أخوا فى الحربِ مَن لا أخالَه  إذا خافَ يوماً نبوة فدعاهما

فصل بين المضاف ، وهو "أخو" والمضاف إليه، وهو "من لا أخاله" بالجار والمجرور وهو "فى الحرب".

٣ – الفصل بالنداء : ورد فى الشعر للضرورة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء ، ومنه قول الشاعر [٤]:

وفاقُ كعبُ بجيرٍ منقذٌ لك مِن  تعجيلِ تهلكةٍ والخلدِ فى سقرِ

---

(١) والبيت من البسيط، ينظر ديوان ذى الرمة ص ٧٦ والكتاب ١٧٩/١ والإنصاف ٢٥١ والخزانة ١١٩/٢ وابن يعيش ٧٧/٣ والحماسة بشرح المرزوقى ١٠٨٣ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١٧٨/١، ١٨. .

(٣) البيت من الطويل ، وهو منسوب لدرنا بنت عبعبة من بنى قيس بن ثعلبة ، ينظر الكتاب ١٨/١. والنوادر لأبى زيد ٣٦٥ والإفصاح ١٢٩ وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢١٨/٢ والخصائص ٣٨٤/٢ وابن يعيش ١٩/٣، ٢١ والدرر ٦٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٥/٢ والإفصاح ١٢٩ وشرح الكافية الشافية ٤٠٦/١، ٩٨/٢. وشرح الحماسة للمرزوقى ١٠٨٣/٣ والبحر المحيط ٣٣٢/١، والمساعد ٣٦٩/٢ وضرورة الشعر للسيرافى ١٨. والنكت الحسان ٣١١ والمطالع السعيدة ٤٣٤ والارتشاف ١٨٤٣/٤ .

(٤) البيت من البسيط ، قائله : بجير بن زهير بن أبى سلمى وبجير، وكعب ابنا زهير بن أبى سلمى ينظر العينى ٤٨٩/٣ والدرر ٦٧/٢ والمساعد ٣٧١/٢ والأشمونى ٢٧٩/٢ والارتشاف ١٨٤٤/٤ والهمع ٥٣/٢. وشرح الألفية لابن عقيل ٨١/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٥/٣ .

أراد : وفاق بجير يا كعب ، ففصل بين المضاف ، وهو "وفاق" والمضاف إليه ، وهو " بجير" بالنداء ، وهو "كعب" وحذف منه حرف النداء أى : يا كعب ، وهو أجنبى عن المضاف [١].

ومنه أيضاً قول الشاعر [٢] :

كأنَّ بِرذوْن أبا عصام  زيدٍ حمارٌ دقَّ باللجامِ

التقدير: كأن برذون زيد يا أبا عصام، ففصل بين المضاف، وهو "برزون" والمضاف إليه، وهو "زيد" بالنداء وهو"أبا عصام" وحذف منه حرف النداء أى : يا أبا عصام [٣].

٤ – الفصل بالفعل الملغى : مما جاء الفصل به بين المضاف والمضاف إليه الفعل الملغى، ومنه قول الشاعر [٤]:

ألا يا صاحبىّ قفا المهارَى  نُسائل عن بثينة أينْ سارا

بأىِّ تراهم الأرضين حلُّوا  أألدَّبران أم عَسَفُوا الكِفارا

أراد : بأى الأرضين تراهم حلُّوا، ففصل ب"تراهم" وهو فعل ملغى بين المضاف وهو "أى" والمضاف إليه، وهو "الأرضين" [٥]، وهذا للضرورة للفصل بالفعل الأجنبى عن المضاف.

وقد جاء الفصل بالفعل الماضى فى قول الشاعر[٦] :

فأصبحتْ بعد خطَّ بهجتها  كأنَّ قفراً رُسُومَها قلما

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٥/٣ والارتشاف ١٨٤٥/٤

(٢) البيت من الرجز، لم يعرف قائله ، ينظر أوضح المسالك لابن هشام١٦٥/٣ .

(٣) ينظر أوضح المسالك لابن هشام ١٦٥/٣ .

(٤) البيتان من الوافر، أنشدهما ابن السكيت، ينظر العينى ٣٩/٣.، ٣٩١ والدرر ٦٨/٢ والهمع ٥٣/٢ والمساعد ٣٧٢/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/٣ وشفاء العليل ٧٢٧/٢ والارتشاف ١٨٤٥/٤ والأشمونى ٢٧٩/٢ .

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/٣ .

(٦) البيت من المنسرح ، قائله : ذو الرمة ينظر ديوانه ١٩.٩/٣ والخزانة ٤١٨/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٦.٩/٤ والفصول الخمسون لابن معط ٢٧٦ والإنصاف ٤٣١/٢ والارتشاف ٢٤٣٤/٥ والخصائص ٣٧٤/٢ .

قال ابن جنى : " أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خطَّ رسومها، ففصل بين المضاف الذى هو "بعد" والمضاف إليه الذى هُو "بهجتها" بالفعل "خطَّ"[١].

٥ – الفصل بالفاعل : الفصل بالفاعل مطلقاً سواء تعلق بالمضاف أو لم يتعلق بالمضاف ضعيف وقبيح ولا يجوز إلاَّ فى الضرورة ، ومن الفصل بالفاعل المتعلق بالمضاف قول الشاعر[٢] :

ترى أسهُماً للموت تُصمى ولا تُنمى ولا ترعوى عن نقضِ أهواؤنا العزمِ

أراد : ولا ترعوى عن أن ينقض أهواؤنا العزم، ففصل "بأهوائنا" وهو فاعل النقض وبين المفعول المضاف إليه، وهو "العزم"[٣]، والفاعل متعلق بالمضاف، لأنَّه فاعل له.

ومن الفصل بالفاعل المرفوع بالمضاف أيضاً قول الشاعر[٤] :

ما إن عرفنا للهوى من طِبِّ ولا جهلْنا قهرَ وجدٌ صبِّ

فصل بين المضاف ، وهو "قهر" والمضاف إليه ، وهو "صب" بالفاعل المرفوع بالمضاف وهو "وجد".

ومثال الفصل بالفاعل المتعلق بغير المضاف قول الشاعر[٥] :

أنجبَ أيامَ والداهُ بِهِ إذ نجلاهُ فنعم ما نَجَلا

أراد : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ، ففصل بين المضاف وهو "أيام" والمضاف إليه، وهو "إذ" بفاعل غير متعلق بالمضاف وهو "والداه" ، ولا عمل لـ "أيام" فيه[٦].

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ٣٧٤/٢ .

(٢) البيت من الطويل، لم يعرف قائله ، ينظر العينى ٤٨٨/٣ والأشمونى ٢٧٩/٢ وشفاء العليل ٧٢٦/٢ والارتشاف ١٨٤٤/٤، وتصمى : تقتل وأنت تراه ، تنمى: تصيب ثم تغيب عنك.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/٣ .

(٤) البيت من الرجز، لم يعرف قائله ، ينظر العينى ٤٨٣/٣ والدرر ٦٧/٢ والمساعد ٣٧/٢. والأشمونى ٢٠٩/٢ وأوضح المسالك ١٦١/٣ .

(٥) البيت من المنسرح ، قائله : الأعشى ، ينظر ديوانه ص ٢٣٥ والعينى ٤٧٧/٣ والدرر ٦٧/٢ والأشمونى ٢٠٨/٢ والتصريح ٥٨/٢ وأوضح المسالك ١٥٧/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/٣ .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/٣ .

٦ – الفصل بالمفعول به : من الفصل القبيح الفصل بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه، والمفعول به متعلق بغير المضاف مثل قول الشاعر[١] :

تسقى امتياحاً ندى المسواك ريقتها  كما تضمَّن ماء المُزنة الرَّصفُ

أراد : تسقى ندى ريقتها المسواكَ ، ففصل بين المضاف ، وهو "ندى" ، والمضاف إليه ، وهو "ريقتها" بالمفعول به للفعل السابق "تسقى" وهو "المسواك" فقيل : بأنَّه ضعيف وخاص بالضرورة لما فيه من الفصل بمفعول به متعلق بغير المضاف[٢].

٧ – الفصل بالمفعول من أجله : مثاله قول الشاعر[٣] :

معاودُ جُرأةً وقتِ الهوادى  أشمُّ كأنَّهُ رجلٌ عبوس

فصل بين المضاف ، وهو "معاود" والمضاف إليه، وهو "وقت" بالمفعول من أجله، وهو "جرأة"[٤] .

٨ – الفصل بالنعت : من الفصل بالنعت بين المضاف والمضاف إليه للضرورة، وحكم عليه النحويون بأنَّه قبيحْ قول الشاعر[٥] :

نجوتُ وقد بلَّ المُرادى سيفَهُ  مِن ابن أبى شيخِ الأباطحِ طالبِ

أراد : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح ، ففصل بين المضاف، وهو "أبى" والمضاف إليه وهو " طالب " بالنعت وهو " شيخ الأباطح " ، ومثله أيضاً قول الشاعر[٦]:

ولئن حلفتُ على يديكَ لأحلفنَّ  بيمينٍ أصدق من يمينك مُقسِم

---

(١) البيت من البسيط ، قائله : جرير، ينظر ديوانه ٢٩٨. والدرر ٦٦/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/٣ ، والمساعد ٣٦٩/٢ وشرح الكافية الشافية ٩٨٨/٢ والارتشاف ١٨٤٣/٤ والأشمونى ٢٧٧/٢ وأوضح المسالك ١٥٨/٣ والمطالع السعيدة ٤٣٤ وشفاء العليل ٧٢٥/٢ والتصريح ٥٨/٢ والهمع ٥٢/٢ ومعجم شواهد العربية ٣٣٧/١ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٣ والارتشاف ١٨٤٣/٤

(٣) البيت من الوافر، قائله : أبو زيد الطائى، ينظر ديوانه ٩٨ والدرر ٦٨/٢ والمقتضب ٤١٨/٤، ٤١٩ والأشمونى ٢٧٧/٢، والارتشاف١٨٤٥/٤ والهمع ٥٣/٢ .

(٤) ينظر الارتشاف ١٨٤٥/٤ .

(٥) البيت من الطويل ، نسب لمعاوية بن أبى سفيان، ينظر العينى ٤٧٨/٣ والدرر ٦٧/٢ والتصريح ٥٩/٢ والأشمونى ١٩/٢. والارتشاف ١٨٤٤/١ وأوضح المسالك ١٦٤/٣ .

(٦) البيت من الكامل ، قائله : الفرزدق ، ينظر العينى والأشمونى ٢.٨/.٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٥/٣ .

أراد : بيمين مقسم أصدق من يمينك ، ففصل بين المضاف ، وهو "يمين" والمضاف إليه ، وهو "مقسم" بالنعت وهو "أصدق"[١].

ومثله أيضاً قول الشاعر [٢]:

أديتُ وما دينى عليكم بمعزمٍ ولكن على الشُّمِّ الجلاد القراوح

على كلِّ خَوَّار كأنَّ عماده طُلين بقارٍ أو بحمَّأةِ مائح

لها حامل أرعى بريةَ كُلَّما تناول كفاه اليسار الجوانح

أراد : أرعى الجوانح ، ففصل بجملة النعت بين المضاف والمضاف إليه، لأنَّها فى حكم نعت مفرد[٣].

٩ – الفصل بحرف العطف والمعطوف : ستشهد به سيبويه ، وحكم بأنَّ الفصل به قبيح فقال : ومما جاء مفصولاً بينه وبين المجرور قول الأعشى[٤] :

ولا نُقاتلُ بالعص ىِّ ولا نرمى بالحجارْ

إلا عُلالةَ أو بدا هةَ قارحٍ نهد الجُزارْ

فهذا قبيح[٥]" والفصل فى هذا البيت بين المضاف وهو "علالة" والمضاف إليه وهو "قارح" بحرف العطف، والمعطوف ، وهو "أو بداهة".

هذه هى الأشياء التى فُصل بها بين المضاف والمضاف إليه ، وحكم عليها النحويون بالقبح ، وبأنَّها لا يجوز الفصل بها إلاَّ فى الشعر للضرورة ؛ لأنَّها أجنبية عن المضاف[٦].

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٥/٣، ٢٧٦ .

(٢) الأبيات من الطويل، قائلها : سويد بن الصامت ينظر ابن يعيش ٧/٥. واللسان (قرح) ،(جلد) ، (خور) وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/٣ .

ونخلة قرواح : ملساء جرداء طويلة والشم الجلاد : النخل الطوال، وخور : غزير الحمل ، قار : القار والقير : الزفت، حمأة : طين أسود متغير الرائحة فى قعر البئر قليلة الماء المائح : الذى يسقى منه .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/٣ .

(٤) البيتان من بحر مجروء الكامل ، ينظر ديوان الأعشى ص ١١٥، ١١٦ والعينى ٤٥٣/٣ وابن يعيش ٢٢/٣ .

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ١٧٩/١ ، ١٨. .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٥/٣ .

## الفصل بين فعلى التعجب والمتعجب منه

فعل التعجب والمتعجب منه متلازمان ، فيجب وصل المعمول بعامله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ، ولا فصل ، لضعف فعل التعجب.

رأى النحويين فى الفصل بين فعلى التعجب والمتعجب منه :

عند أكثر النحويين الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه قبيح ، وذلك إذا فصل بما لم يتعلق بفعل التعجب فلا يجوز : لقيته فما أحسن أمس زيداً ؛ لأنَّ الظرف هنا فصل بين فعل التعجب والمتعجب منه ، وهو متعلق "بلقيت"[١].

وأيضاً يقبح إذا فصل بما يتعلق بفعل التعجب وكان غير ظرف ، ولا جار ومجرور ، فيقبح عندهم نحو : ما أحسن قائماً زيداً ، ففصل بين فعل التعجب ، والمتعجب منه بغير الظرف والمجرور ، وهو " قائماً " ، لأنَّ ذلك نوع تصرف فى عَلَم التعجب[٢] ، وإن كان بين الفعل والفضلة[٣].

قال الرضى : " وأمَّا الفصل بين الفعلين ، والمتعجب منه ، فإن لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقاً للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالأجنبى"[٤].

وذهب بعض النحويين إلى منع الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والمجرور وغيرهما، ولم يحكموا عليه بالقبح ، ومن هؤلاء الأخفش[٥]، والمبرد فى أحد قوليه[٦]، وأكثر البصريين ، واختاره الزمخشرى[٧]، ونسبه الصيمرى إلى سيبويه[٨].

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى ٣.٩/٢ .

(٢) أى : فى اللفظ المختص بالتعجب كاختصاص العلم بمسماه.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضى ٣.٩/٢ .

(٤) ينظر شرح الكافية للرضى ٣.٩/٢ .

(٥) ينظر رأى الأخفش فى المساعد ١٥٧/٢ .

(٦) ينظر المقتضب للمبرد ١٧٨/٤ .

(٧) ينظر المفصل للزمخشرى ص ٢١٧ .

(٨) ينظر التبصرة للصيمرى ص ٢٦٨ .

## الفصل بين أداة الجزم والفعل المضارع

عوامل الجزم التى تجزم الفعل المضارع ، وهى : لام الأمر، و"لا" التى للنهى ، ولم ، ولمَّا ، وهى تجزم فعلاً واحداً، وما يجزم فعلين هو : إنْ الشرطية وما ضمن معناها.

وإنَّما عملت الجزم ؛ لأنَّها اختصت بالأفعال ولازمتها، وكل ما لازم شيئاً أثر فيه غالباً، فعملت فيها، لأنَّه أنسب[١].

رأى النحويين فى الفصل بين أداة الجزم والفعل :

حكم النحويون على الفصل بين أداة الجزم والفعل بأنَّه قبيح، ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الحروف التى تجر وبين الأسماء بالأفعال ؛ لأنَّ الجزم نظير الجر

قال سيبويه : " ومما لا تقدم فيه الأسماء الفعل الحروف العوامل فى الأفعال الجازمة، وتلك : لم، ولمَّا، و"لا" التى تجزم الفعل فى النهى ، واللام التى تجزم فى الأمر، ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تقول : لم زيد يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشئ كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التى تجر وبين الأسماء بالأفعال؛ لأنَّ الجزم نظير الجر".[٢].

وقال سيبويه أيضاً : "وصار الفصل فى الجزم والنصب أقبح منه فى الجر، لقلة ما يعمل فى الأفعال ، وكثرة ما يعمل فى الأسماء"[٣].

وأجاز الكسائى الفصل بين "مَن" الشرطية، والفعل بالعطف على "مَن"، وبالتأكيد، ومنع ذلك البصريون والفراء[٤].

قيل : وأجاز الفراء الفصل بين "لم" ومجزومها "بإنْ" الشرطية ، فأجاز : لم إنْ تزرنى أزرْك ، تجزم "بلم" ، فتكون قد فصلت بين "لم" ومعمولها بالشرط ، أو تجزم على جواب الشرط[٥].

وقد أجاز بعض النحويين الفصل بين الجازم والفعل فى الشعر على قبح لشبه الجازم بالجار، قال ابن جنى : " وقد شبه الجازم بالجار ففصل بينهما، كما فصل بين الجار والمجرور"[٦].

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤/٥٧ .
(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٣ /١١١
(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/١١١ .
(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/١١١ .
(٥) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٤/١٨٦. .
(٦) ينظر الخصائص لابن جنى ٢/٣٨٨، ٣٨٩ .

وقد منع أبو حيان الفصل بين الجازم والفعل فقال : " ولا يجوز الفصل بين لام الأمر، وما عملت فيه ، لا بمعمول الفعل ، ولا بغيره"[١].

ولا يفصل بين "لا" الطلبية ومعمولها إلاَّ إن كان بالظرف مثل : لا اليوم تضربْ زيداً ، فقيل : يجوز فى قليل من الكلام ، وقيل : يختص بالضرورة[٢].

ومما جاء من الفصل بين "لم" والفعل فى الشعر للضرورة قول الشاعر [٣]:

فأضحتْ مغانيها قفاراً رُسومُها كأن لم سوى أهلٍ مِن الوحشِ تؤهلْ

أراد : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش ، ففصل بين "لم" ومجزومها "تؤهل" بقوله : سوى أهل من الوحش، وهذا الفصل للضرورة[٤].

ومما جاء فيه الفصل بين "لا" الطلبية ومجزومها بمعمول مجزومها للضرورة قول الشاعر[٥] :

وقالوا أخانا لا تخشعْ لظالمٍ عزيزٍ ولا ذا حق قومك تظلمْ

أراد : ولا تظلم ذا حق قومك[٦]، ففصل بين "لا" الطلبية والفعل "تظلم"، بمعمولْ الفعل.

ومما جاء الفصل فيه للضرورة الشعرية بين أداة الشرط غير "إنْ" والفعل بالاسم قول الشاعر[٧] :

صعدةٌ نابتةٌ فى جائرٍ أينما الريحُ تميلها تملْ

---

(١) ينظر الارتشاف ١٨٥٧/٤ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٨٥٧/٤ .

(٣) البيت من الطويل ، قائله : ذو الرمة، ينظر ديوانه ص ٧٢، والعينى ٤٤٥/٤ والخصائص ٣٨٩/٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٣ والمساعد ١٣١/٣ والأشمونى ٥/٤ والدرر ٧١/٢ .

(٤) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٤ .

(٥) البيت من الطويل ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٧٨/٣ والدرر ٧١/٢ والأشمونى ٣/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٤ .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٤ .

(٧) البيت من الرمل، وهو منسوب لكعب بن جعيل، ينظر الكتاب ١١٣/٣ والمقتضب ٧٣/٢، والأصول فى النحو ٢٣٣/٢، والخزانة ٤٧/٣ ، ٤٨ والدرر ٧٦/٢، والإنصاف ٦/٨ والتنبيه لابن برى ٣٢/٢، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٩٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧/١.، ١٩٩/٢ والبحر المحيط ٥٠٢/٥ وشفاء العليل ٩٥٥/٣ وابن يعيش ١/٩. والهمع ٧٦/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٤ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٩٩/٣ والأشمونى ١/٤.

## الفصل بين العدد وتمييزه

تمييز العدد هو الاسم الرافع للإبهام ، فلا يتضح العدد إلاَّ بتمييز، فإذا قلت : عندى ثلاثون ، أو أربعون ، لا يعرف ماذا تعنى إلاَّ إذا ذكرت التمييز وقلت : رجلاً ، أو غلاماً ، أو فرساً ، وهكذا ، لذا كان العدد وتمييزه أشد تلازماً ، وحكم النحويون على أن الفصل بين العدد وتمييزه قبيح حتى لو كان بالظرف ، أو المجرور، قال سيبويه فى الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور: " وذلك أنَّ قولك : العشرون لك درهماً فيها قبيح"[١].

وقال سيبويه فى الفصل بين العدد وتمييزه بالظرف : "ولو قال : أتاك ثلاثون اليوم درهماً ، كان قبيحاً فى الكلام ، لأنَّه لا يقوى قوة الفاعل"[٢].

وقال النحويون : لا يفصل بين العدد وتمييزه إلاَّ فى الضرورة الشعرية ، ومما جاء من الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة قول الشاعر[٣] :

فى خمس عشرةَ من جُمادى ليلةً  لا أَستطيعُ على الفِراش رُقادى

ففصل بين العدد ، وهو "خمس عشرة" وتمييزه ، وهو "ليلة" بالجار والمجرور وهو " من جمادى" .

ومن الفصل بالجار والمجرور أيضاً قول الشاعر[٤] :

فأشهدُ عند اللهِ أنْ قد رأيتُها  وعشرون منها إصبعاً من ورائيا

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٥٨/٢ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١٥٨/٢ .

(٣) البيت من البسيط ، قائله : جرير، ينظر ديوانه ص ٩٤ والمقتضب ٥٦/٣ والدرر ٢١/١. وشرح الكافية لابن الخباز ص ٨٦١ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥/٢ والمطالع السعيدة ٣٦٩ والهمع ١٥٧/١ والارتشاف ٧٤٤/٢ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو منسوب لسحيم عبد بنى الحسحاس، ينظر ابن يعيش ١٣/٤. والدرر ٢١/١. والبحر المحيط ١٩٩/١ والهمع ٢٥٤/١ والارتشاف ٧٤٢/٢ .

ففصل بين العدد، وهو "عشرون" وتميزه ، وهو "إصبعاً" بالجار والمجرور، وهو "منها" ومن الفصل بالجار والمجرور أيضاً قول الشاعر[١] :

على أنَّنى بعد ما قد مَضى ثلاثون للهجر حولاً كميلا

ففصل بين العدد "ثلاثون" وتمييزه "حولاً" بالجار والمجرور، وهو "للهجر".

## الفصل بين "كم" ومميزها

"كم" اسم لعدد مبهم ، يفتقر إلى مميز ، وهو نوعان : استفهامية ، وخبرية ، واحتياجها إلى مميز يفسرها كاحتياج العدد إلى تمييز ، ولا يجوز الفصل بين "كم" ومميزها إلاَّ على قبح فى الضرورة الشعرية ، وقد جعله سيبويه كالفصل بين الجار والمجرور فقال : " وإذا فصلت بين "كم"، وبين الاسم، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن[٢]، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنَّه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنَّ المجرور داخل فى الجار فصارا كأنَّهما كلمة واحدة"[٣].

وقد خص سيبويه الفصل بالشعر للضرورة فقال : " وقد يجوز فى الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز على قول الشاعر[٤]:

---

(١) البيت من المتقارب ، قائله : العباس بن مرداس ، ينظر ديوانه ص ١٣٦ والكتاب ١٥٨/٢ والمقتضب ٥٥/٣ والأصول ٣١٦/١ ومجالس ثعلب ٢٤/٢ والإنصاف ٣٠٨/١ والتبصرة للصيمرى ٣٢٢/١ والمسائل الحلبيات ٢٥٨ والإيضاح العضدى ٢٢٤ والمقتصد ٧٤٨/٢ وابن يعيش ١٣/٤. والبحر المحيط ١٩٩/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥/٢ والمغنى ٥٧٢/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٤١٩/٢ وشرح الكافية الشافية ١٧٠٦/٤ والأشمونى ٧١/٤ وشرح اللمع لابن برهان ٤٣١/٢ وارتشاف الضرب ٢٤٣/٥. والخزانة ٢٢٩/٣ .

(٢) أى : الاستفهامية أو الخبرية .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١٦٤/٢ .

(٤) البيت من الرمل، وهو منسوب لأنس بن زنيم فى الدرر ٢١٢/١، ٢٠٦/٢، والخزانة ٤٦٨/٦ ومنسوب لأبى الأسود فى كشف المشكل ٧٦/٢، وبلا نسبة فى الكتاب ١٦٧/٢ وينظر المقتضب ٦١/٣ والأصول ٣٢/١. وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٢/١، ٦٦/٣ والإنصاف ٣٠٣/١ والمسائل المنثورة ٧٨ وشرح أبيات الجمل لابن سيده ص ١٢١ والتبصرة والتذكرة ٣٢٤/١ وابن يعيش ١٣٢/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨/٢ والمقرب ٣٤١/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢ وشرح الكافية ٧٠٩/٤ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٤٤ وحاشية الخضرى ١٤١/٢ والأشمونى ٨٢/٤ والهمع ٢٥٥/١ .

كم بجودٍ مُقرفٍ نال العلى وكريمٍ بُخلُهُ قد وَضعَه[١]

بينما أجازه المبرد فى الاختيار، ولم يقل بقبحة ، فيجوز عنده الفصل بالظرف والجار والمجرور، قال : " يجوز لك فى "كم" أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف فتقول : كم لك غلاماً ؟وكم عندك جارية ، وإنَّما جاز ذلك فيها ؛ لأنَّه جعل عوضاً لما منعته من التمكن"[٢].

وقد أجاز ابن عصفور الفصل بين "كم" الاستفهامية ، ومميزها بالظرف والمجرور فى السعة ومنعه فى "كم" الخبرية ، وخصه بالضرورة فقال : " ويجوز الفصل بين تمييز "كم" الاستفهامية و"كم" بالظرف والمجرور نحوقولك : كم فى الدار رجلاً ، ولا يجوز الفصل بين تمييز "كم" الخبرية ، وبين"كم" إلاَّ فى ضرورة الشعر، لأنَّه موضع قد ألفت فيه الضرائر دليل ذلك قوله[٣] :

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى وكريمٍ بخله قد وَضعَه[٤]

قيل: ففصل بين"كم" وما أضيف إليه المجرور بالجار والمجرور،وذلك مما يختص بجوازه الشعر،ولم يضطر إلى ذلك، إذ قد يزول الفصل بينهما برفع "مقرف" أو نصبه[٥].

وعند أبى حيان الأحسن أن لا يفصل بين تمييز "كم" الاستفهامية "وكم" ويجوز الفصل بالظرف والمجرور قال أبو حيان : " والأحسن أن لا يفصل بينه وبينها، ويجوز الفصل فتقول : كم مالك درهماً، والفصل بالظرف والمجرور أكثر، وقد يفصل بالخبر،وبالجملة العاملة فتقول:كم مالك درهماً،وكم ضربت رجلاً"[٦].

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٦٦/٢، ١٦٧ .

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ٥٥/٣ .

(٣) البيت سبق تخريجه.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩/٢ ،٥٤٩ والمقرب ٣٤١/٢

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٢٣٧٧/٥

(٦) ينظر الارتشاف ٧٧٧/٢ .

ومما جاء من الفصل بين "كم" الخبرية ، وتمييزها فى الشعر للضرورة قول الشاعر [١]:

كم نالنى منهم فضلاً على عدمٍ إذ لا أكادُ من الإقتار أحتملُ

فصل بين"كم" الخبرية وتمييزها "فضلاً" بجملة "نالنى منهم" وقد نصب تمييز "كم" الخبرية،وهو فى الأصل مجرور، للفصل بينه وبين "كم[٢]"للضرورة ومن الفصل بين"كم" الخبرية ومميزها أيضاً بالظرف،والجار والمجرور قول الشاعر[٣] :

تؤمُّ سناناً وكم دونه من الأرض مُحدوداً غارُها

ففصل بين "كم" الخبرية ،ومميزها"محدوداً" بالظرف والجار والمجرور وهو قوله : "دونه من الأرض" ونصب التمييز ، وقد جاء تمييز "كم" الخبرية مجروراً مع الفصل بالجار والمجرور ، ومنه قول الشاعر [٤]:

كم فيها ملكٍ أغرَّ وسوقةٍ حكمٍ بأردية المكارمِ مُحتبى

فقد فصل بين "كم" الخبرية ، ومميزها "ملك" بالجار والمجرور وهو "فيهم" وجاء التمييز مجروراً .

---

(١) البيت من البسيط ، قائله : القطامى ، ينظر ديوانه ص ٣. والكتاب ١٦٥/٢ والمقتضب ٦/٣. والتبصرة والتذكرة ٣٢٣/١ وأمالى ابن الحاجب ١٠٤/٢ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٣. واللمع لابن جنى ص٢٢٧ والإنصاف ٣٠٥ وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣. والخزانة ٤٦٩/٦، ٤٧٧ ، ٤٧٨، ٤٨١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٢. وشرح الكافية الشافية ١٧١/٤. والمساعد ١١١/٢ وشفاء العليل ٥٨/٢. والأشمونى ٨٢/٤ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٧٨١/٢ .

(٣) البيت من المتقارب ، نسبه سيبويه إلى زهير وليس فى ديوانه ينظر الكتاب ١٦٤/٢، ١٦٥ ونسب إلى كعب بن زهير وليس فى ديوانه ينظر العينى ٤٩١/٤ والتبصرة ٣٢٣/١ وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١، والإنصاف ٣٠٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢ والأشمونى ٨٤/٤ واللسان (غور).

(٤) البيت من الكامل ، وهو من الخمسين التى لم يعرف قائلها فى كتاب سيبويه ١٦٧/٢ والأغر، المشهور، والسوقة، : بالضم الرعية، ولاحتباء: أن ينتطق بردائه أو حمائل سيفه .

وقد أجاز سيبويه فى تمييز الخبرية المفصول بينه وبين "كم" الرفع والنصب والجر فقال : " وقد يجوز فى الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز ...."[١] .

وقال أيضاً : "الجر والرفع والنصب على ما فسرناه"[٢].

وقال ابن مالك : " لو كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً لجاز النصب والجر، إلاَّ أنَّ الجر مخصوص بالشعر"[٣].

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١٦٦/٢، ١٦٧ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١٦٧/٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢ .

## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد :

فقد انتهيت بحمد الله وتوفيقه من هذا البحث اللغوى، وموضوعه : الحكم النحوى فى الفصل بين الشيئين المتلازمين.

وكان أهم ما توصلت إليه من نتائج من هذا البحث تتلخص فيما يأتى :

١ – أنَّ الفصل بين المتلازمين ، ورد استعماله كثيراً فى كلام العرب شعره ونثره ، وفى أفصح الكلام ، فى الاختيار وفى الضرورة .

٢ – أنَّ النحويين قد عبروا كثيراً عمَّا يقع بين المتلازمين بالفصل ، وقد عبروا عنه أحياناً بالاعتراض بين شيئين ، وأحياناً بالحاجز .

٣ – أنَّ الفصل بين المتلازمين يكون متوسطاً بين الجزأين متعلقاً بأحد الجزأين – أى ليس أجنبياً – أو غير متعلق بأحد الجزأين كالفصل بأجنبى عن الجزأين.

٤ – أنَّ الفصل فى أنواع الكلام يكون بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض المقتضى كلٌّ للآخر، كالفعل والفاعل، أو المبتدأ و الخبر، أوالمضاف والمضاف إليه ، وغير ذلك .

٥ – أنَّ الفصل يكون بين جزأين مفردين كالفصل بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل، وليس بين جملتين.

٦ – أنَّ الفصل أو الاعتراض استعملته العرب فى الكلام لفائدة ، وهى إفادة الكلام تقوية وتسديداً وتحسيناً ، وأنَّه يدل على فصاحة المتكلم وقوة نَفَسِه.

٧ – أنَّ أكثر ما يفصل به بين الجزأين المتلازمين يكون بالظرف ، أو بالجار والمجرور ، لأنَّه يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما، وقد يكون فيما يكثر دوره فى الكلام كالقسم ، أو النداء ، أو المفعول ، أو الفعل الملغى ، وغير ذلك مما سبق بيانه .

٨ – أنَّ الفصل بين المتلازمين يكون جائزاً ، وهذا ما ورد استعماله كثيراً فى الاختيار وفى الشعر، وهو ما فصل به وليس بأجنبى عن أحد الجزأين .

٩ – أنَّ الفصل بين المتلازميين يكون قبيحاً متأوَّلاً ، وهو ما فصل فيه بأجنبى عن أحد الجزأين ، فإنَّ الفصل به قبيح وأكثر ما يأتى منه فى الشعر للضرورة الشعرية ، ويكون بين شيئين أشد تلازماً كالجار والمجرور، أو قد والفعل ، أو بعض أجزاء الصلة وبعض.

١٠ – أنَّ النحويين اختلفوا فى قليل من مواضع الفصل بين مَن حكم عليه بأنَّه جائز أو قبيح ، فقد يكون عند بعضهم جائزاً ، ويكون عند آخرين قبيحاً ، والعكس .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

# المصادر والمراجع

١ – القرآن الكريم.

٢ – إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطى – تحقيق د/ شعبان محمد اسماعيل – القاهرة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.

٣ – أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد القاهرة ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣ م.

٤ – إرتشاف الضرب لأبى حيان تحقيق د/ رجب عثمان محمد ط أولى مطبعة المدنى – القاهرة ١٩٩٨م – ١٤١٨هـ .

٥ – الأشباه والنظائر للسيوطى مراجعة فايز ترحينى – القاهرة ١٤٠٤هـ – ١٩٩٨م

٦ – الاشتقاق لابن دريد تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – القاهرة ١٩٥٨م.

٧ – الإصباح فى شرح الاقتراح للسيوطى د/ محمود فجال ط دار القلم – دمشق .

٨ – إصلاح الخلل الواقع فى الجمل لابن السيد البطليوسى تحقيق د/ حمزة عبد الله النشرتى – الرياضى ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م.

٩ – إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق / أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون القاهرة ١٩٤٩ .

١٠ – الأصول فى النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتيلى – الأردن ١٩٨٥م ١٤٠٥ هـ .

١١ – الأضداد لابن الأنبارى تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – الكويت ١٩٩٦م

١٢ – إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ط القاهرة – بدون تاريخ.

١٣ – إعراب القرآن للنحاس تحقيق د / زهير غازى زاهد – ط القاهرة ١٩٨٥م ١٤٠٥ هـ .

١٤ – الأغفال للفارسى تحقيق/ محمد حسن محمد اسماعيل رسالة ماجستير جامعة عين شمس ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤م .

١٥ – الإفصاح للفارسى تحقيق/ سعيد الأفغانى ١٩٧٤م ١٣٩٤هـ.

١٦ – الأفعال للسرقسطى تحقيق د/ حسين محمد شرف – ط القاهرة ١٩٨٠م ١٤٠٠هـ .

١٧ – الإقتضاب فى شرح أدب الكاتب للبطليوسى تحقيق د/ مصطفى السقا، حامد عبد المجيد ط – القاهرة ١٩٨١م .

١٨ – الأمالى لأبى على القالى ط بيروت ١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ.

١٩ – الأمالى الشجرية لابن الشجرى ط بيروت بدون تاريخ.

٢٠ – الأمالى النحوية لابن الحاجب تحقيق / هادى حسن حمودى – بيروت ١٩٨٥م.

٢١ – إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ط بيروت ١٩٧٩م – ١٣٩٩ هـ .

٢٢ – إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط – القاهرة ١٩٥٠ م ١٣٦٩هـ

٢٣ – الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تحقيق /محمد محى الدين عبد الحميد – ط – القاهرة – بدون تاريخ.

٢٤ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ، ومعه كتاب عدة السالك لمحمد محى الدين عبد الحميد ط دار الطلائع – القاهرة ٢٠٠٩ م .

٢٥ – الإيضاح العضدى للفارسى تحقيق د / حسن شاذلى فرهود / ط القاهرة ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م .

٢٦ – البحر المحيط لأبى حيان ط السعادة القاهرة .

٢٧ – البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع تحقيق د/ عياد بن عيد ط – بيروت ١٩٨٦م .

٢٨ – البغداديات للفارسى تحقيق / صلاح الدين عبد الله السنكاوى – بغداد ١٩٨٣م .

٢٩ – بغية الوعاة للسيوطى تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط – بيروت – بدون تاريخ.

٣. – البيان فى غريب إعراب القرآن للأنبارى تحقيق د/ طه عبد الحميد – الهيئة المصرية للكتاب – القاهرة ١٩٨٠م.

٣١ – البيان والتبيين للجاحظ تحقيق / عبد السلام هارون ط – القاهرة ١٩٦٠م ١٣٨٠هـ .

٣٢ – تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة شرح/ السيد أحمد صقر القاهرة ١٩٧٣م ١٣٩٣ هـ .

٣٣ – التبصرة والتذكرة للصيمرى تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى ١٩٨٢م .

٣٤ – التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبى حيان الجزء الثالث – رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية الأزهر بالقاهرة تحقيق / حماد حمزة البحيري ١٩٨٠ م

٣٥ – التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الجزء الرابع ـ رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية الأزهر بالقاهرة تحقيق / الشربيني إبراهيم ١٩٨٥ م

٣٦ – التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الجزء الخامس ـ رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية الأزهر بالقاهرة تحقيق / محمد محمود عبد الجواد

٣٧ – التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ط القاهرة .

٣٨ – تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد للدماميني الجزء الثاني رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية الأزهر بالقاهرة تحقيق / محمد السعيد عبدالله ١٩٨٠ م

٣٩ – التكملة لأبى على الفارسى تحقيق د / حسن شاذلى فرهود – الرياض ١٩٨١م – ١٤٠١ هـ .

٤. – التكملة لأبى على الفارسى تحقيق د / كاظم بحر المرجان ط – العراق ١٩٨١ م – ١٤٠١ هـ .

٤١ – التمام لابن جنى تحقيق / أحمد ناجى القيسى وخديجة الحديثى وأحمد مطلوب ط – بغداد ١٣٨١ هـ ١٩٦٢ م

٤٢ – تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظرالجيش الجزء الثالث رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية الأزهر بالقاهرة تحقيق / إبراهيم جمعة العجمي ١٩٨٧ م

٤٣ – التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح لابن برى المصرى تحقيق/ عبد العليم الطحاوى القاهرة ١٩٨١م

٤٤ – التوطئة لأبى على الشلوبين تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع – ط الكويت ١٩٨١م – ١٤٠١ هـ .

٤٥ – الجمل فى النحو للخليل بن أحمد الفراهيدى تحقيق د/ فخر الدين قباوه بيروت ١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ

٤٦ – الجمل فى النحو للزجاجى تحقيق د/ على توفيق الحمد ١٩٨٥م ١٤٠٥هـ .

٤٧ – جمهرة الأمثال للعسكرى ضبطه د/ أحمد عبد السلام – بيروت ١٩٨٨م.

٤٨ – جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق د/ رمزى منير البعلبكى ط بيروت ١٩٨٧م .

٤٩ – الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق/ فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ١٩٨٣م .

٥٠ – حاشية الخضرى على ابن عقيل – ط عيسى البابي الحلبي – القاهرة – بدون تاريخ .

٥١ – حاشية الصبان على الأشمونى عيسى البابى الحلبي بمصر .

٥٢ – الحجة فى علل القراءات السبع للفارسى تحقيق / على النجدى ناصف وآخرين ط القاهرة – ١٩٨٣م – ١٤٠٣ هـ

٥٣ – الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ١٩٩٠م – ١٤١٠ هـ .

٥٤ – الحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسى تحقيق د/ مصطفى إمام ط القاهرة ١٩٧٩م .

٥٥ – الحماسة لأبى تمام الطائى تحقيق د/ عبد الله بن عبد الرحيم عيلان ط السعودية ١٩٨١م – ١٤٠١ هـ .

٥٦ – الحماسة بشرح التبريزى نشر مرايتاج – بون – ١٨٢٨م .

٥٧ – الحماسة البصرية تصحيح وتعليق د/ مختار الدين أحمد إمام ١٩٦٤م ١٣٨٣ هـ .

٥٨ – خزانة الأدب للبغدادى تحقيق / عبد السلام هارون ط – القاهرة ١٩٨٩م ١٤٠٩ هـ .

٥٩ – الخصائص لابن جنى تحقيق الشربينى شريده ط دار الحديث القاهرة ٢٠٠٧م – ١٤٢٨ هـ .

٦٠ – الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى ط – القاهرة ١٣٢٨ هـ .

٦١ – دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى تحقيق / محمود محمد شاكر مطبعة المدنى – القاهرة ط ثالثة ١٩٩٢ م – ١٤١٣ هـ .

٦٢ – ديوان إبراهيم بن هرمة القرشى تحقيق / محمد نفاع وحسين عطوان ط دمشق ١٩٦٩م.

٦٣ – ديوان الأخطل نشر أنطون صالحانى – بيروت – ١٨٩١م.

٦٤ – ديوان الأعشى شرحه وقدم له / مهدى محمد ناصر الدين ط – بيروت ١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ .

٦٥ – ديوان أوس بن حجر تحقيق / محمد يوسف نجم – بيروت ١٩٦٠م .

٦٦ – ديوان العباس بن مرداس ط – بيروت .

٦٧ – ديوان امرئ القيس ضبطه وصححه / مصطفى عبد الشافى – بيروت ١٩٨٣م – ١٤٠٣هـ .

٦٨ – ديوان جرير – ط بيروت.

٦٩ – ديوان حسان بن ثابت تحقيق د/ وليد عرفات – لندن ١٩٧١م .

٧٠ – ديوان ذى الرمة تحقيق د / عبد القدوس أبو صالح ط دمشق ١٩٧٣م ١٣٩٣هـ .

٧١ – ديوان رؤبة عنى بتصحيحه وليم بن الورد ط – بغداد ١٩٠٣م .

٧٢ – ديوان أبى زيد الطائى تحقيق / نورى حمودى القيسي ط – بغداد ١٩٦٧م .

٧٣ – ديوان زهير بن أبى سلمى شرح الأستاذ/ على فاعور – بيروت ١٩٨٨م ١٤٠٨ هـ .

٧٤ – ديوان الشماخ تحقيق د/ صلاح الدين الهادى – القاهرة – بدون تاريخ .

٧٥ – ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمرى تحقيق/ درية الخطيب دمشق ١٩٧٥م – ١٣٩٥ هـ

٧٦ – ديوان الفرزدق – ط – بيروت .

٧٧ – ديوان القطامى تحقيق / إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب ط بغداد ١٩٦٠م

٧٨ – ديوات كثير عزة جمع وشرح د/ إحسان عباس – ط – بيروت ١٩٧١م ١٣٩١ هـ .

٧٩ – ديوان لبيد – ط – بيروت .

٨٠ – ديوان النابغة الجعدى نشر مارية نللينو – روما – ١٩٥٣م .

٨١ – ديوان النابغة الذبيانى – شرح وتقديم عباس عبد الساتر – بيروت ١٩٨٤م – ١٤٠٥ هـ .

٨٢ – رصف المبانى للمالقى تحقيق / أحمد محمد الخراط – دمشق ١٩٧٥م ١٣٩٥هـ .

٨٣ – رياض الصالحين ط – مؤسسة الرسالة – بيروت .

٨٤ – السبعة فى القراءات لابن مجاهد تحقيق د / شوقى ضيف – القاهرة ١٩٨٠م .

٨٥ – سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د / حسن هنداوى – دمشق ١٩٨٥م ١٤٠٥ هـ .

٨٦ – سفر السعادة للسخاوى تحقيق / محمد أحمد الدالى دمشق ١٩٨٣م ١٤٠٣ هـ .

٨٧ – شذور الذهب لابن هشام تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط دار الأنصار – القاهرة

٨٨ – شرح أبيات الجمل لابن سيده ط – ١٩٦٥م – ١٣٨٥هـ .

٨٩ – شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى تحقيق عبد العزيز رباح ط دمشق ١٩٧٨م .

٩٠ – شرح ألفية ابن مالك للأشمونى ط عيسى البابى الحلبى – مصر .

٩١ – شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية بيروت ٢٠٠٥ م– ١٤٢٦ هـ .

٩٢ – شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد ط بيروت .

٩٣ – شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون ط هجر القاهرة ١٩٩٠م – ١٤١٠ هـ .

٩٤ – شرح الجمل لابن بابشاذ – رسالة دكتوراه – كلية اللغة العربية بالأزهر .

٩٥ – شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تحقيق /صاحب أبو جناح – العراق ١٩٨٢م – ١٤٠٢ هـ

٩٦ – شرح الحماسة للمرزوقى تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون – القاهرة ١٩٥١ .

٩٧ – شرح الشواهد الكبرى للعينى ط بولاق ١٢٩٩ هـ

٩٨ – شرح كافيه ابن الحاجب للرضى تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر – بدون تاريخ .

٩٩ – شرح كافية ابن الحاجب للرضى ط بيروت .

١٠٠ – شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى ط مكة المكرمة .

١٠١ – شرح كتاب سيبويه للسيرافى تحقيق د/ رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٩٠م

١٠٢ – شرح اللمع لابن برهان العكبرى حققه د / فائز فارس ١٩٨٤ م ١٤٠٥هـ .

١٠٣ – شرح المفصل لابن يعيش ط – بيروت – بدون تاريخ.

١٠٤ – شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ تحقيق د/ محمد أبو الفتوح شريف القاهرة ١٩٨٧م .

١٠٥ – الشعر والشعراء لابن قتيبة – ط – بيروت – بدون تاريخ.

١٠٦ – شعر هدبة بن الخشرم للدكتور /يحي الجبوري – الكويت ١٩٨٦ م .

١٠٧ – شعراء النصرانية قبل الإسلام جمعه / الأب لويس شيخو اليسوعي – بيروت – بدون تاريخ .

١٠٨ – شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى تحقيق د/ الشريف عبد الله الحسينى ط مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

١٠٩ – شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك – القاهرة – بدون تاريخ .

١١٠ – الصاحبى لابن فارس تحقيق / السيد أحمد صقر القاهرة ١٩٧٧م .

١١١ – صحيح البخارى ط الشعب .

١١٢ – صحيح البخارى بحاشية السندي ط دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي .

١١٣ – ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم محمد – القاهرة ١٩٨٠م .

١١٤ – ضرائر الشعر للسيرافى تحقيق د/رمضان عبد التواب – بيروت – ١٩٨٥م – ١٤٠٥ هـ .

١١٥ – طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي – شرح /محمود محمد شاكر القاهرة – ١٩٨٠ م

١١٦ – عمدة الحافظ وعدة اللافظ تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدورى بغداد ١٩٧٧ م – ١٣٩٧هـ .

١١٧ – غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى نشر برجشتراسر – القاهرة ١٩٨٢م – ١٤٠٢هـ .

١١٨ – الغرة في شرح اللمع لابن الدهان – مخطوط بدار الكتب المصرية نحو تيمور ميكروفلم ١٤١١.

١١٩ – غريب الحديث للهروى – ١٩٦٤م – ١٣٨٤هـ .

١٢٠ – الفصول الخمسون لابن معطى تحقيق د/ محمود محمد الطناجى – القاهرة ١٩٧٧م .

١٢١ – القاموس المحيط للفيروز أبادى ط – دار الحديث – القاهرة – بدون تاريخ .

١٢٢ – الكامل للمبرد تعليق / محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة – بدون تاريخ.

١٢٣ – الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام محمد هارون ط مكتبة الخانجى القاهرة .

١٢٤ –كتاب الشعر لأبى على الفارسى تحقيق د/ محمود محمد الطناحى القاهرة ١٩٨٨م – ١٤٠٨ هـ .

١٢٥ – الكشاف للزمخشرى رتبه وضبطه وصححه / مصطفى حسين أحمد القاهرة ١٩٨٦م – ١٤٠٦ هـ .

١٢٦ – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكى بن أبى طالب تحقيق د/ محى الدين رمضان ط بيروت ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

١٢٧ –كشف المشكل فى النحو لعلى بن سليمان اليمنى تحقيق د/ هادى عطيه مطر ١٩٨٤م

١٢٨ – لسان العرب لابن منظور – ط دار المعارف – القاهرة – بدون تاريخ.

١٢٩ – اللمع في العربية لابن جنى تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف – القاهرة ١٩٧٩م – ١٣٩٩ هـ .

١٣٠ – ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني تحقيق د / رمضان عبد التواب ، د/ صلاح الدين الهادي – القاهرة ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م

١٣١ – مجاز القرآن لأبي عبيدة تحقيق / فؤاد سزكين – القاهرة ١٩٥٤ م

١٣٢ – مجالس ثعلب تحقيق / عبد السلام هارون – القاهرة ١٩٨٧ م

١٣٣ – مجمل اللغة لابن فارس تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان ط – بيروت ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م

١٣٤ – مختصر شواذ القرآن لابن خالويه عني بنشره / برجشتراسر – القاهرة بدون تاريخ

١٣٥ – المخصص لابن سيده تحقيق الشنقيطي ط– بولاق ١٣١٨ هـ

١٣٦ – المزهر في علوم اللغة للسيوطي شرح وضبط /محمد أحمد جاد المولى وآخرين ط – بيروت ١٩٨٦ م

١٣٧ – المسائل البصريات لأبي علي الفارسي تحقيق / محمد الشاطر أحمد محمد ط القاهرة ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م

١٣٨ – المسائل الحلبيات للفارسي تحقيق د / حسن هنداوي ط – دمشق ١٤٠٧ ١٩٨٧ م

١٣٩ – المسائل العسكرية للفارسى تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد محمد القاهرة – ١٩٨٢ م – ١٤٠٣ هـ .

١٤٠ – المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق / محمد كامل بركمات دار المدنى ١٩٨٤م – ١٤٠٥ هـ

١٤١ – مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب تحقيق د/ حاتم الضامن بغداد ١٩٨٧ م – ١٤٠٧ هـ .

١٤٢ – المطالع السعيدة للسيوطى تحقيق د/ طاهر سليمان حموده – الاسكندرية ١٩٨٣م .

١٤٣ – معانى القرآن للأخفش تحقيق د/ هدى محمود قراعة – القاهرة ١٩٩٠ ١٤١١ هـ .

١٤٤ – معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى ١٩٨٨م ١٤٠٨هـ .

١٤٥ – معانى القرآن للفراء – تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م .

١٤٦ – معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون – القاهرة – ١٩٧٢م ١٣٩٢هـ .

١٤٧ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة

١٤٨ – المفصل فى علم العربية للزمخشرى – ط بيروت – بدون تاريخ.

١٤٩ – مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق / عبد السلام هارون ط – القاهرة ١٣٨٩ ١٩٦٩ م

١٥٠ – المقتصر فى شرح الإيضاح لعبد القاهرة الجرجانى تحقيق د/كاظم بحر المرجان – بغداد ١٩٨٢م .

١٥١ – المقتضب للمبرد تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة – ١٣٩٩

١٥٢ – المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى – بغداد ١٩٨٦م .

١٥٣ – المنصف لابن جنى تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ١٩٥٤م .

١٥٤ – النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى – تصحيح على محمد محمد الصباغ – القاهرة – بدون تاريخ

١٥٥ – النكت الحسان لأبى حيان تحقيق د / عبد الحسين الفتيلى – بيروت ١٩٨٥م – ١٤٠٥ هـ .

١٥٦ – النهاية فى شرح الكفاية لابن الخباز تحقيق / عبد الجليل محمد عبد الجليل رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية بالأزهر – القاهرة ١٩٩٠م – ١٤١١ هـ .

١٥٧ – النواد فى اللغة لأبى زيد الأنصارى تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد دار الشروق ١٩٨١م – ١٤٠١ هـ

١٥٨ – همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى نشر مكتبة الكليات الأزهرية ط القاهرة ١٣٢٧ هـ .